الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (388)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	24
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	37
حقوق الانسان في العالم	127

إمارة جازان تدرس أوضاع 53 موقوفا

المصدر: جريدة عكاظ السبت 25 جماد الاول 1434 هـ 6 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130406/Con20130406587567.htm

حسين محه (جازان)

دعا وكيل إمارة منطقة جازان الدكتور عبدالله السويد، الموقوفين في إدارة الوافدين بالجوازات التقدم لإمارة المنطقة، إذا كان لديهم تظلم لدراسة أوضاعهم، ومن ثم الرفع بها للجهات العليا لاتخاذ الإجراء اللازم، وقال: «لكل مشكلة حل».

وكانت شرطة محافظة صبياء بمنطقة جازان أوقفت 53 بينهم رجال ونساء، وأودعوا في إدارة الوافدين بالجوازات لعدم حملهم أوراقا ثبوتية، وإطلاقهم متوقف على إحضارها.

وقال إبراهيم الخوري: «شرطة صبياء ضبطت 53 من رجال ونساء، وتم إيداعهم في إدارة الوافدين بالجوازات ولهم أكثر من شهر، رغم أنه لديهم معاملات في وزارة الداخلية وإمارة جازان وحقوق الإنسان تثبت أنهم سيحصلوا على الجنسية قريبا، وأنهم يسكنون في المنطقة منذ عدة عقود، وتم تعريفهم من قبل عدة مشايخ وأعيان بالمنطقة من بينهم شيخ الشمل (قاسم قصادي) والذي يعد مرجعا أساسيا في إثبات القبائل في المنطقة».

وأضاف خوري: «أفادتنا إدارة الوافدين بالجوازت بأنه لا يمكن الإفراج عنهم حتى يتم إحضار الأوراق الثبوتية».

من جهته، أرسل رئيس إدارة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح ربيعان القحطاني برقية لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر أمير منطقة جازان، جاء فيها: «إن الجمعية الوطنية تود إحاطتكم بأنها رصدت إيقاف مجموعة من أفراد قبيلة (الخوارية) وذلك في إدارة الوافدين بالمنطقة بسبب عدم حملهم أوراقا ثبوتية، علما بأن لديهم معاملة مقيدة بوزارة الداخلية بشأن موضوع أوراقهم الثبوتية»، مشيرا في البرقية إلى أن الجمعية تتابع موضوع استعادة أفراد القبيلة لأوراقها الثبويتة مع الجهات المختصة، متأملا التوجيه للجهة المختصة بالنظر في إطلاق سراحهم إذا كان إيقافهم بسبب الأوراق الثبوتية ريثما يتم الانتهاء من دراسة وضع أفراد هذه القبيلة.

يذكر أن الجمعية الوطنية خاطبت أمير المنطقة بما رصدته حول أوضاع هؤلاء الأفراد، وتمكين أبنائهم من التعليم وأسرهم من العلاج في مستشفيات المنطقة، وطالبت بالعمل على تمكين المذكورين من حقوقهم النظامية.

من جهة أخرى، أكد الناطق الإعلامي بشرطة جازان العقيد عوض القحطاني أن شرطة جازان ليس لها علاقة بالموضوع وأنه متعلق بإمارة المنطقة.

يشار إلى أن الموقفين حاليا قد تم مسبقا القبض عليهم من قبل شرطة صبياء، ووجه وكيل إمارة المنطقة الدكتور عبدالله السويد في خطاب للجوازات أن للموقوفين معاملة ما زالت تحت الإجراء صدرت لوكالة الأحوال المدنية برقم (22128).

القحطاني:إطلاق برنامج استشاري الإصلاحية

المصدر: جريدة المدينة السبت 25 جماد الاول 1434 هـ- 6 ابريل 2013م
رابط الخبر

إبراهيم جبريل – مكة المكرمة تصوير/ عبدالغني بشير
كشف المقدم صالح بن علي القحطاني المدير الجديد لشعبة الإصلاحية بمكة عن اطلاق برنامج استشاري الاصلاحية . وقال أن أكثر من 500 نزيل ونزيلة استفادوا من البرامج والانشطة المختلفة مشيرا الى تقديم دورات في الفندقة للنزلاء قيمتها 30 ألف ريال على مدى عامين . كما حصل 120 نزيلا على دورة سلوكية بالتعاون مع إدارة التربية والتعليم بمنطقة مكة فيما استفاد 160 نزيلا من الأنشطة الثقافية كما لفت الى تقديم دورات للنزلاء في مجالات الحاسب الآلي والميكانيكا والتبريد والتكيف والالكترونيات والكهرباء يحصل بعدها المتدرب على شهادة دبلوم إضافة إلى تنظيم برامج رياضية متكاملة استفاد منها حوالي 150 نزيلا من خلال 3 صالات رياضية وأكد التنسيق مع الهيئة الوطنية لحقوق الانسان والجمعية الوطنية لحقوق الانسان بشأن الزيارات في المرحلة المقبلة مؤكدا أن الأبواب مفتوحة امامهم .واشار الى اطلاق برنامج استشاري الاصلاحية بالتعاون مع كلية خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة أم القرى لايجاد حلول لمشاكل النزلاء والنزيلات عبر نخبة من الدكاترة المختصين في المجال النفسي والاجتماعي والتربوي والشرعي من خلال برنامج متكامل وشامل لعدد من التخصصات العلمية جاء ذلك فى تصريح للمدينة امس بعد تسلمه لمهام عمله الجديد على اثر صدور قرار مدير عام السجون اللواء علي الحارثي بتعيينه مديرا لشعبة إصلاحية مكة خلفا للعميد محمد بن هشلول .

الوئام

تلقت الجمعية مئات التظلمات من شركات ومقاولين ومؤسسات وأفراد..

حقوق الإنسان: نطالب بحلول لسلبيات تفتيش الداخلية والعمل على المنشآت

المصدر: جريدة الوئام السبت 25 جماد الاول 1434 هـ- 6 ابريل 2013م
رابط الخبر

الرياض – الوئام :
أصدرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قرارا بتعيين فريق ميدان لمعرفة آثار قرارات التفتيش على منشآت القطاع الخاص المكون من لجنة مختصة من وزارتي العمل والداخلية ومدى مواءمة الخطوة مع أنظمة حقوق الإنسان، جاء ذلك بعد تلقي الجمعية مئات التظلمات بشأن هذا القرار من شركات كبرى ومقاولين ومؤسسات وأفراد خصوصا أن هناك عقودا كبرى بين شركات وموظفين مهددون بالتوقف.

وكشف الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية عن وجود مشاريع كثيرة متوقفة بعد التحقق وبعد زيارة الفريق لمشاريع تنموية حكومية ومشاريع خاصة شمال مدينة الرياض، لافتا إلى أن معظم الشركات المشغلة للمشاريع الكبرى غالبية عمالها يعملون بعقود مع كفلاء من الباطن نظرا إلى عدم وجود تأشيرات توفر العدد اللازم من العمالة لإنهاء المشاريع وهروب الكثير من العمالة وأشار الدكتور إلى أهمية إيجاد حلول لوقف هذه السلبيات التي ظهرت في بداية القرار.
وأوضح القحطاني أن الجمعية ستقوم بدراسة الوضع بعد استكمال استقصاء التظلمات ميدانيا وفق الشكاوى التي وردت للجمعية ومن ثم سترفع السلبيات إلى الجهات المختصة لدراسة إمكانية وقف القرار أو إعطاء فرصة لتعديل الأوضاع وترتيب استكمال المشاريع لأن البلد بحاجة لمثل هذه المشاريع لاسيما وان الوضع الحاصل له آثار سلبية منها عدم الالتزام بعقود العمال وتعطل المشاريع التنموية المحددة بزمن معين من قبل المقاولين.

جدة: الوطنية" تتبرأ من انقطاع المياه ...وتحمل التحلية" مسؤولية الأزمة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 24 جماد الاول 1434 هـ- 5 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/500323

جدة - عبدالله الجريدان
لم يشفع لسكان المدينة الساحلية إطلالتهم على البحر الأحمر الذي تقدر مساحته بنحو 438 ألف كيلو متر مربع، من الحاجة الماسة لتوفير صهاريج المياه لإرواء عطش الأهالي التي تفي بحاجاتهم المعيشية، إذ إنهم يعيشون أزمة «مائية» منذ أكثر من أسبوعين، برغم وعود شركة المياه الوطنية لأهالي المحافظة الساحلية بإصلاح العطل الطارئ الذي تسبب في انقطاع ضخ المياه أو ضعف الضخ عبر شبكاتها. وتبرأت شركة المياه الوطنية أخيراً، من الأزمة وحملت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة أسباب الأزمة، باعتبارها هي من تسببت في إيجاد الأزمة كونها نفذت أخيراً، أعمال صيانة طارئة.
وأكد المدير العام لوحدة المياه الوطنية في محافظة جدة المهندس عبدالله العساف لـ «الحياة» أن الشركة الوطنية ليست هي من تسببت في هذه الأزمة، إنما المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة نفذت أعمال صيانة طارئة، الأمر الذي تسبب في أزمة المياه التي تعيشها مدنية جدة، مضيفاً «عليكم سؤال المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة عن المشكلة».
وبين العساف أن أشياب العزيزية مجهزة بصالات انتظار داخلية، وهي صالات مكيفة، ومن حق المواطنين اللجوء إلى جمعية حقوق الإنسان ومطالبتهم بوجودها في أشياب العزيزية.
من جهته، أفاد مدير محطات تحلية المياه المالحة في جدة المهندس فهد الغانمي لـ «الحياة» بأنه لا يعلم شيئاً عن هذه الأزمة، مضيفاً «أنا غير موجود في السعودية منذ أسبوع، ولا أعلم شيئاً عن هذا الموضوع».
بدورهم، استنكر مواطنون خلال حديثهم إلى «الحياة» وقوفهم في طوابير أشياب العزيزية لساعات طويلة وسط زحام شديد، بغية الحصول على صهريج ماء، من دون وجود وسائل تهوية جيدة أو مراعاة لكبار السن الذين وجدوا في المكان.
وأوضح إبراهيم العسيري أن المكان يفتقد وسائل تهوية جيدة، إضافة إلى عدم مراعاة كبار السن الذين وجدوا بجانبنا في انتظار الحصول على صهاريج الماء، مطالباً بتوفير صالة انتظار مكيفة تليق بالمكان، فالأمر ليس بحاجة إلى جهد أو ذكاء، كل ما في الأمر هو توفير صالة مكيفة وترتيب للطلبات عبر الأرقام. وأرجع العسيري سوء التنظيم في الأشياب إلى أن المشكلة تكمن في عدم التخطيط الجيد لشركة المياه الوطنية، إذ إنها تبرر هذه الأزمة بوجود أعمال صيانة، وكان من الواجب عليها الاستعداد الجيد والتخطيط قبل تنفيذ أعمال الصيانة لتفادي الأزمة، مشيراً إلى أن هذه المعاناة مستمرة وهي متكررة ولا يتوقع انتهاؤها.

ولا يختلف الأمر مع خالد عبدالله من سكان حي العزيزية الذي أرسل حارس العمارة ليتسلم صهريج الماء من الساعة الرابعة عصراً وحتى الساعة 11 مساءً، بيد أن دوره لم يصل لتسلم صهريج الماء، لافتاً إلى أن منظر الناس في أشياب العزيزية غير حضاري وغير إنساني، الأمر الذي يستدعي وجود جمعية حقوق الإنسان في الأشياب للنظر في هذه المشكلة وإيجاد حل حلها.

وقال خالد إنه فقد الثقة في شركة المياه الوطنية، معتبراً أن هذه الشركة لم تضف أي أمر جديد أو نافع للمواطنين والمقيمين في إيجاد آلية مناسبة لتوفير المياه لهم.

وابتكر أحد المواطنين طريقة لتخفيف ساعات الانتظار في طوابير تسلم صهاريج المياه، إذ اضطر فيصل أحمد الذي يعاني من مرض في قدمه يمنعه من الوقوف لفترات طويلة إلى التناوب هو وسائقه على الوقوف في الطابور، لعدم فقدان دوره في طوابير الانتظار، مشدداً على ضرورة وجود الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الأشياب، إضافة إلى وجود لجنة من إمارة منطقة مكة المكرمة لحل هذه الأزمة بشكل سريع وعاجل.

قرار الـ2400 ترفع تكاليف المقاولات 6 ٪ والتشغيل 11٪ والنظافة 18٪

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ 7 ابريل 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130407/PrinCon20130407587888.htm

عبدالله عبيدالله الغامدي (الرياض)

كشفت دراسة نفذتها إدارة لجنة المقاولات في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض عن ارتفاع نسبة تكاليف مشاريع المقاولات التي تنفذها الشركات الكبرى التي تزيد تكاليفها عن 50 مليون ريال فأكثر إلى أكثر من 6 في المئة، نتيجة قرارات وزارة العمل التي صدرت مؤخرا.

أوضح ذلك لـ «عكاظ» المهندس عبدالله بن فهيد النفيعي مدير إدارة لجنة المقاولات في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، مشيرا إلى أن الدراسة التي تم تنفيذها استهدفت تأثير قرارات وزارة العمل التي تم بموجبها رفع رسوم كرت العمل إلى 2400 ريال وتطبيق برنامج «نطاقات».

وبين المهندس النفيعي أن قطاع مشاريع الصيانة والتشغيل تأثر سلبا بالقرارات، حيث ارتفعت نسبة التكاليف لأكثر من 11 في المئة، فيما ارتفعت نسبة التكاليف في مشاريع النظافة لأكثر من 18 في المئة، وهو أكثر القطاعات تأثرا نتيجة اعتماده على العنصر البشري.

ولفت المهندس النفيعي إلى أن نتائج هذه الدراسة تم رفعها للمسؤولين، ولوزير العمل، مشيرا إلى خروج عدد كبير من المقاولين الصغار من السوق، نتيجة تلك القرارات، مبينا أن عدد المقاولين المصنفين في قطاع المقاولات بالرياض يبلغ 1160 مقاولا.

وفي شأن متصل، كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني عن تلقي الجمعية عدة شكاوى من عدة جهات وأفراد، حول قرارات وزارة العمل التي صدرت مؤخرا، مؤكدا في اتصال هاتفي أجرته معه «عكاظ» أن الجمعية تدرس هذه الشكاوى، والخطوات التي سيتم اتخاذها.

عكاظ" تخترق جدران المدارس والبيوت

حقائق عن سياط التعذيب في أيدي آباء ومعلمين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ 7 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130407/Con20130407587852.htm

عبدالله غرمان، يحي الفيفي (أبها)

حكايات أغرب من الخيال.. ما حقيقتها ودوافعها. آباء يتجردون من مشاعرهم الإنسانية ومن أبوتهم ويتحولون إلى وحوش كاسرة وقلوب لا تعرف الرحمة. أب مخمور ينهش أجساد فلذات أكباده وصغار أبرياء باتوا هدفا لضربات أيد قاسية لكنها مرتجفة. هذا العنف الأسري الذي تزايدت حالته في الفترة الأخيرة أحارت علماء الطبيعة والمنطق فما الذي جعل البعض يتجردون من إنسانيتهم وطبيعتهم؟

يقول قريب أطفال معنفين أن أبناء شقيقته يتعرضون يوميا لصنوف من الأذى والتجريح ليس لسبب غير أن والدتهم طلبت الانفصال عن والدهم. تشتت الأسرة وأصبح الأب المتعاطي للمخدرات في واد والأم في واد آخر والأطفال تحت سطوة أب لا يرحم.

حالة أخرى لمطلقة آثرت أن تضحي بنفسها من أجل أولادها فتحملت صنوف الأذى لكنها قررت عدم الصمت بعدما وصلت الحالة إلى مرحلة الخطر فخرجت إلى الجهات المختصة وحالة أخرى لطفل في السابعة تناوب والده وزوجته في تعذيبه لدرجة أصيب بحبس في البول ولم يكن هناك حل غير التدخل الجراحي العاجل على نفقة جمعية حقوق الإنسان..

فكيف يجرؤ والده على إيذاء فلذة كبده بهذه الصورة الوحشية؟

تحفل ملفات جمعية حقوق الإنسان بعشرات القصص المؤلمة منها شكوى تقدمت بها امرأة مقيمة تتهم والد طفلها بإيذائه بدنيا وجنسيا فقررت المحكمة بمنع الأب من رؤية ابنه فعادت إلى بلادها. وتضيف أنها لمن تكن تجرؤ على إبلاغ الأجهزة الأمنية بما يحدث لولدها خشية الثأر من الانتقام من الأب الزوج القاسي.

أرقام مخيفة

دراسة محلية حديثة أشارت إلى تعرض 21% من الأطفال للإيذاء بشكل دائم، كما اتضح أن 45% من الحالات يتعرضون لصورة من صور الإيذاء في حياتهم اليومية، ويحدث الإيذاء بصورة دائمة لـ 21% من الحالات، في حين يحدث لـ24% أحيانا.. ويمثل الإيذاء النفسي أكثر أنواع الإيذاء تفشيا بنسبة 6ر33% يليه الإيذاء البدني بنسبة 3ر25% وغالبا ما يكون مصحوبا بإيذاء نفسي، يليه الإهمال بنسبة 9ر23% واحتل الحرمان من المكافأة المادية أو المعنوية المرتبة الأولى من أنواع الإيذاء النفسي بنسبة 36% تليها نسبة الأطفال الذين يتعرضون للتهديد بالضرب 32% ثم السب بألفاظ قبيحة والتهكم بنسبة 21% ثم ترك الطفل في المنزل وحيدا مع من يخاف منه (خاصة الخادمات). وفي حالات الإيذاء البدني فإن أكثر صور الإيذاء البدني تفشيا هي الضرب المبرح للأطفال بنسبة 21%، يليها تعرض الطفل للصفع بنسبة 20% ثم القذف بالأشياء التي في متناول اليد بنسبة 19% ثم الضرب بالأشياء الخطيرة بنسبة 18% ثم تدخين السجائر والشيشة في حضور الأطفال بنسبة 17%. ومن أبرز صور الإهمال احتل المرتبة الثالثة، عدم اهتمام الوالدين بما يحدث للطفل من عقاب في المدرسة بنسبة 31%.

الأيتام يتصدرون القائمة

وأوضحت الدراسة الإحصائية أن أعلى نسبة للأطفال الذين يتعرضون للإيذاء النفسي بصورة دائمة كانت في المرحلة الابتدائية بنسبة 4ر36% ثم المرحلة الثانوية بنسبة 36% ثم المرحلة المتوسطة بنسبة 30% وفي النمط الثاني من أنماط الإيذاء البدني فإن أعلى نسبة للأطفال الذين يتعرضون للإيذاء البدني بصورة دائمة في المرحلة الثانوية بنسبة 4ر28% ثم المتوسطة بنسبة 3ر25%، ثم المرحلة الابتدائية بنسبة 4ر23% أي أن منهم في السنة الأولى من المرحلة الثانوية 15 - 16 سنة تقريبا هم أكثر تعرضا لأنواع الإيذاء البدني من الفئات الأخرى. وأكدت الدراسة أن أكثر فئة من الأطفال الذين

يتعرضون للإيذاء النفسي هم الأيتام بنسبة 70% يلي ذلك الحالة التي يكون فيها الوالدان منفصلين بنسبة 58% في حين يتعرض الأطفال من والدين مطلقين للإيذاء البدني أكثر من غيرهم بنسبة 42% وشكل الأطفال المتوفى آباؤهم والذين يتعرضون للإيذاء نسبة 6ر23% ثم الحالة التي تكون فيها الأم متوفاة بنسبة 8ر18% ثم نسبة 10% للحالة التي يكون فيها كلا الوالدين متوفيين وبمقاربة المستوى التعليمي للأم وتعرض الأطفال للإيذاء، اتضح أن الأطفال من أم تحمل مؤهلا جامعيا وما فوق يتعرضون للإيذاء بنسبة عالية هي 26% حيث يزداد خروج الأم المتعلمة للعمل وترك الأطفال في البيت مع الخادمات أو الأقارب يلي ذلك الأطفال الذين تحمل أمهم الابتدائية بنسبة 7ر25%. وأكدت نتائج الدراسة أن إيذاء الأطفال يحدث بصورة أكبر في الأسر ذات الدخل المنخفض والأسر الفقيرة، وتشير النتائج إلى أن أكثر الفئات تعرضا للإيذاء هي الفئة التي يقل دخل الأسرة فيها عن ثلاثة آلاف ريال بنسبة 5ر29%

العنف في المدارس

مدير الإعلام الصحي والناطق الرسمي في صحة عسير سعيد النقير أقر بأن مستشفيات المنطقة تلقت حالات تعنيف وتعذيب وأغلبها حدثت بسبب التفكك الأسري وتم تحويل كل الحالات إلى الأجهزة الأمنية وهيئة حقوق الإنسان. ويكمن دور الصحة في تقديم الرعاية الصحية والنفسية للمعنفين ويتم إبقاؤهم أو صرفهم حسب الحالة ومن بين أغلب الحالات تعرض الطلاب إلى تعنيف بدني من المعلمين. ويرى المعلمون: مفرح يحي مفرح وسالم عبدالله القرني أن تعنيف الطلاب وضربهم المبرح في بعض الحالات صار شبه معدوم ونادرا، فوزارة التربية والتعليم لا تسكت أبدا أمام مثل هذه التجاوزات الخطيرة.

حتى لو أدى ذلك إلى إقصاء المعلم عن مهنته. ويشير المعلم القرني أن لدى إدارات المدارس أقسام للإرشاد تتولى كشف مثل هذه التجاوزات وتقديم الحلول والمعالجات. ويعترف القرني أن حالات العنف زادت في الفترة الأخيرة بصورة واضحة وأغلبها تحدث بسبب خلل اجتماعي في الأسر والعائلات.

الوالدان على قائمة الاتهام

عن تعنيف الطلاب وأسبابها يقول مشرف التوجيه والإرشاد في الإدارة العامة للتربية والتعليم في عسير عايض علي عسيري إن كثيرا من الأشخاص الذين يقومون بإيذاء الطلاب هم أنفسهم تعرضوا لمعاملة سيئة في صغرهم. ومن العوامل المساهمة في إمكانية حدوث الإيذاء إدمان أحد الوالدين على الكحول والمخدرات ومعاناة أحدهما من مرض عقلي فضلا عن عدم النضج في الأسر وعدم القدرة على التعامل مع الضغوط وافتقار المهارات الأبوية والدعم العاطفي. وهناك جهود وبرامج تتولاها الإدارة العامة للتربية والتعليم للحد من ظواهر العنف وتوعية المجتمع بأخطار الإيذاء الجسدي أو النفسي مع تبصير أولياء أمور الطلاب والمعلمين بالأساليب التربوية الملائمة للتعامل مع متطلبات مراحل نمو الأطفال من النواحي الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية والعمل على تلبية حاجات الأطفال وإشباعها على مستوى الأسرة والمدرسة والمجتمع وإيجاد الخدمات التربوية المناسبة. وتجنب كل مايؤذي الأطفال بدنياً أو جسمياً أو نفسياً أو ما تجرح مشاعرهم من ألفاظ نابية ونحوها لا تليق بالمؤسسة التربوية ومنسوبيها.

مع حصر حالات إيذاء الأطفال وسوء معاملتهم التي يكتشفها العاملون في المدرسة والتعامل مع كل حالة على حدة من قبل المرشد الطلابي.

أسباب غير منطقية

الإخصائي النفسي محمد العمري (أخصائي نفسي) أكد بأن ظاهرة العنف ضد الأطفال لم تحظ بدراسات كافية لأنها من الأمور المستترة داخل المنزل وغير ظاهرة، بالإضافة إلى أن الطفل المتعرض للعنف غالباً لا يعي ما يدور حوله ولا يدرك حقوقه وبالتالي غير قادر على التبليغ ورفع الأذى. كما أن انتهاك الطفل وتعريضه للعنف والأذى يحدث غالباً عن طريق شخص مقرب للعائلة أو محيطها وللإيذاء الجسدي العديد من الصور منها الإيذاء القاتل والإيذاء الخطر الذي تنتج عنه إصابات مزمنة كالحروق والكسور والإعاقات ونوع آخر غير خطر أو أقل خطورة وهو الذي يترك أثارا سطحية على الطفل، مشيراً إلى أن حالات الإيذاء الجسدي تزداد ضد الأطفال المرضى أو عند العائلات التي تعاني من ضغوط أسرية أو ذات الأعداد الكبيرة أو العائلات التي لا ترغب في الإنجاب.

مصدر في وزارة التربية والتعليم أكد بأن هناك مشروعا اجتماعيا ونفسيا يرصد حالات العنف ضد الطلاب والطالبات ومتابعة أحوالهم أثناء وجودهم داخل محيطهم الأسري بهدف إخضاع المشكلة للمعيار العلمي والبحثي من خلال فتح المجال للبحوث والدراسات ومعرفة ما إذا بلغت حد الظاهرة من عدمها. وأضاف المصدر أن المشروع سيخضع كل الحالات المكتشفة لعملية التصنيف المفضي لتقديم الرعاية المتكاملة والخدمة الإرشادية المبنية على المعايير العلمية لتحقيق التوافق النفسي والتوافق الاجتماعي وتقرير مبدأ الحماية الاجتماعية لجميع المعنفين والمعنفات في المدارس. مبيّنا أن المشروع البحثي سيتولى تقديم حجم المشكلة التي يتعرض لها الأبناء والبنات في مدارسهم ومنازلهم وعلى ضوء ذلك

تبنى النسبة الحقيقة لحالة الإيذاء. وصنف المصدر خطوات العمل في المشروع من خلال توظيف عدد من المعايير الهامة التي تتجه صوب سبر أغوار حالات الإهمال الذي يؤدي إلى ضرر على حياة وسلامة الطالب والطالبة.
المصادر ذكرت أن أعمال العنف تصدر في غالب الأحوال من الأب أو الأم أو الأخ أو العاملة المنزلية أو السائق والمشروع يبحث في أشكال العنف صغرت أم كبرت وتصنيف الحالة العمدية وغيرها مثل الكسور، الضرب، اللكم، الرفس، الخنق، الربط، القطع والحرق، إلى جانب الإيذاء النفسي كاستخدام أساليب الألم النفسي كالسخرية والنبذ والإهمال والتهديد والتخويف والعبارات الجارحة والشتم والتحقير والتفرقة بين الزملاء والحرمان من العطف والمحبة والحنان، وكذلك الإيذاء الجسدي الفعلي أو المحتمل، إلى جانب النظر في كل الظواهر الداعية للإهمال في الملبس والسكن والنظافة والتعليم، والعناية الصحية والغذاء.
قدوة حسنة
أجمع عدد من المشايخ والدعاة على أن سبب تفشي حالات العنف تعود إلى ضعف الوازع الديني في نفوس الآباء الذين لا يراعون حق أبوتهم في أمانتهم التربوية فنبينا الأسمى صلى الله عليه وسلم يضرب أروع الأمثلة والقيم التربوية التي لا بد من إحيائها اليوم في التعامل مع الأطفال. واستشهد الداعية عبدالله الحكمي على ذلك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى وصعد الحسن والحسين على ظهره يضعهما برفق على الأرض وإذا دنا للسجود عادا إلى ظهره حتى يقضي صلاته.
وأكد الحكمي بأنها رسالة لكل الآباء: مثلما لكم حق على أبنائكم فلأبنائكم حق عليكم فإن خنتم أمانة الله فيهم أو أديتموها فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته وتداعيات ذلك أنتم من تتحملونها أمام الله وقانون البشر.

حقوق الإنسان تتوعد بتنفيذ زيارة مفاجئة لـ«أشياب العزيزية»

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ 7 ابريل 2013م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/500559

جدة - عبدالله الجريدان
توعد المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف بتنفيذ زيارة مفاجئة لأشياب العزيزية في محافظة جدة، والوقوف على مطالب المواطنين هناك، للتأكد من صحة الادعاءات، والتواصل مع الجهات المعنية لتحقيق مطالب المواطنين.
وقال المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف لـ «الحياة» إن الجمعية سترتب مع أعضاء الجمعية في منطقة مكة المكرمة لتنفيذ زيارة مفاجئة لأشياب العزيزية، للتأكد من صحة الادعاءات، والتواصل مع الجهات المعنية لتحقيق مطالب المواطنين.
وأوضح أن مطالب المواطنين عادلة ومنصفة، بيد أنه يجب تنفيذ زيارة ميدانية للتعرف على الواقع ومعرفة الحقائق، وأن هذه الزيارة ستكون في وقت قريب وعاجل، لافتاً إلى أن أزمة المياه تظهر ثم تختفي، وأن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ترى أنه لا بد من عمل زيارة ميدانية مفاجئة لأشياب العزيزية لمعرفة الحقائق.
وأضاف: «الجـمعية ترصد الوقائع والادعاءات سواء من وسائل الإعلام أم من خلال شكاوى المواطنين أو طلباتهم التي تصل إليها بشكل مباشر، وبعدها تشكل فريقاً من أعضاء الفرع، لتنفيذ زيارة للجهة التي وردتنا عنها البلاغات أو شكاوى، ونجتمع بالمسؤولين في هذه الجهة، ثم بعد ذلك من خلال أنظمة السعودية أو المبادئ التي تحكم بها حقوق الإنسان تتم المطالبة بشكل علني، أو من خلال كتابة تقارير خاصة توجه إلى إمارة المنطقة، إضافة إلى المخاطبة الفورية والسريعة للمسؤولين المعنيين بالقضية».
وأكد حرص الجمعية على إيجاد جدول زمني لحل الإشكاليات، والاهتمام بعملية المتابعة من خلال المواطنين أو عمل زيارات أخرى للجهات، للتحقق من مدى تحسن الوضع في هذه الجهة.

ويأتي توعد جمعية حقوق الإنسان بتنفيذ زيارة ميدانية مفاجئة لأشياب العزيزية، بعد مطالبات عدة من المواطنين بضرورة تنفيذ هذه الزيارة، كون المدينة الساحلية تعاني من أزمة مياه منذ أكثر من 16 يوماً.
وكان المدير العام لوحدة المياه الوطنية في محافظة جدة المهندس عبدالله العساف أكد في تصريح صحافي سابق لـ «الحياة» أن من حق المواطنين اللجوء إلى جمعية حقوق الإنسان ودعوتها إلى الوقوف على أشياب العزيزية، إذ بدت تصريحات العساف الصحافية متضاربة، بعد أن أرجع سبب تكدس المراجعين من مواطنين ومقيمين في الأشياب إلى الصيانة الطارئة التي تعرضت لها تحلية الشعيبة التي أدت إلى نقص المياه، لافتاً إلى أن الأزمة ستحل خلال الأيام الثلاثة المقبلة، بيد أن الأزمة استمرت بعد تصريحاته لأكثر من يومين.
وجدد العساف وعوده بإيجاد حل للأزمة الأربعاء الماضي، إذ أكد لـ «الحياة» أنه تم إصلاح العطل الطارئ الذي أسهم في خلق مشكلة ازدحام السكان على الأشياب، مبيناً أن المياه بدأت تعود تدريجياً إلى الوضع الطبيعي، واعداً المواطنين بانتهاء المشكلة خلال اليومين المقبلين، بيد أن الأزمة استمرت لأكثر من ثلاثة أيام أخرى، الأمر الذي جعله يتبرأ من سبب الأزمة، محملاً المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة التي نفذت أعمال صيانة طارئة، الأمر الذي تسبب في افتعال أزمة المياه التي تعيشها محافظة جدة.

مواطنون: "النقل" سلمتها للمقاولين وتركت لهم حرية التنفيذ بالصور.. مشاريع طرق بمئات الملايين متعثرة في "جازان"

المصدر: جريدة سبق الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ 7 ابريل 2013م
http://sabq.org/yv0fde

قاسم الخبراني- سبق- جازان:
رصدت "سبق" تعثر عدد كبير من مشاريع الطرق الحيوية في منطقة "جازان"، خصصت لها الدولة ميزانيات تقدر بمئات الملايين من الريالات، لكنها تحولت إلى بؤرة خصبة للحوادث المرورية القاتلة تهدر دماء الأبرياء يومياً.
وتكشفت لـ"سبق" أيضاً من خلال اللوحات التعريفية الخاصة بتلك المشاريع التي أقرتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، تكرر أسماء عدد من المقاولين في عدد من مشاريع الطرق بـ"جازان"، على الرغم من تسببهم في تعثر عدد منها.
وأبدى عدد من أهالي منطقة "جازان" تذمرهم من تأخر تنفيذ مشاريع الطرق في المنطقة التابعة لفرع المواصلات لـ"سنوات"طويلة، وقالوا في شكاوي تلقتها "سبق": إن السبب في تعثر مشاريع الطرق في "جازان" يعود لوزارة النقل نفسها، التي سلمت المشاريع لمقاولين، وتركت لهم الحرية في التنفيذ في ظل غياب الرقابة؛ مما تسبب في تأخر موعد تسليمها.
وتابعوا قائلين: "وزارة النقل أكثر ما تبرر به سبب تعثر مشاريع الطرق هو ترحيل الخدمات ونزع الملكيات، ولكن هناك مشاريع جاري تنفيذها، وهي عبارة عن إصلاح مسارات قديمة، ومع ذلك هي متعثرة".
وأضافوا: تم تعويض أصحابها، ولا يوجد بها خدمات؛ حتى يتم ترحيلها، ومنها على سبيل المثال: الطريق الرابط بين "جازان- صامطة- الطوال"، وأيضاً طريق "أبو عريش- صبيا"، وطريق "أبو عريش- أحد المسارحة"، وطريق "أبو عريش- العارضة"، كلها طرق قديمة، والمشاريع مجرد تطوير وإصلاح لها، ومع ذلك هي متعثرة.
وقالوا: "نسمع ونقرأ أن وزارة النقل سوف تقوم بسحب المشاريع المتعثرة من المقاول المتهاون وأصحاب الإمكانات الضعيفة، إلا أننا لم نجد ذلك على أرض الواقع، بل وجدنا بعض المقاولين لديه أكثر من مشروع، وكلها متعثرة في التنفيذ".
وطالبوا من "نزاهة" الوقوف على تلك المشاريع، وفتح تحقيق في أسباب تعثرها، وعدم تسليمها في المواعيد المحددة لها.

وعلمت "سبق" أن عدداً من المواطنين قد تقدموا بشكاوى إلى جهات حكومية عدة وحقوقية، ومنها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان؛ لوقف هدر الدماء المستمر، ومحاسبة المتسببين في تعثرها.
ومن مشاريع الطرق المتعثرة في منطقة جازان، مشروع إصلاح المسارات الحالية طريق "العارضة- أبو عريش"، ورُصدت له ميزانية قدرها 47 مليون ريال، والتاريخ المقرر لتسليم المشروع 15/ 1/ 1434هـ.
ومشروع إصلاح المسارات الحالية طريق "أبو عريش- أحد المسارحة"، قيمة عقد المشروع 111 مليون ريال، وتاريخ تسليم المشروع 7 / 9/ 1433هـ.
ومشروع تقاطع مستشفى الملك فهد بجازان تقاطع رقم 12، وهو عبارة عن إنشاء كوبري مقابل المستشفى لازدواجية طريق "جازان- أبو عريش"، وقيمة عقد المشروع بالكامل 50 مليون ريال، ومن المقرر الانتهاء من المشروع بتاريخ 3/ 9/ 1433هـ.
ومشروع الطريق الساحلي السريع "الشقيق- الطوال/ الشقيق- جازان" بطول 130 كلم المرحلة الأولى، وقيمة عقد المشروع 658 مليون ريال، والتاريخ المقرر فيه الانتهاء من المشروع وتسليمه 17/ 7/ 1433هـ.
ومشروع إصلاح المسارات الحالية (المجموعة الثالثة) طريق "صامطة- الطوال"، وقيمة عقد المشروع 111مليون ريال، ويندرج ضمن مشروع الطريق الدولي، والتاريخ المقرر فيه الانتهاء من المشروع وتسليمه 7/ 9/ 1433هـ.
ومشروع استكمال الطريق الساحلي "الشقيق الطوال"، المرحلة الأولى 27 كلم بدون تقاطعات، وقيمة عقد المشروع 99 مليون ريال، والتاريخ المقرر فيه الانتهاء من المشروع وتسليمه 7/ 3/ 1434هـ.
ومشروع طريق "صبيا- أبو عريش" إصلاح مسار، وقيمة عقد المشروع 24 مليون، والتاريخ المقرر فيه الانتهاء من المشروع وتسليمه 7/ 12/ 1433هـ.
وتغير مسار وتعثر مشروع طريق إسكان الملك عبدالله للنازحين بـ"الحصمة"، والذي تسبب في حرمان عدد كبير من القرى لخدمات الطريق، ويبلغ عقد المشروع 599 مليون ريال، وتاريخ الانتهاء من المشروع وتسليمه 11/ 4/ 1433هـ.

عضو في تقدير عشوائيات مكة يتقدم بطلب إعفاء

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ- 8 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/08/article824305.html

مكة المكرمة - هاني اللحياني

قدم عضو لجنة تقدير الأحياء العشوائية بمكة المكرمة يوسف بن عوض الأحمدي طلباً لأمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة البار بإعفائه من عضوية اللجنة على خلفية اتهامات وجهت له عن طريق قناة فضائية تحتفظ "الرياض" باسمها كانت قد ألمحت إلى وجود مصالح شخصية للأحمدي في عمليات إزالة حي شعب عامر لصالح توسعة الساحات الشمالية للحرم المكي وإزالة حي الحجون لصالح تنفيذ نفق المشاة الرابط بين حيي العتيبية والحجون وأنه عضو في عدة شركات مطورة لتلك الأحياء إضافة إلى دفعه مبالغ للملاك لمغادرة عقاراتهم. وأبلغ الأحمدي "الرياض" أنه ساهم وبشهادة قيادات في أمانة مكة المكرمة وجمعية حقوق الإنسان في حل أزمة السكن البديل لسكان تلك الأحياء من المواطنين وبمساهمة من الشركة المنفذة حيث تم استئجار عمارتين في حي الخالدية وعمارتين في حي جرول بقيمة 3 ملايين ريال سعيا وراء تهيئة السكن البديل وحرصا على عدم تأخر تنفيذ المشاريع الحكومية. وقال: أنا رجل متخصص في التطوير العقاري ومن حقي الاستثمار في حين أن جهات متخصصة تأكدت من عدم دخولي في عضوية الشركات المطورة لتلك الأحياء. وبين الأحمدي أنه رفع دعوى على القناة الفضائية التي عرضت مواد مغلوطة عارية من الصحة، مبيناً أن عضويته في لجنتي تقدير مشاريع طرق وزارة النقل وقطار مكة المكرمة مستمرة.

سكان "قرية" يشكون "واديا" لـ"حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ- 9 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=140932&CategoryID=5

نجران: سعود آل فطيح
في الوقت الذي يتباشر فيه المواطنون بالأمطار، يضع أهالي قرية الجرمانية أيديهم على قلوبهم من كل تجمع للسحب ومع مواسم الأمطار، وقد حاصرتهم السيول الأخيرة التي شهدتها منطقة نجران وعزلتهم في قريتهم التي تبعد عن محافظة يدمة 10 كيلو مترات شمالا.
أهالي الهجرة ومنهم مرزوق ملفي آل فهاد قالوا لـ"الوطن" إنهم سبق وأن تقدموا باستدعاء إلى محافظ يدمة محمد بن علي الشهراني بخصوص الخطر الذي يهددهم عند جريان وادي اللجام، فوجه بلدية يدمة باتخاذ الحيطة والحذر واتخاذ اللازم لمنع حدوث ما لا تحمد عقباه، وفعلا تم الشخوص على الموقع من قبل البلدية، وأفادت المحافظ بأن الموقع خطير جدا على حياة سكان الوادي كونه يقع في وادي اللجام الأعظم". مضيفا: "تقدمنا للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بشكوى مماثلة والتي بدورها خاطبت الجهات ذات العلاقة، إلا أن عدم التجاوب من قبل الجهات المختصة هو ما حدث حتى الآن".
من جهته استغرب المواطن جار الله ملفي آل فهاد عدم حل مشكلة تهديد السيول لهم كونهم يسكنون الهجرة منذ 20 عاما. مضيفا أن وادي اللجام الأعظم يحيط بنا وقد عانينا من السيول الماضية وتعرضنا لخسائر مادية فادحة.
في المقابل أكد رئيس المجلس البلدي بيدمة غريب مسفر آل فهاد في تعليقه على شكوى المواطنين أن هجرة الجرمانية بقعة صغيرة تقع بين ضفتي وادي اللجام الذي يعتبر من أكبر الأودية على مستوى المنطقة، كما أنها تتقطع بهم السبل أثناء جريان ذلك الوادي كما أن له آثارا خطيرة على الممتلكات العامة والخاصة، وأشار إلى أنه لم يتقدم حتى اللحظة أهالي هجرة الجرمانية إلى المجلس بأي شكوى حول هذا الموضوع.

وفد نسائي يزور أسرة طفلة جازان المعنفة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ- 9 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130409/Con20130409588785.htm

إفتخار باحفين، علي عماشي (جازان)
يتابع فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجازان مع الجهات المعنية ملابسات قضية الطفلة حلا، التي قضت نحبها معنفة من قبل والدها.
وكشف المشرف العام على فرع الجمعية أحمد يحيى بهكلي أن الجمعية اطلعت على القضية، مشيرا إلى أن هناك توجها لزيارة وفد نسائي لأسرة الطفلة للحصول على بعض المعلومات التي قد تفيد في الوصول للحقيقة كاملة.
من جهته أوضح جنيد محمد مطاري، ابن عم جد الطفلة لأمها، أن والد الطفلة وأشقاءه الثلاثة يعانون من اعتلالات نفسية، وقد سبق له أن هدد أحد الأشخاص في قريته بالقتل مستخدما آلة حادة، كاشفا أن زوجته كانت وقت مقتل طفلتها في منزل أسرتها بسبب خلاف نشب بينهما.

من جانبه قال الناطق الإعلامي لشرطة جازان العقيد عوض القحطاني، إن التحقيقات جارية لمعرفة ملابسات ودواعي تعنيف الطفلة حتى وفاتها.

ازدحام في أشياب قويزة والمواطنون يتذمرون

حقوق الإنسان تتدخل.. والمياه تبشّر بضخ مليون متر مكعب

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ 9 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130409/Con20130409588879.htm

أحمد السلمي (جدة)

تجددت أزمة نقص المياه في جدة. وشهدت أشياب حي قويزة أمس ازدحاما ملحوظا للمواطنين والمقيمين الراغبين في الحصول على وايتات، رغم تطمينات مسؤولي الشركة الوطنية وتأكيداتهم بانفراج الأزمة، فيما دخلت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان على الخط حيث يعتزم وفد منها زيارة أشياب الفيصلية بعد غد للوقوف على المشكلة والاسهام في حلها.

ولاحظت «عكاظ» أن معظم الأشخاص الذين تزاحموا في أشياب قويزة أمس من سكان الحي وأحياء الحرازات والمنتزهات وشرق الخط السريع. وقال عدد منهم إنهم استأذنوا من مواقع عملهم للتواجد في الفترة الصباحية قبل الطوابير، لكنهم فوجئوا بازدحام غير عادي ولا يدرون ما إذا كانوا سيحصلون على أرقام أم يعودون بخفي حنين.

وأشار عمر السبيعي الى أن ضعف المياه الواردة الى الأشياب يجعل مهمة الحصول على وايت أمرا في غاية الصعوبة، موضحا أنه يتم يوميا توزيع 1500 رقم لكن لا يخرج الا نحو 30 «وايت» من مختلف الاحجام، وعندما يأتي في اليوم التالي صاحب الرقم الذي لم يحصل على وايت يطلب منه الوقوف في الصف للحصول على رقم جديد.

كما اشتكى كل من منور السلمي وسعد السلمي من ضعف ضخ المياه وقلة الوايتات، لافتين الى أن المياه مقطوعة عن قويزة منذ ما يقارب الشهر. وقال خالد السبيعي إن الوضع في أحياء شرق الخط السريع ليس بأفضل حالا.

وتحدث أحمد المعمري (مقيم يمني) عن جانب آخر لأزمة نقص المياه، قائلا ان المقيمين يواجهون مشكلة تتمثل في أن القائمين على أمر الأشياب يشترطون أن تكون مهنة المقيم سائقا أو حارسا لكي يحصل على وايت، أو يطالبون بإحضار كفلائهم ليأخذوا رقما بدلا عنهم وهو أمر متعذر عليهم.

من جهته، أوضح لـ«عكاظ» المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن وفدا من الجمعية يعتزم القيام بزيارة ميدانية لأشياب الفيصلية في جدة بعد غد للوقوف على اشكاليات الزحام والمساهمة مع الجهات المختصة في ايجاد حل له.

وفي المقابل، بدا مدير وحدة أعمال شركة المياه في جدة المهندس عبدالله العساف متفائلا وهو يشير لـ«عكاظ» الى أنه بدأ أمس ضخ (930) ألف متر مكعب من محطة الشعيبة لدعم أشياب الفيصلية وقويزة وكيلو 14، وسوف يصل حجم الضخ الى مليون متر مكعب من المياه خلال الأيام المقبلة. وتوقع عودة الوضع الى طبيعته وانتهاء الازدحام قريبا.

التربية تبدأ التحقيق في فصل 17 موظفة إدارية بـ تعليم جازان

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ 9 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/09/796229

جازان – علي الجريبي

وعد مدير المتابعة في وزارة التربية والتعليم يوسف العمران ومدير تعليم جازان محمد الحارثي بحل أزمة الموظفات الإداريات الموقوفات عن العمل قريباً، فيما زارت لجنة وزارية إدارة تعليم جازان للتحقيق في القضية تجمع عدد من الموظفات المفصولات أمام مبنى الإدارة للمطالبة بحقهن.

وصرح مدير الإعلام التربوي في تعليم جازان محمد الرياني أن الوزارة تدرس الحلول المناسبة للأزمة.

وقال إن عددا من الموظفات الموقوفات عن العمل حضرن لمبنى الإدارة وقابلن مدير المتابعة في الوزارة يوسف العمران ومدير تعليم جازان محمد الحارثي وتم الاستماع إليهن، لافتاً إلى أن ملف القضية أصبح بيد الوزارة التي بدأت في الشروع بالتحقيق للتوصل إلى الحقائق كاملة.فيما بين رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن موضوع الموظفات الإداريات الموقوفات عن العمل في تعليم جازان تحت المتابعة، وأضاف «لا ينبغي أن يتحملن أي أخطاء إدارية إن وجدت، وسيتم التعرف على الإجراء المتخذ بحقهن إن كان نظاميا أم غير نظامي».وكانت 17 موظفة إدارية في تعليم جازان أُصدر بحقهن إيقاف عن العمل قبل أربعة أشهر تقريباً، ووُجه بالتحقيق معهن لمعرفة كيفية حصولهن على خطابات تعيين رسمية صادرة من إدارة التعليم ذاتها. إلى ذلك تجمع عدد من الموظفات المفصولات منذ ساعات مبكرة من صباح أمس الإثنين أمام المدخل الرئيس لمبنى الإدارة العامة للتربية والتعليم في جازان لمقابلة مدير التعليم واللجنة الوزارية التي حضرت للتحقق من ملابسات هذه القضية، وأفادت بعض الحاضرات بالتجمع أنهن حضرن وطلبن مقابلة مدير التعليم ولكنه رفض، وبقي موظف الأمن هو من يحاورنا كوسيط بيننا وبين مدير التعليم الذي أمره بأخذ أوراق الشكوى المتعلقة بقضيتنا وتسجيل أرقام هواتفنا كي يتم التواصل معنا.

وقالت مفصولات إنهن تعرضن للطرد من الموقع بكل الطرق والوسائل، غير أنهن رفضن هذا التصرف وأصررن على إيصال صوتهن للمسؤولين حتى حضرت اللجنة المكلفة بمتابعة قضية إيقافهن عن العمل منذ أربعة أشهر.وتابعت المفصولات أنهن استوقفن أحد أعضاء اللجنة الذي استمع إليهن ووعدهن خيراً، ونقلن عنه قوله «هذه إجراءات سيتم التحقق منها من خلال التحقيق مع أطراف أخرى لها علاقة بملابسات القضية».وطلبت الموظفات المفصولات تدخلا عاجلا من وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد وإعادتهن لوظائفهن ومحاسبة المقصرين في تعليم جازان، وأشارت هؤلاء إلى أنهن سينتظرن إلى الأسبوع المقبل لحل أزمتهن.وكانت مجموعة من الموظفات المفصولات قد لجأن إلى أمير جازان الأمير محمد بن ناصر، وطلبن منه إنصافهن في مقابلة معهن قبل أسبوع استدعى خلالها مدير التعليم محمد الحارثي، وطلب منه التحقيق فورا في ملابسات هذه القضية وإنصاف هؤلاء إن كن فعلا صاحبات حق دون تأخير.

500 مرشد طلابي في ندوة تربية بلا عنف

تحذيرات من تزايد حالات إيذاء الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ- 10 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130410/Con20130410589219.htm

أحمد السلمي (جدة(

حذر رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف من تزايد حالات العنف ضد الأطفال. وقال في تصريح لـ«عكاظ» على هامش ندوة نظمتها إدارة التوجيه والإرشاد في تعليم محافظة جدة أمس بعنوان «تربية بلا عنف» ومشاركة أكثر من 500 مرشد طلابي، ان الجمعية وزعت دليلا ارشاديا من أجل الحد من حالات الإيذاء ضد الأطفال. وكذلك مطبوعات للتعريف بالآليات والأنظمة التي تتبع تجاهها.

وأشار الى أهمية دور الجهات الأمنية وادارات التعليم والشؤون الاجتماعية والصحة في كشف حالات العنف ضد الأطفال والتعامل معه. وقال إن المدارس والمستشفيات أكثر الجهات التي يتم فيها اكتشاف هذه الحالات. ومن ثم يتم ابلاغ الجهات الأمنية والشؤون الاجتماعية لاتخاذ الاجراءات النظامية حيالها.

وعن الندوة التي نظمت في مقر الإدارة العامة للتربية والتعليم بجدة، قال الشريف إنها تهدف إلى فتح الشراكات بين الأجهزة المعنية بالعنف ضد الأطفال سواء كانت جمعية حقوق الانسان أو إدارة التوجيه والإرشاد بالتعليم أو شرطة منطقة مكة المكرمة، من أجل شرح آليات التعاون والتبليغ ضد العنف الممارس على الأطفال.

من جهته، أشار مدير التوجيه والإرشاد بتعليم جدة الى أن العنف يشكل إحدى الظواهر السلبية التي تتكرر داخل المجتمع الأمر الذي يحتم على التربويين ضرورة اكتشاف هذه الحالات، مؤكدا أن محاربة هذه الظاهرة والتعاون على القضاء عليها لا يتم إلا بالتعاون والتنسيق بين إدارة التربية والتعليم، وهيئة وجمعية حقوق الإنسان، والجهات الأمنية، ومشاركة أفراد المجتمع. وعبر العقيد طلال الصيدلاني مدير الدراسات بشرطة جدة عن سروره بما رأى من حضور واهتمام من قبل المعلمين والمرشدين ومشاركتهم الفاعلة في هذا اللقاء، وما له من أهمية كبيرة في المجتمع، لافتا الى أهمية القضاء على هذه الظاهرة لبناء مجتمع قوي ومتماسك وواع.

خمسة أشقاء من أمٍّ سعودية يطالبون بالجنسية

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ 10 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/10/797220

جدة – سعود المولد

يعيش خمسة أشقاء (ولدان وثلاث بنات) ظروفاً قاسية بلا هوية وطنية، ما تسبب في حرمانهم من استكمال تعليمهم وحصولهم على مستحقات والدهم في التأمينات الاجتماعية، وذلك بعد وفاة والدهم وذهاب والدتهم إلى الأحوال المدنية في جدة لضمهم واستخراج كرت العائلة، حيث طعنت الأحوال المدنية في جنسية الأب الذي تزوج والدتهم بعقد نكاح مصدق من المحكمة في جدة وشهادة الشهود ويحمل حفيظة نفوس سعودية ويحملون شهادات ميلاد سعودية من الشؤون الصحية.

«الشرق» التقت بالأشقاء في منزل شقيقة والدتهم وتحدثت إلى أحمد الشقيق الأصغر من الذكور الذي تكالبت عليه الظروف وتحمل مسؤولية شقيقاته بعد وفاة والدته، حيث قال: بعد وفاة والدي بسنتين طلب منا في المدارس كرت العائلة حيث إننا دخلنا المدارس بشهادات الميلاد، وبدأت والدتنا في البحث وجمعت الأوراق وتقدمت إلى الأحوال المدنية في جدة بشكل رسمي لإضافتنا في كرت عائلة، ولكن الأحوال طعنت في جنسية والدي وأخبروها أنه لا توجد أوراق أو معاملة لزوجها في الأحوال، ودخلوا في تحقيق معها كيف تم الزواج؟ وأوضحت أنها تزوجت بعقد النكاح الموثق من المحكمة بشهادات الشهود.

وبعدها أبلغ موظف الأحوال والدتي بأن زوجها يمني الجنسية، وهو منتحل شخصية شخص آخر على نفس الحفيظة في جيزان، وبسبب ضغوطات الحياة أصيبت والدتي بعدة أمراض بداية بالسكري ثم الضغط وتضخم في القلب، ثم أصيبت بمرض السرطان وتوفيت.

وأوضح أنه بعد وفاة والدته راجع الأحوال المدنية لاستكمال ما بدأته والدته، فقال له موظف الأحوال إن المعاملة يوجد عليها أختام، وطلب منه التوقيع على خطاب استخراج إقامات من الجوازات لتصحيح وضعهم ورفع معاملة طلب تجنيس، ويتم استثناؤنا عن طريق والدتنا، ونحن الآن في حيرة؛ الأحوال المدنية تقول إن حفيظة النفوس لوالدنا مزورة وإن والدنا يمني الجنسية، والقنصلية اليمنية لا تعترف بنا وجميع الأوراق لدينا، ومنها شهادات الميلاد السعودية.

وقال أحمد نعيش مع خالتي شقيقة والدتي، وهي مقعدة، ولا نملك أي دخل وكل ما نملكه هو ما يأتي من أهل الخير، حيث إني تخرجت من المرحلة المتوسطة وحُجزت الشهادة في إدارة التعليم إلى أن أحضر بطاقة الأحوال، ولا أستطيع أن أتقدم إلى أي وظيفة بسبب عدم حملي أي شهادات إثبات سوى شهادة الميلاد، واثنتان من أخواتي تخرجتا من الثانوية ولم يستطيعا أن يكملا الجامعة، وواحدة تحمل شهادة الكفاءة المتوسطة، وجميعنا لم نكمل تعليمنا بسبب عدم حملنا أوراقاً ثبوتية.

وأوضح مدير الأحوال المدنية في منطقة مكة المكرمة غازي البشري، أنه صدرت موافقة وزير الداخلية بمنحهم الجنسية وعليهم مراجعة الجوازات لإحضار إقامات من إدارة الجوازات توضح هويتهم الأساسية لمنحهم الجنسية.

وعن إمكانية تقديم خطاب من الأحوال للجوازات، رفض ذلك وأفاد بأن الأمر الذي لديهم في الأحوال أن يحضروا الإقامات لاستكمال إجراءاتهم لمنحهم الجنسية، وفي حالة طلب الجوازات ذلك عليها أن تكتب لنا خطاباً ونحن مستعدون لتوضيح أي استفسار.

ومن جهته، أفاد المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، لابد من حصول هؤلاء الأبناء على استثناء شرط الإقامات، ومنحهم الجنسية ليكونوا مستقرين في حياتهم ويستطيعوا إكمال دراستهم لأنهم أبناء مواطنة سعودية والقرار الجديد الذي صدر يعطي الأم الحق في ذلك، ونظراً لوفاة والدتهم تتوجب عليهم مراجعة فرع جمعية حقوق الإنسان للبدء في البحث مع الأجهزة المختصة لمعرفة جنسية الأب واستخراج جوازات لهم ومن ثم الإقامات من أجل التصحيح، وفي حالة عدم المقدرة على إنجاز هذا الأمر أو تعثره أو صعوبته سوف نرفع بطلب استثنائهم من شرط الإقامات إلى وزارة الداخلية لاستثناء أبناء هذه المواطنة من هذا الشرط وتجنيسهم مباشرة لأنهم أبناء مواطنة سعودية.

حقوق الإنسان" تطالب بوقف العنف ضد الأطفال

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ- 10 ابريل 2013م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/501635

جدة - عثمان هادي
أكد المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أهمية فتح الشراكات بين الأجهزة المعنية لوقف العنف ضد الأطفال، مشدداً على ضرورة التعاون بين الجمعية الوطنية، إدارة التوجيه والإرشاد، وشرطة منطقة مكة المكرمة لشرح آليات التعاون بين الأطراف والتبليغ عن العنف الممارس ضد الأطفال.
وقال الدكتور الشريف خلال وجوده في ندوة (تربية بلا عنف) التي نظمتها إدارة التوجيه والإرشاد في تعليم جدة أمس، إننا نريد أن نصل إلى مجتمع خال من العنف داخل الأسرة، لينعكس بعد ذلك على رقي المجتمع والدولة.
من جهته، بين مدير إدارة التوجيه والإرشاد في تعليم جدة حسن السالمي أن العنف بات يشكل إحدى الظواهر السلبية التي تتكرر داخل المجتمع، الأمر الذي يحتم ضرورة اكتشاف هذه الحالات، وبخاصة أن هؤلاء المعنفين يعتدى عليهم في كثير من المواقف من جانب الأفراد المعنيين بالإشراف على رعايتهم داخل المنزل أو المدرسة، ما يسبب لهم الكثير من الاضطرابات النفسية والسلوكية.
وأكد السالمي أن محاربة هذه الظاهرة والتعاون على القضاء عليها لا يتم إلا بالتعاون والتنسيق بين إدارة التربية والتعليم وهيئة حقوق الإنسان والجهات الأمنية، إضافة إلى مشاركة أفراد المجتمع.
بدوره، عبر مدير الدراسات في شرطة جدة العقيد طلال الصيدلاني عن سروره بما رأى من حضور واهتمام من جانب المعلمين والمرشدين ومشاركتهم الفاعلة في هذا اللقاء وما له من أهمية كبيرة في المجتمع، مؤكداً أن القضاء على هذه الظاهرة مهم لبناء مجتمع قوي ومتماسك وواع.

لتأخر رواتبهن المتدنية وعدم تسجيلهن في دعم الموارد البشرية:
14 معلمة يتقدمن بشكوى لمكتب العمل وحقوق الإنسان ضد مالك مدرسة خاصة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ- 10 ابريل 2013م
http://www.aleqt.com/2013/04/10/article_746174.html

مريم الجهني من المدينة المنورة
تقدمت 14 معلمة يعملن في روضة خاصة في المدينة المنورة بشكوى لمكتب العمل والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة ضد مالك المدرسة لتأخره في صرف رواتبهن المتدنية – حسب وصفهن - وعدم التزامه بنظام العقد الموحد برفع

الراتب وتسجيلهن في الموارد البشرية، وحدد مكتب العمل يوم الأحد المقبل موعداً للجلسة المقبلة بعد أن تغيب المالك أمس عن حضور الجلسة الأولى في القضية.

وقالت إحدى المعلمات (طلبت عدم ذكر اسمها) لـ "الاقتصادية": إنها وزميلاتها اللاتي يبلغ عددهن 18 معلمة بدأن العمل في المدرسة 10 شوال 1433 برواتب تراوح بين ألف ريال للمستجدة بالعمل و 1500ريال لمن لديها خبرة سابقة، وقالت إنه على الرغم من اجتيازهن فترة التجربة إلاّ أن المالك لم يسجلهن في دعم صندوق الموارد البشرية مما دفعهن للتقدم بشكوى إلى إمارة منطقة المدينة المنورة حيث تمت إحالة المعاملة إلى إدارة التربية والتعليم (التعليم الأهلي والأجنبي) التي بدورها وجهت المالك بتسليمهن نسخا من العقود الموحدة وتسجيلهن في التأمينات الاجتماعية براتب خمسة آلاف ريال، إلا أنه لم يلتزم بتسجيلهن في صندوق تنمية الموارد البشرية ولم يسلمهن مستحقاتهن من الرواتب للشهرين الماضيين، وقالت إنهن لم يتسلمن رواتبهن المستحقة من تاريخ توقيع العقود الموحدة وإن ما يتسلمنه من رواتب يراوح بين 1000 و 1500 ريال كراتب شهري، مشيرة إلى أنهن تقدمن قبل عدة أسابيع بشكوى ثانية لصندوق تنمية الموارد البشرية وإدارة التربية والتعليم وتمت مخاطبتهما لمالك المدرسة مجدداً دون جدوى، وهو الأمر الذي دفع 14 معلمة منهن إلى اللجوء لمكتب العمل والعمال وجمعية حقوق الإنسان للفصل في قضيتهن.

وقالت المعلمة إن عددا من زميلاتها فوجئن يوم الأربعاء 3 ربيع الآخر 1434هـ دون سابق إنذار بفصلهن تعسفياً إلا أنه تمت تسوية الأمور بعد تدخل إدارة التربية والتعليم في قضيتهن وأعادهن المالك للعمل دون أن يقوم بتسجيلهن في الموارد أو التأمينات الاجتماعية.

وكان مكتب العمل قد حدد أمس موعداً للجلسة الأولى في القضية إلاّ أن تغيُّب مالك المدرسة أمس عن الجلسة أدى إلى تأجيلها للأحد المقبل.

من جانبه، ذكر عواد الحازمي مدير مكتب العمل في المدينة المنورة لـ "الاقتصادية" أن الإجراء المُتّبع في مكتب العمل حيال قضية المعلمات يبدأ بعقد جلسة للطرفين لمحاولة الصلح بينهما وحل القضية ودياً وإن لم يتم ذلك سيتم تحويلها للهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية للنظر فيها وإصدار قرار للفصل فيها يعتبر قرارا ابتدائيا إن لم يقتنع بها الأطراف يتم رفع القضية للهيئة العليا لاستكمال النظر بها. وقالت شرف القرافي المشرفة على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المدينة المنورة: إن مكتب الجمعية تسلمّ قضية تظلم المعلمات، مشيرة إلى أنه ستتم مخاطبة الجهات المعنية.

بدء استقبال طلبات الترشيح للتدريس بالمدارس الليلية بجدة

500 مرشد طلابي في فعاليات ندوة تربية بلا عنف

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ 10 ابريل 2013م

رابط الخبر

حمود الصقيران - جدة

أعلنت إدارة تعليم الكبار بتعليم جدة عن بدء استقبال طلبات الترشيح للعمل بالمدارس الليلية بجميع المراحل للعام الدراسي القادم 1435/1434هـ أوضح ذلك مدير إدارة تعليم الكبار بتعليم جدة الدكتور يوسف العارف مبينا أن التقديم يتم الكترونيا عن طريق موقع ا دارة تعليم الكبار على الرابط http://ns.jedu.gov.sa/Login.aspx أو عن طريق موقع إدارة تعليم جدة مشيرا إلى أن التقديم مستمر حتى تاريخ 1434/6/28هـ كموعد نهائي مشددا على الالتزام بجميع ضوابط وشروط الترشيح التي عممت على جميع مدارس المحافظة ومن ضمنها أن يكون المرشح قائم بالتدريس الفعلي في احد المدارس الحكومية والأهلية ويحمل المؤهل الجامعي في تخصصه وان لا تقل خدمته في المدرسة عن ثلاث أعوام مؤكدا على أن الترشيح النهائي سيكون عن طريق المفاضلة وفق الضوابط الوزارية إضافة إلى إجراءات اللجنة المختصة بتعليم الكبار .

من جهة اخرى شارك أكثر من 500 مرشد طلابي بتعليم في جدة في فعاليات ندوة « تربية بلا عنف « التي نظمتها إدارة التوجيه والإرشاد بتعليم بجدة صباح امس بالقاعة الصغرى بمقر الإدارة والتي تحدث فيها عدد من المحاضرين والمختصين يمثلون عدد من الجهات الحكومية و الأهلية المهتمة بهذا .

وأكد مدير التوجيه والإرشاد في كلمته التي ألقاها إن العنف بات يشكل احد الظواهر السلبية التي تتكرر داخل المجتمع الأمر الذي يحتم علينا كتربويين ضرورة اكتشاف هذه الحالات ومحاربتها.
وبهذا الصدد أوضح الدكتور حسين الشريف المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة إن الهدف من هذه الندوة هي فتح الشراكات فيما بين الأجهزة المعنية بالعنف ضد الأطفال سواء كانت الجمعية الوطنية أو إدارة التوجيه والإرشاد أو شرطة منطقة مكة المكرمة لأجل شرح آليات التعاون والتبليغ ضد العنف الممارس على الأطفال بحيث نريد أن نصل بإذن الله تعالى إلى مجتمع خال من العنف داخل الأسرة وبعد ذلك ينعكس رقي المجتمع ورقي الدولة وتمسكها
وعبر العقيد طلال الصيدلاني مدير الدراسات بشرطة جدة عن سروره بما رأى من حضور واهتمام من قبل المعلمين والمرشدين ومشاركتهم الفاعلة في هذا اللقاء وماله من أهمية كبيرة في المجتمع وان القضاء على هذه الظاهرة مهم لبناء مجتمع قوي ومتماسك وواع .

حقوق الإنسان تطرح آليات التبليغ ضد العنف

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ 10 ابريل 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/78534.html

عبدالعزيز العمري – جدة
كشف المشرف العام على فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الجمعية تهدف إلى فتح شراكات فيما بين الأجهزة المعنية بالعنف ضد الأطفال سواء كانت الجمعية الوطنية أو إدارة التوجيه والإرشاد أو شرطة منطقة مكة المكرمة من أجل شرح آليات التعاون والتبليغ ضد العنف الممارس على الأطفال للوصول إلى مجتمع خال من العنف داخل الأسرة و بعد ذلك ينعكس رقي المجتمع و رقي الدولة وتمسكها.
وأكد مدير التوجيه والإرشاد خلال فعاليات ندوة (تربية بلا عنف) التي نظمتها إدارة التوجيه والإرشاد بالإدارة العامة لمديرية التربية والتعليم بجدة يوم الثلاثاء بالقاعة الصغرى بمقر الإدارة بمشاركة 500 مرشد طلابي بإدارة التعليم في جدة ، أن العنف بات يشكل أحد
الظواهر السلبية التي تتكرر داخل المجتمع « الأمر الذي يحتم علينا كتربويين ضرورة اكتشاف هذه الحالات ، خاصة أن هؤلاء المعنفين يعتدى عليهم في كثير من المواقف من قبل الأفراد المعنيين بالإشراف على رعايتهم داخل المنزل أو المدرسة مما يسبب لهم الكثير من الاضطرابات النفسية والسلوكية ، فمحاربة هذه الظاهرة والتعاون على القضاء عليها لا يتم إلا بالتعاون والتنسيق بين إدارة التربية والتعليم وهيئة حقوق الإنسان والجهات الأمنية ومشاركة أفراد المجتمع».
من جهته ، عبر مدير الدراسات بشرطة جدة العقيد طلال الصيدلاني عن سروره بما رأى من حضور واهتمام من قبل المعلمين والمرشدين ومشاركتهم الفاعلة في هذا اللقاء و ما له من أهمية كبيرة في المجتمع و أن القضاء على هذه الظاهرة مهم لبناء مجتمع قوي و متماسك و واع.

المصلحة طريـق مزدوج

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ 7 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130407/Con20130407587963.htm

عبدالمحسن هلال

مازالت حملات التفتيش على العمالة المخالفة تثير الكثير من ردود الفعل، تناثرت الأقاويل عن اقتحام مدارس ومستشفيات خاصة مما تسبب بإقفالها وتعطل مصالح المواطنين، وتطايرت الشائعات عن أعمال مرفوضة كتمزيق وقص إقامات وأوراق رسمية أثناء التفتيش، ربما، أقول ربما حدث ذلك فلكل حركة تصحيحية ضحايا، وكثيرون طالبوا بصون حقوق العمالة المخالفة، بل إن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تدخلت مما يعطي إشارة جيدة لإمكانية التحقيق في هذه الممارسات الخاطئة إن حدثت، ولا شك أن عملية التفتيش كان يمكن أن تتم وتنسق بشكل أكثر حرفية ومهنية.

الأهم بنظري رد فعل القطاع الخاص المبالغ فيه والمصر على التحدي والمقاومة، تذكرون موقف وزير العمل الأسبق الدكتور غازي القصيبي، رحمه الله، عندما هدد التجار بالهجرة بأموالهم لتفادي إصلاحاته فأجابهم أنه سيكون بوداعهم في المطار، هذا بالتحديد ما تحاوله الآن الغرف التجارية مع الوزير الحالي متكئة على سنين من الخبرة في تعطيل القرارات التصحيحية التي تظن أنها ضد مصالحها مع أنها في التحليل النهائي هي لصالحها بالدرجة الأولى ثم للمصلحة العامة.

قطاعنا الخاص استمرأ التساهل والتراخي في التقيد بالأنظمة ولن يتقبلها إلا بدرجة معقولة من الحزم، وحتى لو أعطي فرصة جديدة لتصحيح أوضاعه فإنه لن ينصاع إلا إذا تمسكت الوزارة بتوجهها. وكانت خطوة جيدة منح إمارات المناطق، بدلا من وزارة الداخلية، الإشراف على تنفيذ عمليات التفتيش لأن أي تراخ أو تضارب في القرارات سيعطي إشارة خاطئة سواء للتجار بدعوتهم لمزيد من المخالفات، أو للمواطنين بتأكدهم من عدم جدية عمليات التصحيح.

تصوروا حجم التنازلات المقدمة للقطاع الخاص وهو صامد صلد في موقفه، فبدلا من المطالبة بإحلال المواطن محل العامل النظامي، اكتفينا بطلب إحلاله محل المخالف، ومع ذلك مازال يقاوم مع علمه أنه سيوفر على نفسه مصاريف كثيرة للعامل المستقدم، ليس أقلها تذاكر السفر وتكاليف السكن والإعاشة، ظنا أن فارق الراتب سيعصمه من تكبدها، لا عاصم اليوم فإما التوطين أو... مغادرة السوق.

حقـوق الإنسان تتجاهل عملية النصـب

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ 7 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130407/Con20130407587940.htm

صالح إبراهيم الطريقي

الحملة القانونية والمتأخرة التي قامت بها وزارة العمل لتصحيح أوضاع الوافدين الذين يعملون لدى غير كفلائهم «من خلال جولات ميدانية شملت قطاعات تجارية عدة، أدت وكما تقول الأنباء إلى أن البعض اتهم هذه الحملة بأنها تمزق الإقامات إن كان العامل لا يعمل عند كفيله ليذهب الوافد إما لتصحيح وضعه أو ترحيله»، مما دفع حقوق الإنسان لانتقاد هذه الإجراءات مؤكدة أن الإقامات تعتبر وثائق رسمية للعمال الوافدين ولا يجوز إتلافها بتلك الطريقة، فيما أكد المتحدث

الرسمي لوزارة العمل «حطاب العنزي» عدم صحة ما تم تناقله عبر مواقع إلكترونية عن «قص الإقامات» وأن القضية لا تتعدى أن تكون شائعات.
فعادت «جمعية حقوق الإنسان» لتؤكد أنها تجري تحرياتها في مدى تأثر قطاعات واسعة من المؤسسات ورجال الأعمال بتطبيق القرار «المفاجئ»، بعد تلقيها شكاوى من قطاعات واسعة من رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات، وأكدت الجمعية عن توقف مشاريع تجارية عن العمل تماما بعد هذا القرار رغم ارتباطات أصحابها الأغنياء والمساكين بعقود وغرامات في حال عدم تسليم المشاريع في المواعيد، وأضافت الجمعية: « تتمثل العمالة المخالفة في من لا يحملون إقامات نظامية، ونحن نوافق على اتخاذ الإجراءات النظامية بحقهم».
وبما أن «جمعية حقوق الإنسان» تجهل الحكاية في موضوع العمالة السائبة والنظامية لأن أعضاءها ليسوا من رجال الأعمال، يمكن رواية الحكاية لها: كان يا مكان كان في أشخاص يحضرون عمالة بفيز نظامية، فيطلقونهم بالطرقات للبحث عن عمل مقابل أن تدفع هذه العمالة مبلغا ماليا قيل ألف ريال، وفي رواية وكما صرح المتصل «يوسف» في برنامج «وسع صدرك» بأنه يأخذ منهم شهريا 200 ريال.
هذه العمالة ستذهب للمؤسسات ورجال الأعمال المتضررين، وستعمل بالأجرة اليومية، فيوفر رجال الأعمال «راتب الإجازات الأسبوعية والسنوية وبدل السكن والتأمين الصحي والتأمينات» ولن يدفعها للعامل والدولة فيحقق أرباحا أعلى.
فيما خريجو الجامعات والمعاهد من المواطنين والمواطنات بالتأكيد لن يستطيعوا الدخول لسوق العمل، لأن تكلفتهم عالية بالنسبة لرجال الأعمال المساكين بالنسبة لحقوق الإنسان، كذلك لن يستفيد الأشخاص الذين يقتاتون من ظهر العمالة الوافدة النظامية والسائبة..
بقي أن أقول : من حق العمالة الوافدة أن تجد معاملة إنسانية جيدة، كذلك من حق الجيل الجديد إيقاف عملية النصب هذه التي تحاول جمعية «حقوق الأغنياء» الالتفاف عليها.

نقص بطاقات مرور

المصدر: جريدة عكاظ السبت 25 جماد الاول 1434 هـ 6 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130406/Con20130406587649.htm

عبدالله ابو السمح

كدت أثقل على زميلنا من كتاب عكاظ الأستاذ خلف الحربي للوساطة لدى إدارة المرور لاستخراج بطاقة سيارة ما زلت أسعى للحصول عليها منذ أسابيع، بدا لي أن لزميلنا حظوة لدى إدارات المرور فقد سارعت المديرية العامة للمرور من مقرها في الرياض، وإدارة مرور جدة بالرد على شكوى لأحد القراء عرضها الأستاذ في عموده، وحلت مشكلته، أو استفساراته مما أبهج نفوسنا بسرعة تجاوبهم مع أحد الزملاء الأعزاء، لكني آثرت أن لا أثقل عليه، وأن أحفظه لوساطات أخرى، والموضوع أن إدارة المرور في جدة نفد ما عندها من بطاقات «استمارات» فصارت تصدر بديلا عن الاستمارة بورقة مختومة بختم الإدارة لإثبات ملكية السيارة، وقيل للمراجعين راجعونا بعد أيام، لقد ذهبت إلى مركز مرور قريب ففحص «العريف» الأوراق وقال مو عندنا كل سيارة تشترى من معرض استمارتها تصدر من مركز الرخص في منطقة المعارض، وحراج السيارات.
طبعا هذا المركز يقع في أبعد نقطة جنوب جدة عند الاستاد الرياضي من جهة طريق الليث، هذا لم يعد موضوعا خاصا أشغل به القراء، بل هو موضوع تقصير في تقديم خدمة، لقد راجعت المركز المذكور ومع الأسف لعدة مرات لأواجه بالإجابة البليدة بأن البطاقات غير متوفرة، أليس هذا تقصيرا مخزيا أولا بأن تنفد البطاقات أو سواها دون التحوط لذلك، وعدم المسارعة بتوفيرها فورا من مرجعها بمكالمة هاتفية، وثانيا أن ترتبط مدينة كبيرة كجدة بمركز إصدار واحد علما

بأن معارض السيارات منتشرة في كل أنحاء جدة. فلماذا يحدون زبائنها في مركز واحد في أقصى المدينة؟ أليس هذا تضييقا وإتعابا وتعسفا بالمواطنين، يا أصحاب السعادة في إدارات المرور ارفقوا بالناس فإن الأمر بسيط.

هل بدأت الآلات في السيطرة على الإنسان؟

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ- 8 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=16225

عمار بكار

لمشاهدي الأفلام السينمائية الأميركية، سيبدو العنوان شيئا من الخيال الجامح الذي تراه في بعض أفلام "الأكشن"، ولكن لمن يتابع التطور الرهيب للتكنولوجيا، ربما يدرك أنها حقيقة شبه قائمة اليوم في المجتمعات المتقدمة، وهي في ازدياد سريع خلال العقدين القادمين، وستشمل دول العالم بلا استثناء.

الحكاية باختصار أن نمو برامج الكمبيوتر وخدمات الإنترنت والروبوتات والأتمتة لعالم الصناعة والزراعة جعلت الكثير من الوظائف المتوسطة والدنيا أمرا هامشيا يمكن الاستغناء عنه ببرنامج كمبيوتر أو روبوت أو خدمة إنترنت متقدمة.

هناك إحصاءات مكثفة في أميركا تكشف أن هناك انخفاضا حادا وسريعا في كل المهن ذات الطابع الروتيني ومهن معالجة المعلومات، وهو نفس الانخفاض الذي حصل في العقود الماضية في مجالي الزراعة والصناعة بدليل أن الإنتاج الزراعي والصناعي في أميركا يزداد بينما نسبة ضئيلة جدا من الأيادي العاملة لها وجود في هذه المجالات بسبب التكنولوجيا.

أحد الباحثين الأمريكيين يقول بأن التكنولوجيا تحولنا سريعا إلى نوعين من الناس: نوع يخبر التكنولوجيا ماذا تفعل، ونوع تخبره التكنولوجيا ماذا يفعل. النوع الأول يشمل المستثمرين وذوي القدرات المعرفية المتقدمة، والنوع الآخر هو بقية الناس، الذين صارت برامج الكمبيوتر تبرمج أعمالهم وتتابع إنتاجيتهم وتحدد لهم بالضبط مسار عملهم لحظة بلحظة. أحد الأمثلة تروى عن مستودعات أمازون الضخمة في بريطانيا والتي يتصرف فيها العمال حسب ما تخبرهم الطلبات القادمة لهم على الكمبيوتر، وهم لا يعرفون فقط من البرامج ما هو الكتاب أو البضاعة التي سيحضرونها، بل يحدد لهم الكمبيوتر مكان الكتاب، ويحدد لهم أقصر طريق يذهبون فيه إلى مكان الكتاب، ويقيس إنتاجيتهم، ويرسل لهم رسالة على الموبايل في حال تأخروا في إنجاز العمل. هذا مثال عندما يخبرك الكمبيوتر ماذا تفعل، وهو ما يسميه باحث آخر بـ"أتمتة الإنسان".

لكن حتى هذه الأتمتة هي مجرد خطوة نحو التخلص من الإنسان والانتقال للروبوت، وهذا ما حصل في مستودع آخر لأمازون في أمريكا حيث تخلصت تماما من العامل البشري، واعتمدت على "الإنسان الآلي" أو الروبوت في كل المهام.

التخلص من العامل البشري يحصل من حولنا بشكل يومي، ونحن لا ننتبه لذلك. لم نعد بحاجة لسكرتير يعد جدول المهام لأن جدول المهام على الموبايل أكثر فعالية، وصرنا لا نحتاج لموظفي وكالات السفر لأننا نقوم بحجوزاتنا خلال دقائق من مواقع الكمبيوتر، ولم نعد نحتاج لأخصائيي المكتبات لأننا لم نعد بحاجة للمكتبات العامة ومثل هذا آلاف الأمثلة من حولنا. حتى الأطباء قد نتخلى يوما عن معظم خدماتهم مع التقدم السريع لبرامج كمبيوتر تجمع مؤشرات حالتك الصحية وتخبرك بسرعة عن حالتك والدواء المناسب لك، معتمدة على كمية هائلة من المعلومات الصحية التي لا يستوعبها عقل الطبيب. حتى العمليات الجراحية هناك تزايد لاستخدام الروبوتات فيها، وأنا شخصيا رأيت تجربة في دولة غربية، أدخل الطبيب معلومات المريض في جهاز الكمبيوتر، ليطبع بعدها توصيفا كاملا بالمرض والدواء. حتى المحللون الماليون سيعانون، فهناك تسارع لبرامج الكمبيوتر التي تحلل ملايين المعلومات وتتوقع حركة السوق بدقة لا بأس بها.

لماذا نخترع التكنولوجيا وتستثمر البشرية فيها مليارات الدولارات سنويا إذا كانت تسبب هذا التناقص في الوظائف المتاحة وتزيد فقر الكثيرين الذين يصبحون عاطلين عن العمل؟ الجواب باختصار لأنه قد ثبت تماما أن الاستثمار في التقنية يتيح عائدا استثماريا أفضل لمعظم الشركات والمؤسسات، وهذا يزداد تدريجيا حتى صار أمرا بديهيا في عالم

الإدارة والاستثمار، وهذا ليس فقط بسبب الاستغناء عن كثير من الموظفين، بل أيضا لأنها ترفع إنتاجية الآخرين بنسب عالية غير ممكنة بدون التكنولوجيا.
هذا يعني أن المستثمر وصاحب رأس المال، بالإضافة لذوي التخصصات المعرفية العالية قد استفادوا وتزداد فائدتهم من التكنولوجيا بشكل مطرد، والأرقام التي تنشرها الإحصائيات خير دليل على ذلك. هذا بالضبط ما يعنيه "الاقتصاد المعرفي"، إنه ذلك النموذج الذي يمنح تقديره ومنفعته الكاملة لهذه الفئة (وهي أقلية)، على حساب الأغلبية التي لم تعد نفسها لهذا اليوم.
بالنسبة لنا، فعلى الرغم من هذا النمو الضخم لأهمية التكنولوجيا في حياة البشرية، ما زالت معظم الدول العربية في حالة استهلاكية كاملة ليس فقط للتكنولوجيا وإنما أيضا للطبقة المتقدمة التي تخبر التكنولوجيا ماذا تفعل، وتحول العالم العربي إلى اعتماد كامل على الدول التي استطاعت بناء اقتصاد معرفي مميز.
هناك ثلاثة خيارات فقط لأي أمة لتعد نفسها للتعامل مع هذا الواقع الذي يفرض نفسه عاما بعد عام، الأول: هو الاستثمار في التكنولوجيا، وبناء شركات تكنولوجية عملاقة، لتكون في كرسي رأس المال، الذي يستفيد بشكل ضخم من هذا التحول العالمي.
الثاني: هو رفع مستوى التعليم التقني داخل الدولة، بحيث يتحول جزء جيد من الشباب الخريجين إلى موظفين لهم قيمتهم الخاصة في عالم التكنولوجيا (كما فعلت الهند وأوروبا الشرقية).
الثالث: هو التركيز على الأعمال الإبداعية، لأن الإبداع هو الأمر الوحيد الذين لن تستطيع الآلة فعله عبر السنوات (وإن كان سيمكنها جعل الحاجة إلى الإبداع أقل). أستطيع أن أؤكد أنه لا توجد أي دولة عربية لديها مناخ يشجع الإبداع ولو بالحدود الدنيا مقارنة بالدول الكبرى (أقول هذا علما أن رسالتي للدكتوراه كانت عن إدارة الإبداع في المؤسسات).
التكنولوجيا تمثل تطبيقا للمقولة "فوائد قوم عند قوم مصائب"، وعلينا أن نحدد من خلال تخطيط واضح، في أي الجانبين سنكون بعد عقد أو عقدين من الزمن.
الأسبوع القادم، سأتحدث عن أخطر ما يمكن تخيله لأثر الآلة السلبي والمدمر على البشرية، وهو ما خصص له عدد كبير من جمعيات حقوق الإنسان في العالم شهر أبريل لهذا العام للتحذير منه.

هيئة حقوق الإنسان

أكدت أهمية حفظ حقوق السجناء في كافة السجون ومراكز التوقيف

هيئة حقوق الإنسان تثني على مبادرة الداخلية بإطلاق نافذة تواصل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 جماد الاول 1434 هـ- 4 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/04/article823132.html

الرياض - نايف ال زاحم

أكد مجلس هيئة حقوق الإنسان خلال جلسته التي عقدت امس الاثنين برئاسة معالي الدكتور بندر بن محمد العيبان عن تقديره لما تقوم به وزارة الداخلية من تعزيز لحقوق السجناء والموقوفين وتطوير الخدمات المقدمة لهم بما يعود بآثار ايجابية على إصلاح وتأهيل السجناء وتواصلهم مع أسرهم وذويهم بدعم مستمر من وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف.

ونوه المجلس بالبوابة الإلكترونية التي أطلقتها وزارة الداخلية تحت اسم "نافذة تواصل"، لتكون نافذة للتواصل بين الموقوف أو السجين أو المستفيد في مراكز التوقيف وذويهم خارجها، وسيتمكن أهل وأقارب الموقوف من التواصل معه بكل يسر وسهولة من خلال هذه الخدمة التي توفرها وزارة الداخلية، مشيراً إلى ضرورة أن يستفيد أهالي السجناء من هذه الخدمة.

وأشار مجلس هيئة حقوق الإنسان إلى أن وزارة الداخلية وفقت في توظيف الجانب التقني لحفظ حقوق السجناء حيث أن الخدمة ستسهل وتختصر على المهتمين بقضايا السجناء سواءً من الجهات الحكومية والحقوقية أو ذوي الموقفين الوقت والجهد، وتكون ملائمة لاحتياجاتهم أينما كانوا ومهما كانت المسافة بعيدة عن مراكز التوقيف، مؤكداً أهمية حفظ حقوق السجناء في كافة السجون ومراكز التوقيف، ويأمل توسيع نطاق هذه النافذة لتشمل جميع السجناء والموقوفين في السجون العامة، كما أكد المجلس بأن الهيئة ستستفيد من هذه الخدمة لمتابعة أوضاع الموقوفين من خلال مكاتبها المتواجدة في السجون.

اليامي لـ الشرق: تعيين ضابطي اتصال بين الهيئة" و حقوق الإنسان" في عسير بخصوص قضايا العنف الأسري

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 24 جماد الاول 1434 هـ 5 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/05/790800

أبها – سعيد آل ميلس
كشف رئيس فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير، الدكتور هادي اليامي لـ«الشرق»، عن أن اجتماعهم برئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عامر العامر، وعدد من منسوبي الهيئة حقَّقَ الأهداف المرجوَّة منه من خلال تعيين ضابطي اتصال بين الهيئتين فيما يخص قضايا الأسرة والعنف الأسري، وتهيئة أماكن التوقيف التي تخدم خصوصية المرأة في بعض القضايا، مشيراً إلى عقد ورشة عمل في القريب العاجل بحضور ممثلي إمارة المنطقة ولجنة الحماية الأسرية، مضيفاً أنَّ الاجتماع دوريٌّ للمؤسسات الحكومية كاملة.
وأكَّد أنَّ جهود هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واضحةٌ، ورسالتهم سامية، من خلال مراعاة الستر وتطبيق النظام وعدم الإخلال بالجوانب الإنسانية.
وعن صحة وصول بعض الشكاوى لهيئة حقوق الإنسان من تعامل بعض دوريات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبعض أفرادها، قال اليامي لـ«الشرق»: «منسوبو هيئة الأمر بالمعروف يؤدُّونَ عملهم وفق نظام معيَّن، ولم تصلنا أي شكاوى مباشرة».
من جانبه، شكرَ رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عامر العامر، هيئة حقوق الإنسان على استضافتها الملتقى والاجتماع التنسيقي، مؤكداً أنه سيُؤتِي ثماره في قادم الأيام، مع مراعاة حقوق الأشخاص وفق ما تقتضيه الأنظمة.

والد يتّهم أفراد دورية أمنية بدهس ابنته وتركها تنزف ساعة حتى الموت

المصدر: جريدة الشرق السبت 25 جماد الاول 1434 هـ 6 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/06/791960

جازان – عبدالمجيد العريبي
أتهم رب أسرة دورية أمنية بترك ابنته التي تعرضت للدهس من قبلهم تصارع الموت حتى فارقت الحياة في موقع الحادث، مدعياً رفض أفراد الأمن إسعافها إلى المستشفى حتى لفظت أنفاسها الأخيرة.
وقال الناطق الإعلامي بشرطة منطقة جازان العقيد عوض القحطاني، إن الدورية الأمنية كانت تؤدي عملها يوم الخميس المنصرم، وبينما كانت تسير في الطريق عند قرية المطقطقة التابعة لمركز القفل في جازان، قامت طفلة في السابعة من عمرها، كانت تقف على الجانب الأيمن للطريق مع أسرتها المكونة من أب وأم وأربعة أطفال، بالجري ناحية السيارة،

فارتطمت بالرفرف الأمامي الأيمن، مضيفاً إنه قد تم إسعافها من قبل طاقم الدورية في ذلك الوقت، وعند وصولهم إلى قسم الطوارئ في مستشفى الخوبة العام أخبرهم الطبيب أن الطفلة قد فارقت الحياة.
غير أن والد الطفلة أحمد عمر محمد يوسف مجرشي، قال لـ «الشرق» إنه كان واقفاً مع أسرته التي تضم زوجته وخمس بنات وأربعة أولاد على جانب الطريق، قبل أن تمر سيارة أمنية من أمامهم وينحرف سائقها إلى يمين الشارع، ليرتطم جانب المركبة الأيمن بالجهة اليسرى من جسد الطفلة التي كانت تقف على طرف الشارع، وألقت بها على الأسفلت في حالة حرجة والدم ينزف من رأسها.
وأضاف والد الطفلة «ريم» إنه طلب حينها من أفراد الدورية (تحتفظ «الشرق» بأسمائهم) أن يسعفوها سريعاً إلى أقرب مستشفى، ولكن أفراد الدورية رفضوا ذلك، ولأن الحادثة وقعت عند قرية نائية لا تشهد مرور كثير من العابرين، استغرق نحو ساعة حتى وجد سيارة تنقل ابنته إلى مستشفى الخوبة، مشيراً إلى أنه عند وصولهم إلى قسم الطوارئ، أخبرهم الطبيب أن الطفلة قد توفيت بسبب النزيف.
وتخنق الأب المكلوم عبرة ويغص بكلماته، ويطول نحيبه قبل أن يواصل حديثه قائلاً «ما هذا الجبروت والكبرياء في رؤوس أولئك الأفراد، كيف تعاملوا معنا بهذه الطريقة، وهل قساوة قلوبهم وصلت إلى درجة أن يتركوا طفلة تنزف أمامهم وهم من تسببوا في إصابتها، وهل هانت عليهم نفوس البشر حتى يتعالوا إلى هذا المدى».
وأشار مجرشي في حديثه لـ «الشرق» إلى أنه يحمل تصريحاً ولا يحمل هوية وطنية، بينما زوجته مريم أحمد علي شداد علواني (39 عاما) تحمل الهوية الوطنية السعودية، مبيناً أنها صمّاء، وأنهم أسرة فقيرة تضم أحد عشر فرداً.
وقال إنه تقدم بشكوى إلى مركز شرطة الحرث، وهيئة حقوق الإنسان، كما يعتزم تقديم شكوى إلى المحكمة اليوم، يطالب خلالها بحق ابنته شرعاً وقانوناً، مؤكداً أنه لن يتنازل عن دم ابنته، ولن يتسلم جثمانها من ثلاجة حفظ الموتى إلا بعد صدور حكم المحكمة.
من جهته، أفاد محافظ الحرث محمد هادي الشمراني في اتصال هاتفي مع «الشرق»، أنه لا علم له بالحادثة، مشيراً إلى وجوده في الرياض في مهمة رسمية تتزامن مع عطلة نهاية الأسبوع بخصوص مهرجان الجنادرية، وأنه سيباشر عمله يوم السبت المقبل وتأتيه الوقوعات على مكتبه ليطلع عليها، مضيفاً إنه في حال رغب المواطن في تقديم شكوى أو تظلم، فإن أبوابه مفتوحة أمام جميع المواطنين، وإذا شعر أنه تعرض للظلم فمن حقه عدم التنازل أمام القاضي في المحكمة، والقضية ستأخذ مجراها النظامي.
ومن ناحية أخرى، أكد لـ «الشرق» مصدر مسؤول في هيئة حقوق الإنسان، أنها تلقت شكوى من أحمد عمر محمد يوسف مجرشي، خلال اتصال هاتفي أجراه بالهيئة، مشيراً إلى أنه يجري بناء على الشكوى الواردة مخاطبة الجهات الأمنية المختصة والجهات ذات العلاقة في جازان للتحقق من صحة الشكوى، واتخاذ الإجراءات اللازمة حال ثباتها.

اللواء علي الحارثي لـ عكاظ:

تكدس السجناء في جدة وجازان

المصدر: جريدة عكاظ السبت 25 جماد الاول 1434 هـ 6 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130406/Con20130406587553.htm

بدر الغانمي (جدة)

أكد لـ«عكاظ» اللواء الدكتور علي الحارثي مدير عام السجون في المملكة، صحة وجود ظاهرة تكدس السجناء في عدد من سجون المملكة.

وقال «نعم لدينا تكدس في سجون جازان وجدة وبعض مدن المملكة، لكنها ظاهرة غير مقلقة لنا على الإطلاق ولايمكن مقارنتها بما يحدث في كثير من دول العالم».

وأوضح أن نسبة عدد السجناء في المملكة قياساً بعدد السكان تعتبر من النسب المنخفضة جداً على مستوى العالم، كاشفا النقاب عن نية المديرية العامة للسجون تحويل جميع السجون الحالية في المملكة لتكون مراكز توقيف فقط، فيما سيتم استيعاب جميع المحكوم عليهم لسنة وأكثر في الإصلاحيات الجديدة من فئة (أ) والتي ستطبق العمل البرامجي المكثف وتستوعب أكثر من 7500 شخص في كل إصلاحية وسيتم افتتاحها على التوالي بدءاً من إصلاحية الرياض في شهر رمضان المقبل، تليها إصلاحية جدة في شهر شوال ثم إصلاحيتي الطائف والدمام في شهر ذي الحجة المقبل، مشيراً لإنشاء تسع إصلاحيات جديدة أخرى في جميع مناطق المملكة قريباً.

وعن العقوبات البديلة التي بدأت المديرية العامة للسجون في تطبيقها، قال «لقد قطعنا شوطاً طيباً في هذا الاتجاه من خلال الندوات التي شاركت فيها وزارة العدل وهيئة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية وبعض القضاة»، منوها بالعمل الجاد للمديرية منذ إقرار وثيقة الرياض الخليجية قبل 12 سنة، مشيراً إلى نوعية البدائل المعمول بها أثناء التحقيق مثل الخروج بكفالة، وأثناء المحاكمات والأكثر شمولية مايتم ما بعد المحاكمات في السجون كالعفو بانقضاء نصف المدة أو من خلال عفو خادم الحرمين الشريفين، أو بتخطي السجين مراحل معينة من الدراسة ربع المواد، أو من خلال حسن سيرته وسلوكه داخل السجن.

وشدد مدير عام السجون على الدور الكبير الذي تبذله المديرية العامة للسجون لحل مشكلات السجناء قبل دخولهم السجن مابين هيئة التحقيق والادعاء العام ومابين المحاكم بتطبيق عقوبة القيد الإلكتروني أو بالإبعاد من المدينة أو المنطقة أو الدولة أو من خلال الخدمة الاجتماعية المؤسسية.

واختتم اللواء الحارثي حديثه مطالباً وسائل الإعلام بتحري الدقة فيما تكتب وعدم تضخيم الأمور لكون المديرية العامة للسجون بتوجيهات ولاة الأمر تسعى إلى الحفاظ على كرامة الإنسان حتى وإن أخطأ، موضحا أن الدور الإصلاحي في المرحلة المقبلة يهدف لتخفيض هيبة السجون والعمل على تقسيم سلوكيات المساجين والتعامل معها بتصنيف يساعد على علاجها وتشريحها وتخفيف التكدس القائم بأساليب إصلاحية تساعد على أن يخرج هؤلاء المحكوم عليهم للمجتمع مرة أخرى أفرادا صالحين لأنفسهم ولبلدهم.

ثريا عبيد لـ الشرق الأوسط: تكريمي في الجنادرية يحسب للسعوديات كافة

قالت إن التوقعات من نساء الشورى أكبر من إمكانات تحقيقها في فترة واحدة

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الجمعة 24 جماد الاول 1434 هـ 5 ابريل 2013م
http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=723501&issueno=12547#.UV-_iaI73Jg

جدة: نسرين عمران

قالت الدكتورة ثريا عبيد، عضو مجلس الشورى نائبة رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في المجلس، إن تكريم خادم الحرمين الشريفين لها في مهرجان الجنادرية يعد تكريما للمرأة في البلاد، ويدل على نظرته الإنسانية وإيمانه بأن الله خلق الإنسان وكرمه، وذلك إزاء اختيارها شخصية العام كأول امرأة يكرمها العرس الثقافي الواسع طيلة 27 عاما كرم خلالها المهرجان العديد من الرجالات في المجالات المختلفة.

وأضافت الدكتورة عبيد، في حوار مع «الشرق الأوسط»، بالقول «إن لخادم الحرمين الشريفين الفضل في رعاية بناته كأب وولي أمر ومليك، بتقدمهن وتحسن حضورهن الفعال في المجتمع».

وتعتبر نائبة رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في «الشورى» أن دخول النساء أعضاء في مجلس الشورى تجربة جديدة لا بد أن تخضع للمجهر «لا سيما أن التوقعات أكبر بكثير من إمكانات تحقيقها في فترة واحدة». وتقول إن قضايا النساء لن تطغى بطبيعة الحال على المجلس كما يتوقع البعض بعد تعيين النساء، بيد أنها ترى أن وجهة نظر المرأة ستحضر في كل القضايا المطروحة للمناقشة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، لافتة إلى تحد واسع يواجه الأعضاء النساء في المجلس يتمثل في إثبات استحقاق المرأة ثقة ولي الأمر، وذلك من خلال المشاركة الفعَالة في كل ما يخص الوطن وليس المرأة وحسب.. وفي مايلي نص الحوار..

* ما الملفات والقضايا التي ستكون ضمن اهتمامكم في مجلس الشورى؟

- عضوية المرأة في مجلس الشورى تكليف من خادم الحرمين الشريفين، ويتوقع منا أن نقوم بدورنا كأعضاء كاملي الأهلية؛ مما يضع على عاتقنا مسؤولية الاهتمام بكل ما يحوّل من المقام السامي لإبداء المشورة تجاهه، إلى جانب جميع ما يرد في جدول أعمال المجلس، ومن الطبيعي أن مناقشة أي موضوع ستكون لها علاقة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وبذلك يمكننا أن نربط بين احتياجات المرأة وحقوقها، والموضوع الذي يُناقش إذا كان ذلك ملائما، وهذا يعني فهم القضايا المطروحة آخذين في الاعتبار وجهة نظر المرأة.

* يعتقد البعض أن قضايا المرأة تكاد تكون غائبة خلال المجالس السابقة، هل تتوقعين أن تطغى قضاياها على جلسات الشورى لهذا العام؟

- بالطبع لن تطغى قضايا المرأة على مجلس الشورى ومداولاته؛ لأن المرأة لا تعيش معزولة بل هي عنصر فاعل في المجتمع، تتفاعل مع أسرتها ومكان عملها وجمعياتها الخيرية وباقي أنشطة المجتمع. ولا يدور اهتمام المجتمع وقضاياه حول المرأة وحدها؛ بل كل أمور الوطن تجد صداها عند الرجل والمرأة على السواء؛ لذلك ما سيطغى على جدول أعمال المجلس هي قضايا الوطن التي تهم المواطن عامة، وحيثما هناك موقف خاص بالمرأة فسيتم عرضه أيضا.

* ما هي التحديات التي قد تواجهكن كأول سيدات يتم تعيينهن في مجلس الشورى؟

- هناك تحديات في مجلس الشورى تواجه كل الأعضاء، نساء ورجالا، وأهمها أن نقوم بواجبنا بصدق وإخلاص؛ بهدف توصيل المشورة العلمية والعملية الملائمة لخادم الحرمين الشريفين الذي كلفنا جميعا بهذه المهمة. أما بالنسبة لنا كنساء الشورى فالتحدي الأكبر أن نثبت أن المرأة مكان ثقة ولي الأمر من خلال المشاركة الفعالة في كل ما يخص الوطن وليس المرأة فقط. وكأي تجربة جديدة سنكون تحت المجهر لأن التوقعات أكبر بكثير من إمكانات تحقيقها كلها في فترة واحدة، وما يتمناه المواطن هو حل الصعوبات التي تواجهه اليوم وليس غدا. وعلينا أن نتذكر أن مجلس الشورى هو مجلس استشاري للمقام السامي الذي له القرار الأخير في ما يتحقق. ومسؤولية تنفيذ قرار المقام السامي هي مسؤولية الجهات التنفيذية في الدولة.

* ظهرت هناك بعض الأصوات المضادة والمعارضة لتعيينكم، ومنهم من تمادى في الانتقاد بالسب والشتم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، هل طالبتم بحق الرد على هؤلاء؟

- تظهر في كل مجتمع فئات ترفض ما يعتبر جديدا، وهذا طبيعي، لأنه لا يوجد مجتمع متجانس الآراء والمواقف. أما ما يمكن أن ينتقد فهو القذف الذي حرمه الله، وكل ما أستطيع أن أقوله هو حسبنا الله ونعم الوكيل.

* ما نصيب قضايا أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب من البحث والمناقشة بمجلس الشورى؟

- لا بد أن أذكركم مرة أخرى بأن المجلس في شهره الثاني، وذلك يعني أن كل القضايا ليست أمامه؛ بل تقوم اللجان المتخصصة بوضع برامج عملها. أما موضوع أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب فهو مهم، وأي دراسة له لا بد أن تأخذ في الاعتبار القرار الأخير الصادر عن الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية، حول حق الأبناء في المعاملة المتساوية مثل أبناء المواطنين، وهذه خطوة متقدمة جدا لحل هذه القضية. وقد يحل هذا القرار الصعوبات الآنية؛ لكنه لا يتعامل مع مشكلات أكثر تعقيدا في مستقبل الأبناء كما فهمت من بعض المصادر؛ مما يحتاج إلى تصور لحل المشكلات المستقبلية، وليس فقط الآنية. ولنا أن نتذكر أن المملكة تحفظت تحديدا على البند الخاص بمنح الأم الجنسية لأطفالها عندما وقع خادم الحرمين الشريفين على اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك عام 2001.

* كم عدد العرائض التي تصلكم في مجلس الشورى، وما نوعيتها، وأهم القضايا التي تشملها.. وكيف يمكن بلورة تلك العرائض لتصبح أنظمة وتشريعات؟

- هناك عرائض أمام مجلس الشورى، وهذا جزء من عمل لجنة حقوق الإنسان والعرائض. وعندما تمس العريضة قضية حقوق فإنها تمس عددا كبيرا من المواطنين، فلا بد أن تدرس من الناحية الحقوقية وليس مطالب فردية؛ مما قد يؤدي إلى اقتراح أنظمة أو تشريعات لتأمين الحق المنقوص. وهذا يتطلب دراسة القضية المطروحة دراسة معمقة لفهم أبعادها وارتباطها بحقوق أخرى.

* أين دور مجلس الشورى من قضايا الرأي العام كقضية كارثة جدة أو الاستيلاء على بعض الأراضي؟

- بالنسبة لقضايا الرأي العام فإن نظام مجلس الشورى يسمح لأن يتبنى عضو واحد قضية محددة ويطرحها للدراسة والنقاش حسب آلية محددة مسبقا.

* تم تعيينك كنائبة لرئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض، التي تتناول موضوعات حساسة.. ما تعليقك على عمل الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة.. وما الذي ستضيفينه لتطوير عمل تلك الجهات المتعلقة بحقوق الإنسان؟

- في حقيقة الأمر، لم أعين كنائبة لرئيس اللجنة؛ بل تم اختياري من قبل الأعضاء في اللجنة، شاكرة لهم ثقتهم وفضلهم. وللأسف لم أمارس دوري هذا بسبب وجودي خارج المملكة في إجازة اضطرارية أسرية، وعند عودتي في منتصف هذا الشهر - بإذن الله - سأجتهد لأخفف العبء عن رئيس لجنتنا. من الطبيعي أن تتعامل هذه اللجنة مع الموضوعات الشائكة والصعبة وكل ما يمس المواطن إيجابا أو سلبا. ويتقاطع عمل هذه اللجنة مع اللجان الأخرى المتخصصة، وهنا نحتاج إلى تنسيق العمل فيما بيننا. عملنا - كما أراه من خلال قراءتي لتقارير اللجنة - هو فهم القضايا الحقوقية المطروحة ومتابعة ما تم تنفيذه من قبل الهيئات التي تقدم تقاريرها للمناقشة، ودورنا أن نسأل عما تم تنفيذه، وعند عدم التنفيذ نحصل على السبب، ويمكننا كذلك متابعة الموضوعات المعلقة مع الهيئات المختصة التنفيذية. وأملي أن تثري هذه التساؤلات والمناقشات توجهات الهيئات الحقوقية، وتلك المختصة بمكافحة الفساد مثل «نزاهة» وتطور أدائهم.

جمعية الطفولة" تصف الظاهرة بـ شكلٍ" من المتاجرة بالبشر"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 24 جماد الاول 1434 هـ 5 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/499911

جدة - معاذ العمري وعبدالرحمن باوزير
وصفت الجمعية السعودية لرعاية الطفولة على لسان رئيسها معتوق الشريف، تسول الأطفال واستغلالهم في عمليات البيع في الشوارع شكلاً من أشكال المتاجرة بالبشر بحسب قوانين حقوق الإنسان الدولية.
ودعا الشريف الجهات الحكومية إلى ضبطهم وإعادتهم إلى أسرهم، مضيفاً: «لا نعلم بأي طريقة تواجد الأطفال في الشارع، هل أتوا مغصوبين أو تم بيعهم، أو مسروقين». وأكد خلال حديثه إلى «الحياة» أن اتفاقية حقوق الطفل الدولية نصت على إعطاء حقوق الطفل كاملة من تعليم ورعاية صحية، ولم تستثن منها الجنسيات أو الإقامة الشرعية أو النظامية، كذلك لم تحدد انتماءه العقائدي.
وأضاف: «أشيد بجمعية البر في جدة التي هيأت داراً لإيواء الأطفال والاعتناء بهم، إذ إن هؤلاء الأطفال من أسر فقيرة، ولم يحظوا بالتعليم فهم أقرب لشريحة المتاجرة».
وبين أن المتاجرة بالأطفال قد تكون من طرف ذويهم، بسبب الظروف الاقتصادية السيئة، أو من طرف عصابات تتاجر بهم بالتعاون مع أهاليهم وتقديم المعونات المالية لهم، لافتاً إلى قصة قديمة لثلاثة أطفال قدموا من إفريقيا عن طريق عصابة في بلدانهم.
وأوضح أن بعض السفارات والوجهات الدبلوماسية لا تباشر حالات الأطفال الذين ينتمون إلى بلدانهم، مؤكداً أنه لا يوجد تحرك دبلوماسي من القنصليات أو السفارات لحل هذه المشكلة سريعاً، مشيراً إلى أن تأشيرات الحج والعمرة ساعدت على زيادة الأطفال وإقامتهم بطرق غير نظامية. وأشار إلى أنه توجد رسالة جامعية ناقشها الأكاديمي أبو بكر باقادر عن وجود سيدة تتاجر بمئات الأطفال في مدينة جدة، مؤكداً وجود إشكالية في الحدود السعودية بسبب وعورة الجبال.
وأفاد بأن الجمعية باشرت حالة لفتاة عمرها 10 سنوات تؤكد أنه تم ترحيلها سبع مرات إلى دولتها، وإعادتها مرات أخرى.
وشدد على ضرورة تفعيل مهام لجنة المتاجرة بالأشخاص التي أقرها المقام السامي من ست جهات، وتتولى إدارتها هيئة حقوق الإنسان، على أرض الواقع.

الهنوف تفارق الحياة... ووالدها يعتزم اتخاذ إجراءات قانونية"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ 7 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/500580

الخبر – عمر المحبوب
فارقت الطفلة الهنوف، الحياة، أمس، وذلك بعد مرور 6 أيام، على نشر «الحياة» معاناتها مع مستشفى الجبيل العام، الذي دخلته مصابة بـ «ارتفاع في درجة الحرارة»، لينتهي بها المطاف «متوفاة إكلينيكياً». لتُنقل لاحقاً إلى مستشفى أهلي في الخبر، وهي في «حال يُرثى له». وباءت محاولات الأطباء بإنقاذها بالفشل، إذ أن وضعها الصحي «المتدهور» كان «أصعب وأعقد من أن يتم علاجه»، علي رغم وجود «كفاءات طبية متقدمة»، في المستشفى الذي نقلت إليه.

وقال والد الطفلة محمد الذيابي، لـ «الحياة»: «إن الهنوف توفيت فجر اليوم (أمس)، وشعرنا بقرب أجلها، نظراً لانخفاض دقات القلب منذ وقت مبكر. فيما بدأت عضلة القلب تتعب، وتعمل بشكل مضطرب، فيما كانت تعيش على أجهزة التنفس الاصطناعي، منذ مرضها». وأردف بصوت تغلب عليه الحسرة والألم «حسبي الله ونعم الوكيل، هذه نهاية الإهمال الذي يسود مستشفياتنا، من دون حسيب أو رقيب»، معتبراً طفلته «إحدى ضحايا الإهمال»، وتساءل: «من ستكون الضحية التالية ؟».

وكشف الذيابي، أن «مديرية الشؤون الصحية في المنطقة الشرقية، طلبت من المستشفى الذي كانت تُعالج فيه ابنتي، تزويدها بتقرير كامل عن حالها الصحية»، مشيراً إلى أن «الأطباء المعالجين، تراجعوا قبل وفاتها بأيام عن الضغط عليّ، لنزع الأجهزة منها، وأكدوا لي أن هذا القرار عائد لي». وألمح إلى أن هناك «إجراءات قانونية» سيقوم باتخاذها خلال الفترة المقبلة، رافضاً الإفصاح ما إذا كان سيتقدم بشكوى رسمية ضد مستشفى الجبيل العام أم لا. إلا أنه أكد على أن «حق ابنتي لن يضيع، وسأعمل على إيصال صوتي إلى أعلى المسؤولين، لوقف مسلسل الإهمال في مستشفيات وزارة الصحة التي تعاني من الفوضى» بحسب قوله.

إلى ذلك، شهد جامع النور في محافظة الخبر ظهر أمس، توافد عدد كبير من المصلين، لأداء الصلاة على الهنوف، قبل تشييعها. ورصدت «الحياة»، التي كانت موجودةً حالاً من «الاستياء والتذمر» بين المشيعين، من الوضع الذي وصلت إليه الطفلة، وكذلك حال «الحزن» السائدة وبخاصة بين أفراد وأسرتها، وتساءل أحدهم: لماذا لم تقم وزارة الصحة بالتواصل مع والدها، ومعرفة حقيقة الأمر، وكيف تدهورت حالها الصحية بهذا الشكل المفاجئ؟». كما سأل عن دور هيئة حقوق الإنسان، «ولماذا لم تتدخل في الموضوع، أليس لها دور مهم يجب أن تقوم به، وبخاصة في مثل هذه الحالات».

يُذكر أن «الحياة»، نشرت في تقرير موسع الأسبوع الماضي، حكاية الهنوف، نقلاً عن والدها، الذي ذكر أن الطفلة عانت من ارتفاع في درجة الحرارة، لمدة 3 أيام. وكانت والدتها تعطيها خافضاً للحرارة. كما عملت لها كمادات باردة. وكانت الحرارة تنخفض تدريجياً، لتعود إلى الارتفاع مرة أخرى. ما استدعى نقلها إلى مستشفى الجبيل العام»، متهماً المستشفى بـ «إهمال» وضع الطفلة، وعدم فحصها وتقديم العلاج بصورة عاجلة لها، حتى تدهورت صحتها. وأشار الذيابي، إلى أن ابنته «دخلت في غيبوبة موقتة. وكانت تعاني صعوبة في التنفس، وبعدها دخلت في غيبوبة كاملة»، موضحاً أن «الأطباء المعالجين شخصوا الحالة بإصابتها بفيروس، بدأ بالأطراف السفلية من الجسم، وتوقف عند الرئة، ما أدى إلى تعطل بعض أجهزة الجسم».

ونصح الأطباء الأب، بنقل الطفلة إلى مستشفى «متخصص»، نظراً «لحاجتها الماسة إلى غرفة عناية فائقة للأطفال، واستشاريين مختصين في المخ والأعصاب. وهو غير متوافر في مستشفى الجبيل العام.

وساهم تدخل «الحياة»، ونقل معاناتها إلى «صحة الشرقية»، في تسهيل عملية نقلها مستشفى خاص في الخبر. وكشف الذيابي، أنه «بعد وصول الطفلة إلى المستشفى، قام بالأطباء بإدخالها إلى غرفة العناية الفائقة، نظراً لخطورة حالها الصحية، ولكون ضغطها منخفضاً بشكل كبير، واكتشف الأطباء أن جميع أعضاء وأجزاء الجسم متوقفة عن العمل، نظراً لتوقف المخ، بسبب عدم وصول الأوكسجين له»، مشيراً إلى أنها «خضعت لقسطرة، إضافة إلى عملية إنعاش للأجهزة، وكذلك سحب السوائل الزائدة من الرئة». وصنف الأطباء، وضعها بأنها «متوفاة إكلينيكياً».

مقيم سوداني" يتهم كفيله" بابتزازه ... وحقوق الإنسان" تتدخل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ- 8 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/501055

جدة - عبدالرحمن باوزير

علمت «الحياة» أن مقيماً سوداني الجنسية تقدم بشكوى إلى الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة ضد كفيله، تفيد بابتزاز الأخير له ومنعه من السفر إلى أهله في السودان لأكثر من سبعة أعوام، إضافة إلى الاحتفاظ بجواز سفره وبطاقة إقامته النظامية لأكثر من ستة أعوام.

وأكد مصدر مطلع في الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان لـ «الحياة» أن المقيم السوداني اتهم كفيله بابتزازه، إضافة إلى اتهام قدمه ضد أحد مكاتب الخدمات العامة في الرياض بابتزازه مادياً، لافتاً إلى أن الشكوى حررت في الأول من نيسان (أبريل) الجاري، وأن الأوراق تحت نظر المستشار القانوني في الهيئة، مشيراً إلى أن الهيئة تستقبل الشكاوى وتحيلها إلى الأجهزة المعنية.

من جهته، أكد مقدم الشكوى السوداني عيسى إبراهيم (55 عاماً) لـ «الحياة» عدم مقدرته على السفر إلى بلده السودان ليلتقي بأسرته التي جمعه آخر لقاء بهم في صيف 2004، موضحاً أنه لم يستطع السفر إليهم منذ ذلك التاريخ، نظراً لامتناع كفيله تجديد إقامته أو حتى تسليمه جوازه.

وأفاد عيسى الذي قدم إلى السعودية في عام 2002 بأن معاناته بدأت بعد أن نقل خدماته إلى كفيله الجديد في 2006 ليعمل في مقاولات تركيب المظلات بعد أن وافق الطرفان على آلية العمل والراتب الشهري، بيد أن الوفاق لم يستمر لأكثر من عام، وينتج من الخلاف التأخر في تجديد الإقامة لعامين وثمانية أشهر.

وأضاف «وصلت أنا وكفيلي إلى اتفاق بعد أن جددت إقامتي ودفعت مبلغاً يقدر بنحو ثمانية آلاف ريال لتجديدها، يقضي بمنحي أربعة أشهر حتى أستطيع أن أنقل خدماتي لكفيل آخر، بيد أن الكفيل بعد شهر من الاتفاق سجل في الجوازات بلاغ هرب ضدي في أواخر عام 2009.«

وبين أن الكفيل وبعد محاولات كثيرة وافق أن يفوض أحد مكاتب الخدمات العامة لإلغاء بلاغ الهروب المقدم عليه، ونقل خدماته مباشرة إلى كفيل جديد، وتم الاتفاق مع مكتب الخدمات على مبلغ ثلاثة آلاف ريال ثمناً لإلغاء بلاغ الهرب، مؤكداً أنه يملك سند قبض لذلك.

وأوضح أن مكتب الخدمات طالبه بدفع مبلغ يقدر بنحو سبعة آلاف ريال، ليكون المجموع الكلي 10 آلاف ريال قيمة إلغاء بلاغ الهرب، مبيناً أنه دفع لهم نحو خمسة آلاف إلى الآن، برغم مخالفة الاتفاق المبرم بينهم، وأنه رضخ لطلبات المكتب الذي هدده بإعادة بلاغ الهرب من جديد إن لم يدفع المبلغ كاملاً.

وأشار إلى أنه راجع مكتب العمل كثيراً، وتحديداً في الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في جدة، موضحاً أن الهيئة أحالته لفرعها في العاصمة الرياض، لأن مقر المنشأة وسجلاتها هناك، وكل ما يطلبه هو تسوية وضعه لإمكان سفره ورؤية أسرته ووالديه، وأن يسهم في توفير معيشة كريمة لهم.

العيبان يستقبل السفير الكويتي

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ 9 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/09/796342

مكة المكرمة – الشرق
استقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان، الدكتور بندر العيبان، أمس بمكتبه السفير الكويتي لدى المملكة الشيخ ثامر جابر الأحمد الصباح، بحضور نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد الحسين، وعضو مجلس الهيئة الدكتور إبراهيم الشدي. وتبادل الطرفان في اللقاء الأحاديث الودية والعلاقات التاريخية بين البلدين. ونوه العيبان بما يجمع أبناء دول مجلس التعاون من وشائج القربى والمصير المشترك الذي يجمع البلدين. من جانبه أكد السفير على العلاقات التاريخية التي تربط البلدين الشقيقين، وأهمية العمل المشترك والمبادرات التي توفر الحياة الكريمة والمستقبل الكريم لشعوب دول الخليج العربي.

الأميرة سارة بنت مساعد لـ«الجزيرة»:

إلزامية خضوع المقبل على الزواج للتأهيل يحتاج لوقت

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ 9 ابريل 2013م
http://www.al-jazirah.com/2013/20130409/ln51.htm

الجزيرة - علياء الناجي:
اعتبرت صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت مساعد بن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة جمعية مودة للحد من الطلاق وآثاره، عبر «الجزيرة» أن مدى تطبيق مشروع (برنامج مودة الوطني لتأهيل المقبلين والمقبلات على الزواج) بصورة إلزامية، يحتاج لوقت كي تثبت مدى فعاليته وتأثيره في ذات الوقت.
جاء ذلك خلال الاجتماع الأول للجنة العلمية المشرفة على مشروع (برنامج مودة الوطني لتأهيل المقبلين والمقبلات على الزواج) في مؤسسة العنود الخيرية برئاسة رئيس مجلس الإدارة صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت مساعد بن عبدالعزيز وعضوية عدد كبير من ممثلي الوزارات الحكومية والجهات المعنية بشئون الأسرة وتطوير المناهج التعليمية حيث تتشكل اللجنة من ممثل وزارة التربية والتعليم سعادة الدكتورة هيا بنت عبدالعزيز العواد، ممثل التعليم العالي الدكتورة أمل فطاني، ممثل وزارة العدل الدكتور ناصر العود، ممثل وزارة الصحة الدكتور عبدالحميد الحبيب، ممثل وزارة الشئون الاجتماعية الأستاذة لطيفة أبونيان، ممثل هيئة حقوق الإنسان الدكتور خالد العبيد، ممثل مجلس الشورى الدكتور خالد العواد، ممثل المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتورة منيرة العلولا، ممثل اللجنة الوطنية للطفولة الدكتور بندر السويلم، ممثل مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العالي الأستاذة جنان الأحمد، ممثل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية الدكتور أحمد ساقان، ممثل مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الدكتور محمد الشويعر، ممثل مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الأستاذ عبدالله الصقهان، ممثل الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الدكتور صالح الغامدي، ممثل برنامج الأمان الأسري الدكتور ماجد العيسى، ممثل جامعة الملك سعود الدكتورة خولة السبتي، ممثل جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن الدكتورة عايدة الحجيل، ممثل كرسي الأميرة صيتة بنت عبدالعزيز لأبحاث الأسرة الدكتور جبرين الجبرين، المستشار الشرعي لجمعية مودة الخيرية القاضي الشيخ يوسف الفراج،

عضوات مجلس إدارة جمعية مودة الخيرية الدكتورة منيرة العلي، الأستاذة مضاوي آل الشيخ، الدكتورة آمال الفريح، الدكتورة مرضية البرديسي، ويدير المشروع الدكتور جاسم المطوع الخبير والاستشاري المعروف في شؤون الأسرة.
وقد أطلقت «مودة» ورشة العمل الأولى لبرنامجها التأهيلي برعاية وزير الشئون الاجتماعية في 3 ربيع الآخر 1433هـ وبحضور عدد كبير من المتخصصين والمتخصصات والجهـات ذات العلاقة في مقدمتهم معالي نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنات الأستاذة نورة الفايز والتي أكدت على أهمية البرنامج، واقترحت شراكة حقيقية بين جمعية «مودة» والمؤسسات ذات العلاقة وأهمها مؤسسات التعليم العالي والعام وهو ما تم بالفعل مع نجاح «مودة» في ضم هذا الحشد الهائل من الجهات الحكومية والاجتماعية إلى اللجنة العلمية المشرفة على البرنامج.
وأكدت الأميرة سارة بنت مساعد: أن برنامج «مودة» التأهيلي يختلف اختلافاً كلياً عن الحقائب التدريبية المتداولة حالياً من حيث الشكل والمحتوى، حيث إن الجمعية اعتمدت وفق معايير ومرتكزات محورية، وبالتعاون مع بيوت الخبرة والاختصاص إلى إطلاق برنامجها بعد دراسة أبرز برامج التأهيل الزواجي عالمياً ومحلياً لإنتاج برنامج شامل وفريد من نوعه يهدف إلى توعية الأجيال بمهارات الاستقرار الأسري، ونشر الثقافة الحقوقية الأسرية عبر مواد دراسية بدءاً من المرحلة الابتدائية وانتهاءً بالمرحلة الجامعية بالتعاون مع الجهات المختصة بالإضافة إلى الدورات التدريبية والتأهيلية لعامة المجتمع والتي ستصمم خصيصاً لهذا البرنامج على أيدي أبرز المتخصصين في المجال الأسري والزواجي، وتحرص الجمعية على الأخذ بأعلى المعايير والمناهج العلمية المتبعة في بناء البرامج المجتمعية، التي تراعي الفروقات النوعية والعمرية، والثقافية وتستوفي أحدث الجوانب النظرية والمجالات التطبيقية والتكنولوجية بحيث يكون برنامجاً وطنياً شاملاً وحيوياً يستوعب التطورات العصرية، ويتمتع بالمرونة الشكلية، وثراء المحتويات الضمنية وفق جداول زمنية، وأهداف إجرائية محددة، ومرتكزات محورية تتمثل في الجوانب الشرعية الحقوقية وهي المرتكز الأصلي والانطلاقة الأساسية للمشروع، الجوانب الاجتماعية والتربوية بأبعادها الثقافية المتنوعة، الجوانب النفسية والعاطفية وفروقاتها لدى الجنسين، الجوانب الطبية بشقيها الوقائي والعلاجي، الجوانب الاقتصادية والإدارية في التخطيط الأسري والجوانب المهارية والتطبيقية المبتكرة ويستهدف البرنامج طلبة وطالبات المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية، طلبة وطالبات الجامعات، المقبلين والمقبلات على الزواج من غير الطلبة، عموم المتزوجين، والدي الزوجين، المستشاريين الأسريين.

الحياة

مودة تدعو الشؤون الاجتماعية لحصر الاستشارات الأسرية على خريجي الاجتماع

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ 9 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/501397

الرياض - سحر البندر
دعت رئيسة مجلس إدارة جمعية «مودة» الأميرة سارة بنت مساعد بن عبدالعزيز وزارة الشؤون الاجتماعية لحصر مزاولة مهنة الاستشارات الأسرية على خريجي علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وألا يسمح للتخصصات الأخرى مثل الرياضيات والجغرافيا وكذلك التخصصات الشرعية والقانونية بمزاولتها.
وقالت الأمير سارة خلال الاجتماع الأول للجنة العلمية المشرفة على مشروع برنامج «مودة» الوطني لتأهيل المقبلين والمقبلات على الزواج أول من أمس: «إن وزارة الشؤون الاجتماعية تعمل على تنظيم مراكز الاستشارات الأسرية لتنمية الشخصية المتكاملة لجميع الأفراد، وإن موسوعة الزواج والأسرة ستساعد هذه المراكز». مشيرة إلى أن برنامج «مودة» التأهيلي يختلف كلياً عن الحقائب التدريبية المتداولة حالياً من حيث الشكل والمحتوى، ويعتمد على نشر الثقافة الحقوقية الأسرية عبر مواد دراسية تبدأ من المرحلة الابتدائية وانتهاء بالمرحلة الجامعية بالتعاون مع الجهات المختصة،

مع الحرص على أخذ أعلى المعايير والمناهج العلمية المتبعة في بناء البرامج المجتمعية التي تراعي الفروق النوعية والعمرية.

وذكرت أن دور الشبان والشابات يتمثل في المشاركة في إعداد هذا البرنامج من خلال ورش عمل ستعقد بمختلف مناطق المملكة لإثراء المحتويات الضمنية، وفق جدول زمني وأهداف إجرائية محددة، ومرتكزات محورية تتمثل في الجوانب الشرعية الحقوقية، والجوانب الاجتماعية والتربوية بأبعادها الثقافية المتنوعة، والجوانب النفسية والعاطفية وفروقاتها لدى الجنسين، والجوانب الطبية بشقيها الوقائي والعلاجي، والجوانب الاقتصادية والإدارية في التخطيط الأسري، والجوانب المهارية والتطبيقية المبتكرة. لافتة إلى أن البرنامج يستهدف طلبة وطالبات المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية، والمقبلين والمقبلات على الزواج من غير الطلبة، وعموم المتزوجين، والمطلقين، ووالدي الزوجين، والمستشارين الأسريين.

من جانبه، قال مدير مشروع المقبلين والمقبلات على الزواج الدكتور جاسم المطوع: «إن الاجتماع الذي حضره 18 عضواً من القطاع الحكومي، نتج منه تشكيل لجنتين، لجنة تهتم بشأن المناهج، والأخرى للبرامج التدريبية، إذ إنها انبثقت من اللجنة العلمية الكبرى»، وعزا ذلك إلى السرعة في إعداد التوصيات التي يقرها 18 عضواً من القطاعات الحكومية لإعداد المقبلين على الزواج، لأنهم في حاجة إلى علم ومعرفة وتنمية مهارات حتى يتجاوزوا مراحل الحياة ومعاناتها، لافتاً إلى أن الشخص غير المهيأ سيصدر قرارات تعسفية ظالمة وليست واقعية، إذ إن الزواج مؤسسة كبيرة، ولذلك كانت فكرة جمعية «مودة» تعمل على تأسيس مشروع وطني متكامل لإعداد المقبلين على الزواج من خلال «موسوعة الزواج والأسرة»، تتفرع منها المناهج والحقائب التدريبية ووسائل الاتصال الشبابية، ليتم نشر المعلومات لدى الشاب والشابة للاستفادة منها.

يُذكر أن مشروع برنامج «مودة» الوطني لتأهيل المقبلين والمقبلات على الزواج تشرف عليه كل من وزارة العدل والصحة والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والتعليم العالي وهيئة حقوق الإنسان ومجلس الشورى وعدد من الجهات الحكومية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أطفال الشوارع".. حين يرتبط سد الجوع" بثلاثية التسول" والعجز" والإشارة الحمراء"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 24 جماد الاول 1434 هـ 5 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/500048

جدة - معاذ العمري وعبدالرحمن باوزير

بات من غير المستغرب في بعض شوارع المدن السعودية، ولاسيما في جدة (عروس البحر الأحمر) أن ترى طفلاً يحمل كرتوناً من «العلك» و«مناشف»، وينتظر الإشارة الحمراء حتى تبدأ رحلة التسول والبحث عن لقمة العيش والحياة بالبيع لقائدي المركبات في غضون دقيقة أو دقيقتين، أو أن تجد طفلاً على كرسي يسألهم المساعدة لسد جوعه وعجزه. (للمزيد)

ولكن خلف هذا المشهد تقف عصابات تستغل الأطفال في عملية وصفتها الجمعية السعودية لرعاية الطفولة بأنها من «المتاجرة بالبشر»، وتجبرهم على العمل ساعات طويلة تحت أشعة الشمس، أو في الليالي المظلمة بحيث يصبحون عرضة للاختطاف ممن لا يرحمون البراءة.

وفي ظل عدم وجود رقم يكشف عن أعداد الأطفال المنتشرين في الشوارع السعودية، يبقى الواقع مجهولاً أمام الاختصاصيين والتربويين الذين يخشون أن تتحول هذه الطرقات، بمرور الزمن، إلى بؤر للإجرام.

وعزا مدير مركز إيواء الأطفال المتسولين في جمعية البر بجدة رامي الغامدي لـ«الحياة» كثرة الأطفال المتسولين في شوارع مدينة جدة إلى أعداد الوافدين للحج والعمرة، مبيناً أن غالبيتهم من الجنسية اليمنية، لقرب اليمن من السعودية.

وأوضح الغامدي أن مركز الإيواء يقدم الرعاية اللازمة للأطفال المتسولين إلى حين تسليمهم إلى ذويهم أو الجهات المختصة لترحيلهم إلى بلدانهم، مبيناً أن عدد الأطفال الذين تلقوا الخدمة في مركز الإيواء منذ إنشائه بلغ 9185 طفلاً.

من جهتها، كشفت إدارة شرطة جدة عن أن عدد الأطفال المتسولين المقبوض عليهم خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة بلغ 1676 طفلاً.

وأوضح وكيل وزارة الصحة للطب الوقائي الدكتور زياد ميمش لـ«الحياة» أن وزارة الصحة ليست لديها آلية منظمة للوصول إلى الأطفال المتسولين في الشوارع لتقديم الخدمات اللازمة لهم، مؤكداً أنهم لا يشكّلون ضرراً على صحة المجتمع، إذ ليست هناك أمراض أو أوبئة منتشرة في المجتمع. فيما اتفق خبير التنظيم وتطوير المنظمات في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة الدكتور عبدالله الخالدي مع نائب رئيس منظمة العدالة الدولية في فرنسا المحامي خالد أبوراشد - خلال حديثهما إلى «الحياة» - على ضرورة توفير التعليم والرعاية اللازمة، مستدلين بأن كل من يقطن الأراضي السعودية له حق في التعليم والصحة.

الشؤون الاجتماعية" لـ الحياة": زوجة المتقاعد" مستحقة للضمان في حال العجز"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 24 جماد الاول 1434 هـ 5 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/500047

جدة - إيمان السالم
أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية أحقية المرأة المتزوجة والأرملة في الاستفادة من الضمان الاجتماعي في حال عجز راتب زوجها التقاعدي عن سد حاجات أسرتها، إضافة إلى استحقاق رب الأسرة المتقاعد للضمان في حال عجز راتبه التقاعدي عن تغطية مستلزمات أسرته. وأوضح المتحدث الرسمي في وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي لـ«الحياة» أنه يحق للمرأة الأرملة والمتزوجة الاستفادة من راتب الضمان الاجتماعي وإن كانت تتقاضى راتب تقاعد زوجها المتوفى، أو كان على قيد الحياة ولكن راتبه لا يسد حاجة أسرتها. (للمزيد)
وقال الثبيتي إنه يحق لرب الأسرة المتقاعد الاستفادة من الضمان الاجتماعي في حال عجز راتبه عن تغطية مستلزماته الأسرية، موضحاً أن الكثير من الأسر لديها الكثير من الأطفال وبحاجة إلى دعم من الضمان الاجتماعي، والذي يُراوح بين 800 و 1000 ريال. ولفت إلى أن لدى الضمان الاجتماعي قاعدة تنظيمية دقيقة لدخول المستفيدين يتم من خلالها مراعاة عدد أفراد الأسرة في حال استيفائها للشروط، ليصل إجمالي المبلغ المستحق لدى بعض الأسر إلى ثلاثة أو أربعة آلاف ريال.

جدة: الجوع" شاخص عند إشارات المرور على مرأى العالم

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 24 جماد الاول 1434 هـ 5 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/499917

جدة - معاذ العمري وعبدالرحمن باوزير
«علك ومناشف»، و«ورد ومناديل»، و«خضراوات وفواكه»، و«ألعاب أطفال»، هذه ما تحملها الأيادي الناعمة في الطرقات وعند الإشارات المرورية، ليجنوا منها «دراهم معدودة»، تسد جوعهم وتستر عوراتهم، ألفوا الشوارع وألفتهم، حتى لقبوا بـ «أطفال الشوارع»، التي باتت مصدر رزق ودعم لهم، في ظل تغيب جهات الاختصاص عن احتضانهم ودعمهم بما يعفهم عن البيع والتسول.
ورغم الآراء المتعددة في تعريف مصطلح «أطفال الشوارع»، إلا أن المختلفين حول التعريف يتفقون في نتائج وخطورة عيش الطفل في الشارع سواء كان عاملاً أم متسولاً أو حتى قاطناً، وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عدد أطفال الشوارع بأكثر من 150 مليون طفل في مختلف أرجاء العالم، إذ انتشرت في الآونة الأخيرة في الجزء الغربي من السعودية وتحديداً في أقطارها الثلاثة الكبرى غرباً (مكة المكرمة، جدة، المدينة المنورة) كثرة أعداد الأطفال البائعين أو المتسولين عند الإشارات المرورية والمحال التجارية.

ويوجد أطفال الشوارع في عدد من أحياء مدينة جدة عند الإشارات والمحال التجارية، فمنهم من يمتهن التسول بطريقة ناعمة إذ يبيع المناشف، اللبان، والمياه الصحية، أو يعمل ماسحاً ومنظفاً لزجاج السيارات الأمامية، أو يختصر الطرق بالتسول مباشرة، فيما تشير الظروف المحيطة بهؤلاء الأطفال إلى حرمانهم من التعليم والصحة الوقائية.

وعزا مدير مركز إيواء الأطفال المتسولين في جمعية البر الخيرية بمحافظة جدة رامي الغامدي في حديثه إلى «الحياة» كثرة أطفال الشوارع التي وصفها بـ «المخيفة» إلى كثرة أعداد الوافدين إلى الجانب الغربي للسعودية بغرض العمرة والحج، مشيراً إلى أن مركز إيواء الأطفال المتسولين يحتضن 32 طفلاً متسولاً، تم إيجادهم عبر الحملات التفتيشية للجهات الأمنية ذات العلاقة.

من جهتها، كشفت إدارة شرطة جدة عن عدد الأطفال المتسولين الذين تم القبض عليهم في جدة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، والبالغ عددهم ١٦٧٦ طفلاً، فيما أوضح مدير مكتب مكافحة التسول في جدة سعد الشهراني لـ «الحياة» أن جميع الأطفال المتسولين المقبوض عليهم من جنسيات مختلفة، وأنه ليس من بينهم طفل سعودي الجنسية.

بدوره، أكد وكيل وزارة الصحة للطب الوقائي الدكتور زياد ميمش لـ «الحياة» أن وزارة الصحة ليست لديها آلية منظمة للوصول إلى الأطفال المتسولين في الشوارع لتقديم الخدمات اللازمة لهم.

ويرى خبير التنظيم وتطوير المنظمات في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة الدكتور عبدالله الخالدي خلال حديثه إلى «الحياة» أن ظاهرة أطفال الشوارع تنتج في المدينة غير المنظمة والمزدحمة، إذ تفرز شوارعها الضيقة مجموعة من المشكلات التي تصعب متابعتها ومراقبتها.

مركز إيواء الأطفال: 97 في المئة من النزلاء ضبطوا في الطرقات"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 24 جماد الاول 1434 هـ 5 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/499910

جدة - معاذ العمري وعبدالرحمن باوزير

يحتضن مركز إيواء الأطفال المتسولين في جدة التابع لجمعية البر الخيرية 32 طفلاً متسولاً، تم إيجادهم عبر الحملات التفتيشية للجهات الأمنية ذات العلاقة، إذ يضم المركز 97 في المئة من الأطفال المتسولين المقبوض عليهم في الشوارع والطرقات، وثلاثة في المئة ضبطوا مع ذويهم في قضايا أمنية.

ويرى مدير مركز إيواء الأطفال المتسولين في جمعية البر الخيرية في محافظة جدة رامي الغامدي خلال حديثه إلى «الحياة» أن قرب الحدود السعودية مع اليمن تسبب في عودة الكثير من الأطفال إلى السعودية، من خلال عمليات التهريب بعد ترحيلهم إلى بلدانهم.

وبين أن الجنسية الأكثر إقامة في المركز هي الجنسية اليمنية، إذ بلغ عدد الأطفال اليمنيين 16 طفلاً من أصل 32 طفلاً، مشيراً إلى أن أقصى مدة يقيم فيها الطفل في مركز الإيواء تصل إلى أسبوعين حتى يتم الانتهاء من إجراءات الترحيل إلى بلادهم وتسليمهم إلى السلطات.

وقال إن المركز يعمل على الإجراءات والكشوفات الصحية للأطفال ثلاث مرات أسبوعياً، كما يجري العمليات الجراحية في حال وجود حالة صحية طارئة، إضافة إلى إجراء دراسات لحالات الأطفال الاجتماعية والنفسية، خصوصاً الذين يقضون فترة انتهاء محكوميات ذويهم.

وأوضح الغامدي أن المركز يتعاون مع الجهات الحكومية لاستقبال الأطفال المتسولين الذين تم القبض عليهم من جانب شرطة المحافظة، والذين تتراوح أعمارهم من سنة حتى 16 سنة، كما يعمل جهاز الجوازات بإمداد المركز بالمؤن المعيشية، إضافة إلى مشاركة جمعية تحفيظ القرآن التي تنفذ حلقات الذكر الصباحية للأطفال. وطالب مدير مركز الإيواء بضرورة تغيير المبنى الحالي للمركز، إذ إن المبنى عبارة عن وقف للعين العزيزية، مشدداً على أهمية تزويد المركز بحراسات أمنية إضافية عند مدخل المركز.

وأفاد بأن الموازنة التي أقرتها الجمعية لا تكفي لسد حاجات المركز، إذ قدرت بنحو 950 ألف ريال تشمل الكلفة المعيشية كافة للأطفال، إضافة إلى المعاشات التي يتقاضاها الموظفون.

وأشار إلى أن عدد الأطفال الذين تم ترحيلهم منذ نشأة المركز بلغ 7521 طفلاً، في حين بلغ عدد المطلق سراحهم من ذوي الإقامة النظامية 1632 طفلاً بعد إصدار الغرامات، مضيفاً: «يستوعب المركز 150 طفلاً في الشهر، وأكثر الفترات التي يزيد فيها استقبال المركز للأطفال تكون في موسمي الحج والعمرة».

من جهته، شدد نائب رئيس منظمة العدالة الدولية في فرنسا المحامي القانوني خالد أبو راشد على ضرورة إعطاء الأطفال في دور الإيواء العناية الصحية والتعليمية، إضافة إلى الغذاء، مستدلاً بأن كل من يقطن الأراضي السعودية له حق في التعليم والصحة.

وقال إن وجود الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم الست إلى ثماني سنوات في الشوارع يعرض حياتهم للخطر الشديد، ويمنع نظامياً ممارستهم لأي عمل تجاري في الشوارع، ويسمى وجودهم في الشوارع نظامياً «تسولا»، وهو بحد ذاته مخالفة للنظام، لافتاً إلى أن كل هذه المخالفات تتحملها أسر الأطفال بشكل كبير.

المدينة: الطفل المعنف يغادر إلى اليمن ... والمحكمة تستدعي والده

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 24 جماد الاول 1434 هـ- 5 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/500290

المدينة المنورة - «الحياة»

غادر الطفل «عادل» المعنف من جانب والده الأراضي السعودية إلى أحضان أمه في مسقط رأسه في اليمن، تاركاً والده خلف القضبان في سجون أبيار علي في المدينة المنورة، بينما استدعت المحكمة العامة في المدينة المنورة أول من أمس، والد الطفل المعنف لأخذ أقواله والحكم في القضية.

وأكد خال «الطفل المعنف» عادل الشامي لـ «الحياة» أن الطفل كان يمر بمرحلة سيئة جداً من الناحية النفسية والجسدية، الأمر الذي اضطره لإيجاد أي مخرج لإعادته إلى أحضان أمه ولو لفترة وجيزة حتى يتماثل للشفاء وتعود حالته النفسية إلى طبيعتها، لافتاً إلى أنه حاول كثيراً مع القضاة في المحكمة العامة في المدينة المنورة للنظر في قضية الطفل المعنف، بيد أنهم أفادوا له بأن المعاملة المنظورة من جانب المدعي العام تتمثل في إساءة معاملة والد الطفل لابنه القاصر، أما في ما يختص بحق القاصر فهو خارج الاختصاص.

وأكد الشامي أن البعض تدخل حينها، لإيجاد طريقة لإيصال الطفل إلى أحضان أمه، وبخاصة أن والد الطفل لا يزال في السجن العام وربما يطول الوقت، إذ قرر البعض إقناع الأب بضرورة تفويضهم لتسلم ابنه وإيصاله إلى أحضان أمه، ووافق الأب شريطة التنازل عن الحق الخاص، مبيناً أنه تم الاتفاق على ذلك، وتم إعداد تفويض رسمي من إدارة سجون منطقة المدينة المنورة من جانب الأب يتضمن تفويض خاله لإنهاء إجراءات سفر الطفل لدى إدارة الجوازات والسفر به إلى اليمن، وتمت إعادة الطفل إلى أمه.

وأضاف «عند وصول الطفل إلى والدته لم تستطع أمه أن تتمالك نفسها فأجهشت بالبكاء وهي تقبل رأس ابنها الذي عاد لها بذراع ملفوفة، وجسد تتناثر فوقه الجروح والكدمات، بينما الطفل الذي يعيش في حالة نفسية جيده في أحضان أمه ما زال يفكر في مصير والده الذي تجرع على يديه أنواع التعذيب والتعنيف، فهو لا يريد أن يتعرض والده للأذى أو السجن، بيد أنه لا يريد أيضاً أن يعود إلى والده ليتكرر معه سيناريو التعذيب، إذ إنه يريد البقاء مع أمه التي عانت الأمرين في غيابه.

يذكر أن قضية «الطفل المعنف» تعود إلى أن إدارة المدرسة التي يدرس فيها الطفل «عادل» في المدينة المنورة اكتشفت آثار التعذيب والجروح على الطفل، وبدورها أبلغت شرطة المنطقة، التي ألقت القبض على والد الطفل، وتمت إحالته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، التي أصدرت مذكرة توقيف في حقه وإيداعه في السجن العام في أبيار علي.

ويؤكد التقرير الطبي الذي صدر في حق الطفل المعنف، أنه يعاني من نزيف سطحي في الدماغ، نزيف في العين اليسرى، وكسر في التجويف الداخلي للعين، إضافة إلى حروق وجروح في منطقة الرأس، وكدمات قديمة وجديدة في أنحاء متفرقة من جسده، وكسر في الذراع اليمنى، فيما أوصت اللجنة الطبية المشرفة على حالة الطفل بأنه يحتاج إلى متابعة من جانب استشاري المخ والأعصاب، واستشاري العظام، إضافة إلى رعاية صحية ونفسية تامة.

حملات العمالة تزيد وتيرة التصحيح وزيادة مخصصات ترحيل المخالفين

المصدر: جريدة الحياة السبت 25 جماد الاول 1434 هـ- 6 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/500394

الرياض - سحر البندر ، جدة - إيمان السالم
بدا أن الحملات التي شنتها جهات حكومية لإزالة تشوهات سوق العمل الأسبوع الماضي بدأت تُؤتي أكلها، إذ أعلنت الغرفة التجارية في الرياض أنها وثّقت في أسبوع 800 طلب نقل خدمات عمال وافدين من صاحب عمل إلى آخر، وبلغت جملة الطلبات التي وثّقتها في آذار (مارس) الماضي ثلاثة آلاف. (للمزيد)
وتشير وثيقة حصلت عليها «الحياة» إلى توجيهات بتخصيص موارد مالية كافية لـ«ترحيل العمالة المخالفة» وفقاً لضوابط محددة. وذكرت صحيفة «خليج تايمز» الإماراتية أنها علمت من مصادر أن إمارة الرياض قرّرت تمديد المهلة الممنوحة لرجال الأعمال لتوفيق أوضاع عمالتهم مع اشتراطات «السعودة» التي كان مقرراً أن تنتهي في 11 الجاري، وهو ما لم تؤكده الجهات المعنية. وقال محلل في لندن لوكالة «بلومبيرغ» إن إبعاد العمالة المخالفة ذات الأجور المتدنية لن يؤذي اقتصاد المملكة، لأن الحكومة السعودية قرّرت إصلاح سوق العمل وهي في زمن قوة اقتصادية، ولذلك فإن الاقتصاد السعودي سيستوعب أي تأثير محتمل من دون أضرار.
وأوضح رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية في الرياض الدكتور عبدالرحمن الزامل أن الغرفة وثّقت 800 طلب نقل خدمات لعمال وافدين الأسبوع الماضي وحده، فيما وثّقت أكثر من ثلاثة آلاف طلب الشهر الماضي، تزامناً مع الحملة التي تقودها وزارتا الداخلية والعمل، لضبط حركة سوق العمل، ووقف الانفلات الذي تشهده من أعداد كبيرة من العمالة المخالفة.
وعلمت «الحياة» أن من أبرز القواعد التفصيلية للتعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة، التي تختص بمعالجة ظاهرتي تراكم العمالة الأجنبية السائبة، وهرب بعض العمالة المنزلة من كفلائها، تمثلت في تخصيص موارد مالية كافية لبند «ترحيل العمالة».
وأوضحت مصادر مطلعة لـ«الحياة» أن هذه القواعد جاءت إثر قرار مجلس الوزراء بتعديل بعض مواد العمل، مشيرة إلى أنه بحسب الوثيقة التي تتكوّن من ١٤ بنداً (تحتفظ «الحياة» بنسخة منها) صدرت توجيهات بتخصيص موارد مالية كافية لبند «ترحيل العمالة»، في حين لم تكن الجهات الحكومية بمنأى عن المراقبة، بعد أن نبهت القواعد الخاصة بالتعامل مع العمالة الوافدة جميع الأجهزة الحكومية بالتأكد من أن جميع العاملين الوافدين لديهم تصاريح إقامة سارية المفعول، ومصرح لهم بالعمل، أو بموجب عقود رسمية. وأفادت بأن القواعد شدّدت على ضرورة ضبط المخالفين الذين يعملون لحسابهم الخاص (العمالة السائبة)، المتغيبين عن العمل، المتأخرين عن المغادرة من القادمين بتأشيرات حج أو عمرة أو زيارة بأنواعها، أو للسياحة، أو للعلاج، أو للعبور، إضافة إلى المتسللين المقبوض عليهم خارج حدود الحرم، وتوقيفهم وإيقاع العقوبات عليهم.
ونسبت «بلومبيرغ» إلى المحلل لدى «فيتش رايتنغز» في لندن بول غامبل قوله إنه لا يتوقع أن يؤدي إبعاد المخالفين إلى إلحاق أي ضرر بالاقتصاد السعودي. وقال إن التوسع في توظيف المواطنين السعوديين «مفيد للاقتصاد السعودي على المدى البعيد».

وفي نيودلهي، قالت الحكومة الهندية إنها لا ترى سبباً للهلع في صفوف عمالتها في السعودية من حملة تطبيق اشتراطات برنامج «نطاقات». وقالت إنها تجري مشاورات مع الرياض في هذا الشأن. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الهندية سيد أكبر الدين – بحسب وكالة «برست ترست أوف إنديا» – إن السعودية تطبق برنامج نطاقات من أجل خفض البطالة وسط مواطنيها.
وذكرت صحيفة «خليج تايمز» أن القنصل الباكستاني أفتب خوكير ومعاونيه توصلوا إلى تفاهم مع المسؤولين السعوديين بالعمل على تسريع نقل كفالات العمالة الباكستانية في المؤسسات الواقعة في «النطاق الأحمر» إلى مخدمين جدد.

معهد لتعليم الإنكليزية" يدرّب طلاباً ويستغلهم بـالتوظيف الوهمي"

المصدر: جريدة الحياة السبت 25 جماد الاول 1434 هـ 6 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/500212

الرياض – «الحياة»
أكد مصدر مطلع في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، أن الهيئة تلقت بلاغاً من أحد المواطنين يفيد بقيام أحد معاهد تعليم اللغة الإنكليزية والحاسب الآلي في مدينة الرياض بتقديم عروض تدريبية لطلاب المدارس، لمدة سنة مجاناً وبمكافأة شهرية، وأن إدارة المعهد تتفق مع بعض الشركات، على تزويدها بصور من السجلات المدنية للطلاب؛ لتسجيلهم على أنهم موظفون سعوديون فيها، خلافاً للحقيقة.
وأشار إلى أنه استناداً لاختصاصات الهيئة المنصوص عليها في تنظيمها الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (165) وتاريخ 1432/5/28هـ، كلفت مختصين فيها بتفحص الأمر، وزيارة بعض المدارس التي قام المعهد المذكور بتقديم العروض التدريبية لها، والتعرف على أسماء الطلاب الذين تم تسجيلهم على أنهم متدربون، كما تم الشخوص إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ومكتب العمل بالرياض؛ للتحقق من بيانات تلك الأسماء من واقع سجلاتها، فاتضح للهيئة صحة واقعة الفساد والتزوير المتمثلة في قيام المعهد بالحصول على أسماء طلاب بحجة أنه يدربهم، بينما يقوم بتزويد بعض الشركات بأسمائهم وصور بطاقاتهم؛ لتسجيلهم ضمن نسبة التوطين المطلوب منها، في مقابل مكاسب مادية.
وأضاف أنه لما تنطوي عليه هذه الوقائع من تزوير واستعمال واحتيال وتلاعب، واستناداً للمادة (الثالثة/ 3) من تنظيم الهيئة، أحالت الأوراق لهيئة الرقابة والتحقيق لإعمال اختصاصها بالتحقيق وإحالة المتورطين إلى القضاء، لافتاً إلى أنه انطلاقاً من دور الهيئة وحرصها على توعية الجمهور وتثقيفهم في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، ونظراً لما يمثله هذا العمل من مخاطر وآثار كبيرة على المجتمع، فإن الهيئة تنبه الجميع من مغبة المخالفات، وتأمل إبلاغها عن ذلك.

2000 معلمة أجنبية غير نظامية"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 جماد الاول 1434 هـ 4 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/499728

الرياض – ظافر الشعلان - نيودلهي، مانيلا – «الحياة»
تواصلت أمس الحملات التي تستهدف العمالة المخالفة لقوانين العمل والإقامة من دون أن تدلي أي جهات رسمية بتصريحات في شأن آخر التطورات في هذا الشأن. وقال مواطنون ورجال أعمال اتصلت بهم «الحياة» أمس، إنهم يقدّرون توجهات الدولة لتنظيم العمالة الوافدة طبقاً للأنظمة السارية، مؤكدين أن التأثير الإيجابي للحملات الراهنة سيظهر قريباً في تنظيم سوق العمل.
وفيما كُشف النقاب عن أن ألفي معلمة أجنبية يعملن في شكل غير نظامي في المدارس الأهلية وينتظر تصحيح أوضاعهن نظامياً بحلول نهاية العام، بدا أن الدول التي ترسل أكبر مجموعات من عمالتها للمملكة بدأت تتفهم مرامي السياسات السعودية من وراء الحملات. (للمزيد)
وأكدت الهند التي تقول إن 1.5 مليون من مواطنيها يعملون في المملكة احترامها للأنظمة والقرارات السيادية السعودية. وأعلنت أن وزير شؤون الهنود في الخارج سيزور الرياض لإجراء محادثات في هذا الشأن. فيما أعلنت مانيلا أن عمالتها لم تتأثر بالحملات بسبب تقيدها بالقوانين السعودية. لكنها قالت إن سفارتها مستعدة لمواجهة أي طارئ في هذا الخصوص.
وعلمت «الحياة» أن عدد المعلمات غير السعوديات اللاتي يعملن في المدارس الأهلية بمراحلها التعليمية المختلفة يتجاوز الـ 5 آلاف معلمة، ألفان منهن ينتظر أن يتم تصحيح أوضاعهن بحلول نهاية العام الحالي، بنقل كفالاتهن إلى مالكي تلك المدارس. وأكد مصدر مطلع لـ«الحياة» أن غالبية المعلمات يحملن جنسيات مختلفة. لكنه قال إن نسبة «السعودة» في المدارس الأهلية تجاوزت الـ80 في المئة من المعلمات.
وذكر المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني أمس أن الوزارة تابعت باهتمام ما تم تداوله عبر بعض وسائل الإعلام عن إغلاق أو توقف بعض المدارس الأهلية والأجنبية، بسبب ما أشيع حول تعرض بعض المدارس لجولات تفتيشية مفاجئة من بعض الجهات المختصة. وقال - في بيان أول من أمس - إن الوزارة تود أن تطمئِن الجميع إلى أن العمل يسير في المدارس بشكل اعتيادي، وأن الوزارة نسقت مع الجهات الحكومية المختصة التي أكدت عدم قيامها بأية جولات تفتيشية.
وفي نيودلهي ذكرت صحيفة «تايمز أوف إنديا» أن وزير شؤون الهنود العاملين في الخارج فايالار رافيه سيزور الرياض للبحث في قضايا العمالة الهندية، في أعقاب تنفيذ السياسات المتعلقة ببرنامجي «نطاقات» و«السعودة». وتشاور رافي مع رئيس الوزراء ماموهان سنغ في هذا الشأن، وأكد احترام بلاده للأنظمة السعودية. وتقول الهند إن 1.5 مليون من عمالتها يعملون في المملكة، ويحولون 3.5 بليون دولار إلى لبلاد. وأجرى رافي مشاورات مع كبيري وزراء ولايتي كيرلا وأوتار براديش اللتين تنتمي إليهما غالبية العمالة الهندية في السعودية.
وفي سياق متصل، ذكر مسؤولون في مانيلا أن الحكومة هناك لاحظت عدم تضرر عمالتها من الحملات السعودية. وعزت ذلك إلى انضباط عمالتها وتقيدهم بالأنظمة السعودية. ويعتقد أن نحو مليون فيليبيني يعملون في المملكة.

طفلا من أبناء السجينات في الرعاية المؤقتة32

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 جماد الاول 1434 هـ- 4 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130404/Con20130404587028.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
تحتضن أقسام الرعاية المؤقتة التابعة للشؤون الاجتماعية 32 حالة، عدد السعوديين منهم 23 طفلا، الإناث منهم 12 والذكور 11، وأبناء الأجنبيات 9 أطفال منهم 4 إناث و5 ذكور.
وبلغ عدد الحالات التي تم طي قيدها العام الماضي 35 حالة، منها ترحيل 19 أما، تسليم 12 لأقارب سجينات وتحويل أربع حالات إلى جهات أخرى.
وبينت لـ«عكاظ» وزارة الشؤون الاجتماعية، أن شروط قبول الرعاية المؤقتة بالنسبة لأبناء النزيلات تتمثل في أن تكون والدة الطفل إحدى نزيلات سجن النساء أو مؤسسة رعاية الفتيات وعدم وجود أقارب يمكنهم استلام الطفل ورعايته، وأن يكون الطفل قد تجاوز عمره السنتين وألا يزيد عن سبع سنوات إلا في حالة تنازل الأم شرعا عن الطفل، وأن يكون الطفل سليماً جسمياً ولا يعاني من إعاقة وخاليا من الأمراض المعدية، وموافقة والدة الطفل خطياً على إلحاقه بالرعاية المؤقتة وتعهدها باستلامه عند انتهاء محكوميتها.

ثمانية أبناء بلا شهادات ميلاد من عشرة تعولهم مطلقة

المصدر: جريدة الشرق السبت 25 جماد الاول 1434 هـ- 6 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/06/791691

جازان – أحمد مهدلي
تعيش أم مشعل (تحتفظ الشرق باسمها كاملاً) وعشرة من أبنائها وسط أحد الأحياء بمحافظة بيش، في غرفة صغيرة متهالكة منحهم إياها أحد الجيران، فقد عصفت بهم ظروف الحياة القاسية، بعد أن طلقها زوجها وترك لها رعاية الأبناء، والنفقة عليهم، لتسكن في غرفة لا تتوافر فيها أبسط مقومات المعيشة. وقالت أم مشعل إن ثمانية من أبنائها ليس لهم شهادات ميلاد، ولاتستطيع استخراجها لهم بسبب مبلغ رسومها، البالغ 8000 ريال، مشيرةً إلى أنهم لم يكملوا إجراءات منحهم شهادات حتى سداد المبلغ. وأضافت «لا أعلم ماذا أفعل، وليس بيدي شيء غير الدعاء، وكم أتمنى لو يلتفت لي أهل الخير، وسيجزيهم الله خيراً على مساعدة أبنائي، فهم في عداد الأيتام، ووالدهم لا ينفق عليهم شيئاً».
وزادت أم مشعل، «أعيش وأبنائي، وهم 6 بنات و 4 أولاد، في غرفة متهالكة منذ عام، بعد أن تخلى عنهم طليقي ورفض النفقة عليهم، فنحن لا نملك منزلاً للعيش فيه غير هذه الغرفة الصغيرة، التي تصدَّق علينا بها أحد جيران الحي، إلا أننا بتنا مهددين بالخروج منها، حيث إنَّ صاحبَها سيحتاجها، ولن يكون لي مأوى ولا لأبنائي العشرة غير الشارع».

وعن دخلها الشهري قالت، إنها تعيش على المبلغ الذي يُصرف لها من الضمان الاجتماعي، والبالغ 850 ريالاً، وأضافت «إن هذا الدخل لا يفي حتى بأبسط متطلباتنا، وقد عملت في وقت سابق في أحد المنازل، لأسدَّ حاجة أبنائي، ولكن كبر سني جعلني غير قادرة على الاستمرار في هذا العمل».

من جانبه، أوضح مدير الأحوال المدنية في جازان علي مدخلي، أنه يجب حضور والد الأبناء الباقين لاستكمال الإجراءات القانونية التي تخوّلهم من الحصول على شهادات ميلاد، مشيراً إلى أن نظام استخراج الشهادات قد لا يشمل بعض أبنائها المتاخرين في طلب استخراجها، حيث إن نظام استخراجها لا يشمل كل من زاد عمره على 19 عاماً.

وعن رسوم شهادات الأبناء المتقدمين أفاد بأنه لا يعلم عنها شيئاً، ويجب على صاحب المعاملة مراجعة مركز الأحوال المدنية بجازان في أسرع وقت للاطلاع على معاملته، ومعرفة ما إذا كانت الرسوم صحيحة، وأضاف» مكاتبنا مفتوحة لكل المراجعين وفي أي وقت، وسنعمل على إجراء اللازم لعائلة أم مشعل». وتواصلت «الشرق» مع مدير الجمعية الخيرية في محافظة بيش محمد مهاب فقيهي، حيث أفاد بأن أم مشعل من المستفيدات من الجمعية، وقد تم تحويلها إلى نظام الصرف الشهري. وعن دور الجمعية في توفير السكن لهذه الأسرة، قال فقيهي: إن الجمعية واجهت عدة معوقات حالت دون منح الأسرة سكناً، أهمها أن الأسرة ليس لها موقع ثابت، مشيراً إلى أن الجمعية ستعمل على إيجاد مبنى لهم بالإيجار، وبيَّن أن إيجاد السكن ليس من اختصاص الجمعية، ولكنهم سيسعون إلى مساعدتهم، منوهاً بأنه سيتم رفع وضعها الحالي للجنة المساعدات والمتابعه لدراسة الحالة وعمل اللازم تجاهها.

"العدل" و"المظالم" ترفضان التشكيك في استقلال "الاستئناف" بعد طعون في عدم استقلالية القضاة

المصدر: جريدة الوطن السبت 25 جماد الاول 1434 هـ- 6 ابريل 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=140477&CategoryID=5

الرياض: نايف الرشيد

رفضت وزارة العدل وديوان المظالم، الدعوات التي طعنت في استقلالية قضاء الاستئناف والقضاة التابعين له، مشيرين إلى أن محاكم الاستئناف لها استقلالية ولا تقبل التشكيك.

يأتي ذلك بعد أن طالت الانتقادات قضاء الاستئناف من قبل عدد من المحامين أو المتهمين في قضايا إدارية أو جنائية، أعادت محاكم الاستئناف محاكمتهم وقبلت بالطعون التي يتقدم بها الادعاء العام.

وقال رئيس ديوان المظالم الشيخ عبدالعزيز النصار لـ"الوطن"، إن الديوان يرفض بشكل قاطع التشكيك في قضائه، وبقضاء الاستئناف على وجه الخصوص، مؤكداً في الوقت ذاته على أن القضاء مستقل في الديوان، وأن التشكيك في محاكم الاستئناف أمر مرفوض، وأن المسؤول أو المراجع للديوان يرى استقلالية القضاء.

وأفاد الشيخ النصار، أن الديوان والذي مر عليه زهاء الـ 6 عقود يصدر أحكاما قضائية، موضحاً أن ديوان المظالم أصبحت نهائية ونافذة منذ 1403.

وذكر النصار، أن أحكام ديوان المظالم تأتي في استقرار، وأن الديوان نشر جزءا من تلك الأحكام، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الديوان سينشر الأحكام المتعلقة بالقضاء الجزائي والتجاري والإداري في القريب.

من جهتها، أكدت وزارة العدل على لسان مستشار وزير العدل، والمتحدث الرسمي للوزارة فهد البكران، أن مسألة التشكيك في قضاء الاستئناف مرفوضة، مؤكداً أن اختيار قضاة الاستئناف مبني على كفاءتهم العلمية وخبرتهم القضائية.

وبين البكران لـ"الوطن"، أن قضاة محاكم الاستئناف يعدون من أميز القضاة، موضحاً أن اختيارهم مبني على كفاءتهم وعلمهم وخبراتهم في السلك القضائي التي تتجاوز 20 سنة.

وحول التشكيك في أحكام الاستئناف، قال البكران إنه لم يسمع قبل بمن يشكك في قضاة الاستئناف، لافتاً إلى أن مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل لا يسمحان بذلك التشكيك، وتابع: "قضاة الاستئناف يتمتعون بثقة من المجلس الأعلى للقضاء نظير ديانتهم وكفاءتهم العلمية وخبرتهم الطويلة في القضاء".

وأفاد البكران حول إنشاء محاكم استئناف بمناطق المملكة، أن نظام القضاء الجديد ينص في مادته الـ" 15" أن يكون في كل منطقة محكمة استئناف أو أكثر، وتباشر أعمالها من خلال دوائر متخصصة، تؤلف كل دائرة منها من ثلاثة قضاة، باستثناء الدائرة الجزائية التي تنظر في قضايا القتل والقطع والرجم والقصاص في النفس أو فيما دونها فتؤلف من خمسة قضاة، ولا تقل درجة القاضي في محكمة الاستئناف عن درجة قاضي استئناف، ويكون لكل دائرة رئيس.

وأوضح البكران، أنه وفقاً لنظام القضاء، فإنه يجوز إنشاء دائرة استئناف متخصصة أو أكثر في المحافظات التابعة للمنطقة التي فيها محكمة استئناف، مع إسناد مسمى رئيس كل دائرة وأعضائها بقرار من قبل رئيس محكمة الاستئناف، ويتولى رئيس المحكمة أو من ينيبه من أعضاء المحكمة رئاسة الدائرة عند غياب رئيسها.

وعن طبيعة محاكم الاستئناف قال المتحدث الرسمي للوزارة، إن المحاكم تتولى النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة من محاكم الدرجة الأولى، وتحكم بعد سماع أقوال الخصوم، وفق الإجراءات المقررة في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية.

وشدد البكران على أن الخبرة القضائية مطلوبة فيمن يرشح لقضاء الاستئناف حيث يشترط فيمن يشغل درجة قاضي استئناف أن يكون قد قضى سنتين على الأقل في درجة رئيس محكمة (أ)، أو اشتغل بأعمال قضائية نظيرة لمدة تسع عشرة سنة على الأقل، أو قام بتدريس الفقه أو أصوله في إحدى الكليات بالمملكة لمدة تسع عشرة سنة على الأقل. وأبان الناطق بلسان وزارة العدل أن آلية التفتيش على قضاة الاستئناف وقال "إن ذلك من مهام إدارة التفتيش القضائي حيث نص النظام القضائي على ذلك، لجمع البيانات التي تؤدي إلى معرفة كفايتهم ومدى حرصهم على أداء واجبات وظيفتهم".

من جانب آخر، ووفقاً للتقرير السنوي لديوان المظالم فإن محاكم الاستئناف الإدارية التابعة للديوان تأتي وفقاً للمادة 12 من نظام الديوان والتي أسندت النظر في الأحكام القابلة للاستئناف الصادرة عن المحاكم الإدارية، على أن يتم الحكم بها بعد سماع أقوال الخصوم وفق الإجراءات المقررة نظاماً.

وبين التقرير، أن محاكم الاستئناف تعمل حالياً باختصاصات دوائر التدقيق الإداري وذلك لحين صدور نظام المرافعات أمام ديوان المظالم والعمل بموجبه وفقاً لنص الفقرة 5 من البند الـ4 من آلية العمل التنفيذية لنظام الديوان.

وكانت "الوطن" نشرت في وقت سابق تقريرا عن ارتفاع الدعاوى المنظورة في محكمة الاستئناف الإدارية في منطقة الرياض التابعة لديوان المظالم بـ47% بواقع 6 آلاف و 6245 دعوى قضائية، بتاريخ 3 سبتمبر 2012.

مقابل ذلك، تؤلف محاكم الاستئناف التابعة لوزارة العدل من 3 قضاة، باستثناء الدائرة الجزائية التي تنظر في قضايا "القتل، والقطع، والرجم، والقصاص في النفس" أو فيما دونها فتؤلف من خمسة قضاة، فيما تستقبل محاكم الاستئناف التابعة للوزارة جميع الأحكام القطعية الصادرة في موضوع الدعوى من محاكم الدرجة الأولى، إضافة إلى الأحكام الصادرة قبل الحكم في الموضوع مثل الحكم الصادر بوقف الدعوى، والأحكام الوقتية والمستعجلة، والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري، والأحكام الصادرة بعدم الاختصاص، والأحكام التي لا يترتب على الاعتراض على الأحكام الوقتية والمستعجلة والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري وقف تنفيذها.

الخلافات تتصاعد بين "الشؤون الاجتماعية" ورئيس "الحماية"

الشهراني يصفه بـ"عدم المعرفة".. والحمامي يرد: بحوزتي الدليل

المصدر: جريدة الوطن السبت 25 جماد الاول 1434 هـ- 6 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=140465&CategoryID=5

أبها: تغريد العلكمي

صعدت وزارة الشؤون الاجتماعية حدة لهجتها ضد رئيس فريق الحماية من العنف الأسري بمديرية الشؤون الصحية بعسير الدكتور قاسم حمامي، بعدما أكدت في بيان خصت به "الوطن" أنه ليس على معرفة بأعمال الحماية الاجتماعية كما أنه غير مباشر للحالات بمستشفى عسير.

وأضافت على لسان مدير فرعها في عسير سعيد الشهراني: "يظهر لنا أن كل ما لديه عن الحماية هو الإيواء دون النظر في ما يتم عمله من إجراءات حماية المعنف أو المعنفة".

ويأتي ذلك ردة فعل على التصريحات التي أطلقها الحمامي ضد وزارة الشؤون الاجتماعية، إذ وصفها بـ"البطيئة" و"غير المتعاونة" في تعاملها مع حالات العنف التي ترد مستشفى عسير.

في المقابل فند الحمامي، ردة وزارة الشؤون الاجتماعية، وأكد لـ"الوطن" أن تصريحاته لا غبار عليها، ولديه ما يثبت بالتواريخ والأيام تأخر التجاوب مع الحالات. واستشهد بحالة معنفة محايل والتي نشرت قصتها "الوطن" أخيرا، إذ تم إرسال 3 خطابات للوزارة، تتضمن اتخاذ إجراء عاجل بشأنها من قبل الشؤون الاجتماعية، لكنها لم تستجب إلا بعد أسبوعين تقريبا.

وأضاف: "ومن الحالات أيضا امرأة تعرضت لتحرش الجنسي من والدها بإحدى المحافظات، وتم مخاطبة الوزارة بشأنها، ولم يتجاوب إلا بعد أسبوعين تقريبا، ما دعا الفريق كتابة خطابات للمستشفى لحمايتها والتحفظ عليها، وعدم تمكين والدها من زيارتها أو أخذها كونه متعاطيا للمخدرات ومتحرشا بها جنسيا، لحين اتخاذ الشؤون الإجراءات الواجب اتخاذها".

وسرد الحمامي قصة أخرى، وهي طفلة تبلغ من العمر 8 أعوام، تعرضت للعنف، : "إذ تم توجيه خطابات للوزارة، ولمحافظ خميس مشيط، فتجاوبت الشرطة والمحافظ، والوزارة لم تتجاوب إلا بعد 16 يوما.

وأوضح أن تباطؤ الشؤون الاجتماعية في التجاوب مع مثل هذه الحالات - على الرغم من ضرورة الاستعجال في مباشرتها - له نتائج سلبية من أبرزها تفاقم مثل هذه الحالات لأنها حالات معنفة وقد تتعرض للعنف مجددا، في حال عدم وجود إجراء صارم من قبل الشؤون الاجتماعية، وهذ الدور المناط بهم.

وختم الحمامي حديثه مع "الوطن" بتأكيده: "أنه ليس له أي مصلحة في انتقاد عمل أي جهة، لكن المصلحة تقتضي أن يكون دور الجهات تكامليا مع بعضها البعض ويحتم علينا إيجاد الخلل وعلاجه وتصحيحه".

توصية بإنشاء جمعية لدعم المريض شرعيا

المصدر: جريدة الوطن السبت 25 جماد الاول 1434 هـ 6 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=140542&CategoryID=5

الباحة: الوطن
أوصى المشاركون في فعاليات ندوة أخلاقيات التعامل مع المرضى، بإنشاء جمعية خيرية للدعم الشرعي للمريض وتنمية مهارات الحوار والاتصال الفعال مع المريض بالتعاون مع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني.
جاء ذلك في ختام فعاليات الندوة التي أقيمت بقاعة الشؤون الأكاديمية بمستشفى الملك فهد بالباحة أمس، وبحضورمدير عام الشؤون الصحية بالباحة حسين بن الراوي الرويلي. وأفاد الناطق الإعلامي بصحة الباحة أحمد معيض الزهراني، أن التوصيات شملت تطبيق الهدي النبوي في التعاملات مع المريض والمراجع، والتأكيد على أهمية نشر الأحكام الشرعية للإذن الطبي على الممارسين الصحيين وللفحوصات الطبية، وعمل دراسات ميدانية عن مدى رضا المريض عن تعامل الممارسين الصحيين معه بالاشتراك مع جهات محايدة، إضافة إلى إقامة ملتقيات مشتركة بين حقوق المرضى والتوعية الدينية للرقي بتعامل الممارسين الصحيين مع متلقي الخدمة.

الشورى يطالب بزيادة معاشات المتقاعدين لمواجهة التكاليف المعيشية

يصوّت غداً على توصيات لجنة النقل بشأن تقرير وزارة الاتصالات

المصدر: جريدة المدينة السبت 25 جماد الاول 1434 هـ 6 ابريل 2013م
رابط الخبر

جابر المالكي- الرياض
يحسم مجلس الشورى في جلسته بعد غد الاثنين تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على عموم العاملين في الوزارات والاجهزة الحكومية الذين لا يخضعون لنظام التقاعد المدني حيث كشف تقرير مؤسسة التأمينات الاجتماعية الى عدم تطبيق نظام التامينات الاجتماعية على السعوديين بالرغم من صدور تعميم من المقام السامي لجميع الوزارات والمصالح الحكومية رقم (7907) وتاريخ 1429/10/11هـ ، الان وزارة المالية لم تلتزم حتى الان بتحمل حصة صاحب العمل للعاملين لدى الجهات الحكومية من هذه الفئة .

كما طالبت لجنة الموارد البشرية في تقريرها والذي يصوت عليه المجلس بزيادة معاشات المتقاعدين والمستفيدين من نظام التأمينات الاجتماعية لمواجهة التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة اسوة بالزيادة التي تمت لمتقاعدي الدولة ، كما طالبت اللجنة في توصياتها بالزام الجهات الحكومية بطلب شهادة تسديد التامينات الاجتماعية .
وفي السياق ذاته يصوت مجلس الشورى غد الأحد على توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1433/1432هـ ، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظر اللجنة تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء وملحوظات على التقرير .
كما يستمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن ملاحظات الإعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي 1433/1432هـ .
ويناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الخارجية ، بشأن مشروع النظام الأساسي لمركز مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإدارة حالات الطوارئ وتقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن مشروع قواعد تأمين المصادر الاحتياطية للطاقة الكهربائية.
ويتضمن جدول أعمال المجلس مناقشة تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن مشروع نظام الرعاية الصحية النفسية والمعاد دراسته عملاً بالمادة رقم (17) من نظام مجلس الشورى وتقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي لوزارة الحج للعام المالي 1433/1432هـ، ولوجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1433/1432هـ.
كما يستمع لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي 1432/1431هـ.
ويبحث المجلس في تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن مشروع اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية ومنظمة التعاون الإسلامي.
ويناقش تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية للعام المالي 1433/1432هـ.وتقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي 1433/1432هـ.

يقدم بيانات سعوديين لتسجيلهم ضمن نسبة التوطين

"نزاهة" تكشف معهداً للتوظيف الوهمي بالرياض

المصدر: جريدة سبق الجمعة 24 جماد الاول 1434 هـ- 5 ابريل 2013م
http://sabq.org/2t0fde

عيسى الحربي- سبق- الرياض:
كشفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" عن قيام معهد لتعليم اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي بمدينة الرياض بالتزوير والتحايل لتزويد شركات بأسماء وصور بطاقات مواطنين؛ لتسجيلهم ضمن نسبة التوطين المطلوبة منها، مقابل مكاسب مادية.
وقال مصدر مسؤول في "نزاهة": "إن الهيئة تلقت بلاغاً من أحد المواطنين، مفاده قيام أحد معاهد تعليم اللغة الإنجليزية والحاسب الآلي بتقديم عروض تدريبية لطلاب المدارس لمدة سنة مجاناً، وبمكافأة شهرية".

وأضاف بأن "إدارة المعهد تتفق مع بعض الشركات على تزويدها بصور من السجلات المدنية للطلاب؛ لتسجيلهم على أنهم موظفون سعوديون فيها، خلافاً للحقيقة".

ولفت إلى "أنه استناداً لاختصاصات الهيئة المنصوص عليها في تنظيمها الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 165 وتاريخ 28/ 5/ 1432هـ، الذي تضمنت المادة الثالثة منه أن (الهيئة تهدف إلى حماية النزاهة، وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى صوره ومظاهره وأساليبه)، كلفت مختصين فيها بتفحص الأمر".
وقال إنه "بزيارة بعض المدارس التي قام المعهد المذكور بتقديم العروض التدريبية لها تم التعرف على أسماء الطلاب الذين تم تسجيلهم على أنهم متدربون، وتم الشخوص إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومكتب العمل بالرياض؛ للتحقق من بيانات تلك الأسماء من واقع سجلاتها".

وأشار إلى أنه "اتضح للهيئة صحة واقعة الفساد والتزوير، المتمثلة في قيام المعهد بالحصول على أسماء طلاب بحجة أنه يدربهم، بينما يقوم بتزويد بعض الشركات بأسمائهم وصور بطاقاتهم؛ لتسجيلهم ضمن نسبة التوطين المطلوب منها، مقابل مكاسب مادية".
وأكد أنه "لما تنطوي عليه هذه الوقائع من تزوير، واستعمال، واحتيال، وتلاعب، واستناداً للمادة الثالثة/ 3 من تنظيم الهيئة، فقد أحالت الأوراق لهيئة الرقابة والتحقيق؛ لإعمال اختصاصها بالتحقيق، وإحالة المتورطين إلى القضاء".
وقال: "انطلاقًا من دور الهيئة، وحرصها على توعية الجمهور وتثقيفهم في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، ونظرًا لما يمثله هذا العمل من مخاطر وآثار كبيرة على المجتمع، فإن الهيئة تنبه الجميع من مغبة المخالفات، وتأمل إبلاغها بذلك".

محاميات على بند مستشارات: امنحونا الفرصة كاملة دون تخصيص

المصدر: جريدة الرياض السبت 25 جماد الاول 1434 هـ- 6 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/06/article823599.html

الرياض، تحقيق - حسنة القرني
طالبت عدد من المحاميات الجهات المعنية منحهن فرص عمل كاملة فيما يتعلق بمزاولة مهنة المحاماة، وذلك في ظل استعداد وزارة العدل تعميم لائحة عمل المحاميات في المحاكم بعد استلامها بصيغتها النهائية من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.
ووفقًا للائحة فإنَّه يمكن لمن استوفت الشروط منهنَّ التقدم فعلياً للإدارة العامة للمحامين بالوزارة لاستصدار ترخيص المحاماة، واقترحت الوزارة في خطابها المرفوع للجهة التنظيمية معالجة منح المحامية السعودية الرخصة، وذلك بموجب نص انتقالي، ومنحها حق ممارسة المحاماة دون تخصيص نوعي قياساً على منحها حق الوكالة عن غيرها مطلقاً دون تخصيص، على أن تكون المحامية السعودية حاملة لشهادة علمية في تخصص الشريعة أو الحقوق أو الأنظمة والقانون أو دبلوم دراسات الأنظمة من معهد الإدارة العامة، والتدريب ثلاث سنوات في مكتب محاماة معتمد، وستتضمن اللائحة بند التأديب عند إخلال المرأة المحامية بإجراءات النظام.

ويأتي ذلك بعد عمل خريجات القانون في المملكة في القطاعين الحكومي والخاص لسنوات عدة بعدة وظائف، وبمسميات مختلفة لم تكن مرضية لهن على الصعيدين المادي والمعنوي، والتي كان من أبرزها مسمى باحثة قانونية، أو مساعدة مستشارة قانونية.
فرص عمل كاملة

وذكرت "إيمان المعطش" - رئيسة وحدة دراسة العقود بأحد مكاتب الاستشارات للمحاماة - أنَّ حصر عمل المحاميات السعوديات خلال الفترة الماضية على مجال أو مجالين يُعدُّ أمراً غير مُرضٍ على الصعيدين المعنوي والمهني، حيث لم يكن لهنَّ أيَّة امتيازات مادية في هذه المجال، مُضيفةً أنَّ ذلك يعود إلى أنَّ سوق العمل لم يكن مهيئاً لاستقبال خريجات القانون؛ الأمر الذي أدى إلى تعطيل مخرجات القسم بشكل عام، على الرغم من حاجة المجتمع إلى متخصصات في هذا المجال، مطالبةً الجهات المعنية بمنح خريجات القانون فرص عمل كاملة على ضوء القرار الجديد مع ضرورة فتح آفاق العمل لهن بشكل حقيقي ومنحهن حق التجربة والعمل.

وأعربت "نوف الشويعر" - رئيسة وحدة الاستشارات القانونية بأحد مكاتب الاستشارات للمحاماة - عن سعادتها بصدور موافقة رسمية على منح المرأة رخصة ممارسة المحاماة، وذلك بعد انتظار دام ست سنوات، مطالبةً بأن تمنح الرخصة للمحامية دون تخصيص، بحيث لا تقتصر على جوانب محددة.

ممارسة المهنة

وطالبت عدد من خريجات الشريعة والقانون الجهات المعنية بعدم جعل الرخصة عائقًا لهنَّ في هذا الجانب، حيث أنَّ بإمكانهن ممارسة هذه المهنة دون رخصة، وذلك من خلال إمكانية تقديم الاستشارات القانونية وصياغة العقود والترافع عن نفسها أصيلة وعن غيرها وكيلة بدون قيد أو شرط، بالإضافة إلى نشر الوعي القانوني عن طريق إقامة الندوات التثقيفية لرفع الوعي الحقوقي.

ثقافة حقوقية

وبينت "غادة الزومان" - مستشارة قانونية ورئيسة قسم العلاقات العامة بأحد مكاتب الاستشارات للمحاماة - أنَّ عمل المحامية خلال الفترة التي سبقت إصدار القرار وحتى الآن، تتم داخل وحدات مستقلة بمكاتب الاستشارات، مُشيرةً إلى أنَّ تلك الوحدات معنيّة بكل ماله صلة بالتوعية القانونية والتطوير، وذلك عن طريق تقديم الدورات وورش العمل والمشاركة في بعض الملتقيات وفق خطة توعوية حقوقية متكاملة، مُضيفةً أنَّ ذلك يدل دلالة كبيرة على أهمية الدور الذي تضطلع به المحامية السعودية في مختلف النشاطات القانونية، ومساهمتها الكبيرة في نشر الثقافة الحقوقية لدى كافة شرائح المجتمع.

وقالت إنَّها مارست مهنة المحاماة دون الحصول على ترخيص بمزاولة المهنة، مشيرةً إلى أنَّها شاركت مع المكتب الذي تعمل فيه بالتعاون مع نادي القانون بجامعة الأميرة نورة في إطلاق حملة "المحاماة رسالة"، والتي تهدف إلى ترسيخ القيم العدليّة، وترفع من مستوى الوعي النظامي لدى كافة أفراد المجتمع، لافتةً أنَّ الحملة فتحت المجال للتدريب والتعاون لطالبات القانون.

وأضافت أنَّ المرحلة الثانية من مراحل حملة "معًا لرفع الثقافة الحقوقية " والتي استهدفت عدداً من المدارس الحكومية والخاصة بمنطقة الرياض، تنوعت موضوعاتها لتتناسب والعديد من الفئات المستهدفة، لافتةً أنَّ أهداف المرأة المحامية قد علا سقفها أكثر من أي وقت مضى، وذلك في ظل شعورها بالمسؤولية الاجتماعية تجاه من هم بحاجة لها، وقناعتها بأهمية جعل الفرد السعودي ينعم بمجتمع عدليّ يضمن له كرامته ويصون له حقوقه.

منهجان مختلفان

وقالت "سارة الخثلان" - مستشارة قانونية ورئيسة وحدة البرامج التطويرية والتوعية القانونية بأحد مكاتب الاستشارات للمحاماة - إنَّ تعليم المرأة في مجال المحاماة لم يحقق حتى الآن الأهداف المأمولة، مشيرةً إلى أنَّه ومن بين 22 جامعة حكومية في المملكة لا يوجد سوى ثماني جامعات تدّريس القانون، كما أنَّه ومن بين 25 كلية أهلية لا يوجد سوى أربع كليات فقط متخصصة في مجال القانون، لافتةً أنَّ ذلك لا يكفي لإيجاد النموذج المناسب لاحتياجاتنا في المملكة، وذلك لأنَّ الدراسة الحقوقية تُقدَّم بمنهجين مختلفين؛ أحدهما يقوم على الدراسة الشرعية "تخصص شريعة"، والآخر على الدراسة القانونية "تخصص قانون"، مُضيفةً أنَّه ولكون كلاهما داعماً للآخر، فإنَّ البعض يحاول التقريب بينهما من خلال برامج الدراسات العليا التي تعد قليلة ولا يلتحق بها كافة الخريجات، نظرًا لاقتصارها في الجامعات والكليات الأهلية، وهو ما يفسر اتجاه خريجات القانون لإكمال دراستهن خارجيًا والالتحاق ببرامج الابتعاث الخارجي، مشيرةً أنَّ مجال المحاماة في السعودية لايزال يفتقر لتفعيل برامج خاصة للدراسات العليا في القانون.

تنفيذاً لقرارات مجلس الوزراء بمنع عمل الوافد لدى غير كفيله أو لحسابه الخاص..

حملات تصحيح حازمة لسوق العمل للقضاء على مخالفات العمالة السائبة

المصدر: جريدة الرياض السبت 25 جماد الاول 1434 هـ 6 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/06/article823737.html

متابعة- محمد الغنيم

تحركت أجهزة الدولة المختصة بشكل فاعل للتصدي لظاهرة تزايد العمالة السائبة في السوق وغير النظامية والمخالفة لنظام الاقامة والعمل أو التي تعمل لدى غير كفلائهم وتطبيق الأنظمة بحقهم وبحق مشغليهم ومن يؤويهم، تطبيقاً لقرارات مجلس الوزراء التي أقرها في جلسته المنعقدة في 1434/5/6ه بعد إطلاع المجلس على تقرير وزارة الداخلية في شأن ظاهرتي تراكم العمالة الأجنبية السائبة وهرب بعض خدم المنازل من كفلائهم وبعد نظر المجلس في قرار مجلس الشورى بهذا الشأن.

وشهدت عدد من مناطق المملكة الأيام الماضية حملات مكثفة من قبل اللجان المختصة والفرق المعنية بهذا الشأن في الجوازات ووزارة العمل لضبط المخالفين ومجهولي الهوية ومن يعملون بشكل غير نظامي،حيث لاقت هذه الحملات تأييد أوساط المجتمع نظراً للانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني وعلى امن المجتمع وانظمة الدولة حيث أدى تفشي هذه الظاهرة وتهاون البعض في تشغيلهم إلى تضرر الكثير من المواطنين ممن لديهم عمالة بكفالات نظامية بعد هروبهم وتشغيل الغير لهم إضافة إلى خطر العمالة غير النظامية الذين لاتعرف هوياتهم.

هذا وكان مجلس الوزراء الموقر قد قرر مؤخراً تعديل نص المادة (التاسعة والثلاثين) من نظام العمل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/51) وتاريخ 1426/8/23ه على انه (لا يجوز) - بغير اتّباع القواعد والإجراءات النظامية المقررة - أن يترك صاحب العمل عامله يعمل لدى الغير، ولا يجوز للعامل أن يعمل لدى صاحب عمل آخر، كما لا يجوز لصاحب العمل توظيف عامل غيره، وتتولّى وزارة العمل التفتيش على المنشآت، والتحقيق في المخالفات التي يتم ضبطها من قبل مفتشيها، ومن ثم إحالتها إلى وزارة الداخلية لتطبيق العقوبات المقررة بشأنها.

(قرارات مجلس الوزراء بشأن العمالة السائبة)

كما تضمن التعديل كذلك أنه (لا يجوز) لصاحب العمل أن يترك عامله يعمل لحسابه الخاص، كما لا يجوز للعامل أن يعمل لحسابه الخاص، وتتولّى وزارة الداخلية ضبط وإيقاف وترحيل وإيقاع العقوبات على المخالفين من العاملين لحسابهم الخاص (العمالة السائبة) في الشوارع والميادين والمتغيبين عن العمل (الهاربين) وكذلك أصحاب العمل والمشغلين لهؤلاء والمتسترين عليهم والناقلين لهم وكل من له دور في المخالفة وتطبيق العقوبات المقررة ".

وتضمن القرار إلغاء المادة (الثالثة والثلاثين بعد المائتين) من نظام العمل، والموافقة على قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة.

(تطوير عمل لجان السعودة)

وفي هذا الصدد تعكف جهات حكومية مختصة حالياً على تطوير عمل لجان السعودة بإمارات المناطق وتعزيز آليات وسبل تفعيلها إضافة إلى تحديد الأطر التنفيذية والإجرائية لعمل لجان السعودة بإمارات المناطق في ضوء المبادرات والبرامج التي تنفذها وزارة العمل.

وكان رؤساء وأعضاء اللجان الرئيسية للسعودة في كافة إمارات المناطق قد اجتمعوا وعدد من المختصين في وزارة العمل في الرياض قبل شهر لتبادل الأفكار حول هذه اللجان بما يحقق الفعالية المطلوبة في متابعة تنفيذ القرارات والبرامج التي تدعم "توطين الوظائف في القطاع الخاص" حيث عرضت وزارة العمل خلال اللقاء مقترحا لتطوير عمل هذه اللجان بغية أخذ آراء المشاركين في هذا الملتقى وتطويره في ضوئها.
يذكر انه سبق أن صدرت الموافقة على ماتوصل له فريق عمل مشترك بين وزارتي الداخلية والعمل بشأن إعادة لجان السعودة إلى إشراف إمارات المناطق وتكون برئاسة أمير المنطقة أو من ينيبه، حيث صدر التوجيه لإمارات المناطق بإنفاذ ما أشير إليه بشأن إعادة لجان السعودة إلى إشراف المناطق.

الحياة" تنشر مخالفات" نظام الإقامة والعقوبات" المقررة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ- 7 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/500714

الرياض - «الحياة»
المخالفة (1)
عدم المراجعة لتجديد رخصة الإقامة قبل ثلاثة أيام من انتهائها دون عذر شرعي.
العقوبة:
1. إذا كان طالب التجديد يعمل لدى أفراد أو شركات أو مؤسسات أهلية ولا يوجد عذر شرعي لتأخره عن التجديد؛ يكلف بدفع رسم الإقامة مضاعفاً، وفي المرة الثانية يضاعف عليه الجزاء.
2. إذا كان طالب التجديد يعمل لدى جهة حكومية فالجهة المختصة هي المكلفة بتقديم رخص الإقامة وتجديدها لمنسوبيها الوافدين خلال شهرين من تاريخ الاستقدام أو انتهاء رخصة الإقامة، وفي حالة التأخير عن ذلك يكتب للجهة الحكومية لمساءلة الموظف المختص المسؤول عن التأخير، وفقاً لأنظمة العمل لدى هذه الجهات، بما يقرر تأديبه ومساءلته عن مثل هذه المخالفات.
المخالفة (2)
وافد مقيم في المملكة لم يقدم متى ما طلب منه ما يثبت حمله لرخصة إقامته، وجميع ما قد يسأل عنه من بيانات خلال مدة إقامته في المملكة، (إذا لم يقدم عذراً مقنعاً للجهة المختصة).
العقوبة:
1. يغرم ألف ريال في المرة الأولى.
2. يغرم ألفي ريال في المرة الثانية.
3. يغرم ثلاثة آلاف ريال في المرة الثالثة.
المخالفة (3)
عدم المراجعة لإلغاء أو تجديد التأشيرة (خروج وعودة وخروج نهائي) قبل انتهاء مدة سريان التأشيرة.
العقوبة:
1. يغرم ألف ريال في المرة الأولى.
2.يغرم ألفي ريال في المرة الثانية.
3.يغرم ثلاثة آلاف ريال في المرة الثالثة.
إذا رغب في تأشيرة جديدة تعطى له وفقاً للإجراءات المقررة نظاماً.
المخالفة (4)
عدم الإبلاغ عن فقدان جواز السفر أو رخصة الإقامة خلال مدة لا تزيد عن 24 ساعة.
العقوبة:
1. يغرم ألف ريال في المرة الأولى.

2. يغرم ألفي ريال في المرة الثانية.
3. يغرم ثلاثة آلاف ريال في المرة الثالثة.

المخالفة (5)

مزاولة من يقيم بالتبعية العمل في البلاد كالزوجات أو الأبناء أو المحارم.

العقوبة:

1. يغرم ألف ريال في المرة الأولى.
2. يغرم ألفي ريال في المرة الثانية.
3. يغرم ثلاثة آلاف ريال في المرة الثالثة، مع الرفع للمديرية للعرض عن المخالف لوزير الداخلية للتوجيه حيال إنهاء وضع المخالف وترحيله.

المخالفة (6)

البقاء في البلاد بعد انتهاء صلاحية التأشيرة.

العقوبة:

1. يطبق بحق الوافد المخالف العقوبة النظامية من سجن وغرامة وترحيل.
2. يتم تسوية وضعه للمغادرة بعد أخذ الرسوم المقررة نظاماً، ومنحه تأشيرة المغادرة وتعقب سفره.
3. إذا كان المخالف قادماً لزيارة مقيم يتم الرفع عنه للمديرية للعرض لوزير الداخلية عن المقيم الذي آواه بعد انتهاء صلاحية سريان التأشيرة الممنوحة له للتوجيه حيال إنهاء وضعه وترحيله عن المملكة.

المخالفة (7)

تشغيل القادم بتأشيرة زيارة.

العقوبة:

1. إذا كانت تأشيرة الزيارة سارية المفعول يبعد الوافد عن المملكة.
2. إذا كانت تأشيرة الزيارة منتهية الصلاحية يبعد الوافد بعد تطبيق الإجراءات النظامية.
3. يعاقب من يقوم بتشغيل الوافد لغرض غير العمل بالغرامة المالية المنصوص عليها نظاماً، وإذا كان المشغل له من الوافدين المقيمين يتم الرفع عنه بعد تطبيق العقوبة المقررة في حقه للنظر في موضوع إنهاء وضعه وترحيله حسب التعليمات.

المخالفة (8)

كل من يقوم بنفسه أو يساعد شخصاً آخر في الحصول على إقامة أو تأشيرة دخول أو خروج أو يقوم بتمكين نفسه أو شخص آخر من العمل على أساس التدليس أو الغش أو الرشوة أو التزوير.

العقوبة:

1. إذا كان المخالف من الوافدين يغرم عشرة آلاف ريال أو بالسجن لمدة ثلاثة شهور أو بهما معاً مع إنهاء وضعه وإبعاده عن المملكة.
2. إذا كان المخالف سعودي الجنسية يغرم في المرة الأولى عشرة آلاف ريال، وفي المرة الثانية يغرم خمسة عشر ألف ريال مع السجن لمدة شهر، وفي المرة الثالثة يغرم خمسة عشر ألف ريال مع السجن لمدة ثلاثة أشهر، ويراعى حجم المخالفة ونوعيتها عند تطبيق العقوبة.
3. تسري هذه العقوبات على الفاعل الأصلي والشريك والمساهم.
4. يتم مصادرة المبالغ المدفوعة في جميع الأحوال.
5. تتعدد الغرامات بتعدد الأشخاص والمخالفات.

المخالفة (9)

من يقوم بتقديم أوراق أو مستندات غير صحيحة أو يفيد بأقوال كاذبة لدى أي سلطة سعودية مختصة في الداخل أو الخارج بقصد الحصول لنفسه أو لشخص آخر على سمه الدخول أو الإقامة أو أية تأشيرة رسمية.

العقوبة:

انظر الفقرات (1– 2 – 3 – 4 – 5) من المخالفة رقم (8)

المخالفة (10)

من يقوم بتزوير أو طمس أو تعديل أو تغيير في وثائق السفر الأجنبية أو تصريحات الإقامة أو ترويج مثل تلك الوثائق أو التصريحات.
العقوبة:
يطبق في حقه ما سبق الإشارة إليه في الفقرات (1– 2 – 3 – 4 – 5) من المخالفة رقم (8).
المخالفة (11)
المتاجرة ببيع تأشيرات الدخول.
العقوبة:
يطبق في حقه ما سبق الإشارة إليه في الفقرات (1– 2 – 3 – 4 – 5) من المخالفة رقم (8).
المخالفة (12)
تأخير مكاتب الخدمات المعاملات وتعطيل المراجعين، أو محاولة إنهاء الطلبات بطريقة غير نظامية، أو التعامل مع الوافد عن غير طريق صاحب العمل، أو مخالفتهم للأنظمة والتعليمات بتشغيل وافدين في المكاتب لديهم، أو قبولهم لطلبات غير موقعة من أصحاب العمل أو من قبل غير المفوضين بالتوقيع عنهم، أو غير مكتملة التواقيع والتصاديق المطلوبة عليها، أو تجاوز الأعمال المصرح بالتعقيب فيها، وعلى الأخص تعقيب طلبات استخراج جواز السفر السعودي أو طلبات الحصول على إقامة لمن قدم بتأشيرة دخول لغرض غير العمل مع عدم الإخلال بأي عقوبات منصوص عليها في الأنظمة، مثل: نظام مكافحة التزوير، ونظام مكافحة الرشوة، وأنظمة الجوازات والإقامة.
العقوبة:
يتخذ بحق أي مكتب خدمات مخالف ما يلي:
1. في المرة الأولى يوجه إنذار لمكتب الخدمات العامة بخطاب رسمي من مدير إدارة الجوازات التي يراجعها المعقب، إذا كانت المخالفة لا تستدعي أكثر من ذلك.
2.إذا تكررت المخالفة أو كانت كبيرة ترفع لوزارة التجارة بصفتها الجهة المختصة بإصدار التصاريح لمكاتب الخدمات العامة، مع اقتراح العقوبة المناسبة والمتمثلة في: الإيقاف لمدة ثلاثة شهور، أو ستة شهور، أو سنة، أو الشطب النهائي حسب تكرار المخالفة وحجمها.
المخالفة (13)
عودة الوافد المبعد إلى المملكة بعد طرده منها.
العقوبة:
1. يعاقب بغرامة مالية مقدارها ألف ريال، إذا عاد إلى المملكة لأول مرة بعد إبعاده مع إعادة إبعاده عن البلاد.
2.يعاقب بغرامة مالية مقدارها ألفا ريال، وبالسجن لمدة خمسة شهور، إذا تكرر منه ارتكاب المخالفة مع إعادة إبعاده عن البلاد.
يلاحظ استحصال الغرامة من المبعد الذي يعود للبلاد فوراً، لكي لا يتعلل بصرف ما معه من نقود أثناء دورة المعاملة.
المخالفة (14)
من يقوم بإيواء المتأخر عن المغادرة بعد الحج والعمرة أو التستر عليه أو تقديم أي مساعدة له تؤدي إلى بقائه في البلاد بصورة غير نظامية.
العقوبة:
1. إذا كان مرتكب المخالفة من الوافدين المقيمين يعاقب بغرامة مالية مقدارها عشرة آلاف ريال، أو بالسجن لمدة شهر، أو بهما معاً، مع إنهاء إقامته وترحيله عن المملكة.
2. إذا كان مرتكب المخالفة مواطناً يعاقب في المرة الأولى بغرامة مالية مقدارها عشرة آلاف ريال والسجن لمدة لا تقل عن أسبوعين، وفي المرة الثانية بغرامة مالية مقدارها عشرون ألف ريال والسجن شهراً، وفي المرة الثالثة بغرامة مالية مقدارها ثلاثون ألف ريال وبالسجن ثلاثة أشهر.
3. في جميع الأحوال تتعدد الغرامة بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة بشأنهم.
4. في حال تعذر استيفاء الغرامة يعاقب المواطن بالسجن لمدة لا تقل عن شهر، ولا تزيد عن ستة أشهر. التشهير بالمخالف بالصحف المحلية بذكر عقوبة التشهير بنص الحكم على ضوء تعليمات التشهير.
5. عند تأجير سكن للمتأخر عن المغادرة بعد الحج والعمرة والزيارة يتم تسجيل المخالفة على المؤجر، مع أخذ التعهد القوي عليه وحفظه بطريقة يسهل الرجوع إليه، وفي حال تكرار المخالفة تغلق الوحدة السكنية لمدة ستة شهور، وفي المرة الثانية يكون إغلاق الوحدة السكنية لمدة سنة، وفي المرة الثالثة يكون الغلق لمدة سنتين.

يراعي في عقوبة المرة الأولى فقط (للمواطنين) وضع المخالف الصحي وكبر سنه لإيقاف عقوبة السجن والتأكد من ذلك بموجب وثائق مصدقة.

المخالفة (15)

قادم للحج أو العمرة أو زيارة المسجد النبوي الشريف يعمل لحسابه الخاص، أو لم يغادر البلاد بعد انتهاء صلاحية التأشيرة الممنوحة له.

العقوبة:

1. يعاقب بغرامة مالية مقدارها عشرة آلاف ريال أو بالسجن لمدة شهر أو بهما معاً.
2. تصوير وثائق القادم للحج أو العمرة أو زيارة المسجد النبوي، وإرسالها لوزارة الخارجية لإشعار السفارة السعودية في بلده بعدم منحه تأشيرة للعمرة أو الزيارة قبل مضي سنة على الأقل من ترحيله.
3. يرحل على حسابه الخاص.

المخالفة (16)

قادم للحج أو العمرة أو زيارة المسجد النبوي قام بالانتقال خارج نطاق مكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة أثناء صلاحية التأشيرة الممنوحة له أو بعد انتهائها.

العقوبة:

يعاقب بغرامة مقدارها عشرة آلاف ريال أو بالسجن لمدة شهر أو بهما معاً، إذا خالف خط السير المحدد له مع الجهة المسؤولة عن استقباله ومغادرته.

يرحل على حسابه.

التأكد من دور المؤسسة المسؤولة عن دخوله البلاد في وقوع المخالفة قبل إصدار العقوبة.

المخالفة (17)

نقل قادم للحج أو العمرة أو زيارة المسجد النبوي خارج نطاق خط السير المحدد له مع المؤسسة المسؤولة عن استقباله ومغادرته أثناء صلاحية مدة سريان التأشيرة.

العقوبة:

1. إذا كان الناقل من الوافدين المقيمين يعاقب بغرامة مالية مقدارها عشرة آلاف ريال أو بالسجن من شهر إلى ثلاثة أشهر أو بهما معاً، مع إنهاء وضعه وترحيله عن المملكة.
2. إذا كان الناقل مواطناً يعاقب في المرة الأولى بغرامة مالية مقدارها عشرة آلاف ريال أو بالسجن من شهر إلى ثلاثة شهور أو بهما معاً، وفي المرة الثانية يعاقب بغرامة مالية مقدارها عشرون ألف ريال وبالسجن من ثلاثة شهور إلى ستة شهور، وفي المرة الثالثة يعاقب بغرامة مالية مقدارها ثلاثون ألف ريال وبالسجن لمدة ستة شهور.
3. في جميع الأحوال تتعدد الغرامة بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة بشأنهم.
4. يجب التأكد من دور المؤسسة المسؤولة عن دخوله البلاد في وقوع المخالفة تمهيداً لمجازاتها في حال ثبوت مخالفتها.

المخالفة (18)

نقل قادم للحج أو العمرة أو زيارة المسجد النبوي الشريف خارج نطاق خط السير المحدد له مع المؤسسة المسؤولة عن استقباله ونقله بعد انتهاء مدة صلاحية التأشيرة.

العقوبة:

انظر الفقرات (1، 2 ، 3 ،4) من المخالفة رقم 17.

التشهير بالمخالف بذكر عقوبة التشهير بنص الحكم على ضوء تعليمات التشهير.

المخالفة (19)

تشغيل متأخر عن المغادرة قادم بتأشيرة لغرض غير العمل.

العقوبة:

1. إذا كان مرتكب المخالفة من الوافدين المقيمين يعاقب بغرامة مالية مقدارها عشرة آلاف ريال أو بالسجن لمدة شهر أو بهما معاً، مع إنهاء وضع إقامته وترحيله عن المملكة.
2. إذا كان مرتكب المخالفة مواطناً يعاقب في المرة الأولى بغرامة مقدارها عشرة آلاف ريال، وفي المرة الثانية بغرامة مقدارها عشرون ألف ريال أو السجن لمدة شهر أو بهما معاً، وفي المرة الثالثة بغرامة مقدارها ثلاثون ألف ريال وبالسجن لمدة ثلاثة أشهر.

3. في جميع الأحوال تتعدد الغرامة بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة بشأنهم.
4. يرحل الوافد المتأخر عن المغادرة على حساب من وجد يعمل لديه.
5. الحرمان من الاستقدام لغرض العمل في المرة الأولى لمدة سنة، وفي المرة الثانية لمدة سنتين، وفي المرة الثالثة لمدة ثلاث سنوات.
6.في حال تعذر استيفاء الغرامة من المواطن يعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ثلاثة شهور.
7. التشهير بمن يقوم بتشغيل الوافد المتأخر عن المغادرة بذكر عقوبة التشهير بنص الحكم على ضوء تعليمات التشهير.
8. التأكد من دور المؤسسة المسؤولة عن دخول الوافد المتأخر عن المغادرة البلاد وعمله بطريقة غير مشروعة قبل إصدار أي عقوبة.

المخالفة (20)

عدم قيام صاحب العمل بالإبلاغ عن هروب عماله وفق التعليمات المنظمة لذلك.

العقوبة:

1. يعاقب صاحب العمل في المرة الأولى بغرامة مقدارها خمسة آلاف ريال، وفي المرة الثانية بغرامة مقدارها عشرة آلاف ريال، وفي المرة الثالثة بغرامة مقدارها خمسة عشر ألف ريال مع السجن لمدة شهر.
2. في جميع الأحوال تتعدد الغرامة بعدد العمال الوافدين الذين لم يبلغ عن هروبهم.
3. يرحل الوافد الهارب على حساب من وجد يعمل لديه، وإن كان يعمل لحسابه هو يرحل على حسابه أو على حساب صاحب العمل.
4. الحرمان من الاستقدام لغرض العمل لمدة سنة في المرة الأولى، وفي المرة الثانية لمدة سنتين، وفي المرة الثالثة لمدة ثلاث سنوات.
5. إحالة نسخة من القرار الإداري لقيادة الدوريات للتحقق من أوضاع المنشأة.

المخالفة (21)

مقيم يعمل عند غير صاحب العمل أو يعمل لحسابه الخاص.

العقوبة:

ينهى وضع إقامة الوافد ويرحل إلى بلاده.

المخالفة (22)

تشغيل وافد لوافد آخر لمصلحة صاحب عمل غير صاحب العمل الأصلي.

العقوبة:

1. إذا كان المشغل له من الوافدين المقيمين في المملكة يعاقب بغرامة مقدارها خمسة آلاف ريال أو بالسجن لمدة شهر أو بهما معاً، مع إنهاء إقامته وترحيله عن المملكة.
2. إذا كان المشغل له مواطناً يعاقب في المرة الأولى بغرامة مقدارها خمسة آلاف ريال، وفي المرة الثانية بغرامة مقدارها عشرة آلاف ريال أو بالسجن لمدة شهر أو بهما معاً، وفي المرة الثالثة بغرامة مقدارها عشرون ألف ريال أو بالسجن لمدة ثلاثة أشهر أو بهما معاً.
3. يعاقب صاحب العمل الذي يترك عمّاله يعملون لدى الغير ولم يبلغ عن هروبهم وفق التعليمات المنظمة لذلك بالعقوبة المشار إليها، بالفقرات 1 – 2– 3– 4 بالمخالفة رقم 20، مع دراسة وضع المنشأة بإحالة نسخة من القرار لقيادة الدوريات.
4. في جميع الأحوال تتعدد الغرامة بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة بشأنهم.
5. يرحل الوافد المخالف على حساب من وجد يعمل لديه وإذا كان يعمل لحسابه هو يرحل على حسابه أو على حساب صاحب العمل.
6. الحرمان من الاستقدام لمدة سنة لغرض العمل في المرة الأولى، وفي المرة الثانية لمدة سنتين، وفي المرة الثالثة لمدة ثلاث سنوات.

المخالفة (23)

صاحب عمل يترك عمّاله يعملون لحسابهم الخاص أو مقابل مبالغ مالية يدفعونها له.

العقوبة:

1. يعاقب صاحب العمل بغرامة مقدارها خمسة آلاف ريال وبالسجن لمدة شهر، وفي المرة الثانية بغرامة مالية عشرين ألف ريال وبالسجن لمدة شهرين، وفي المرة الثالثة بغرامة خمسين ألف ريال وبالسجن لمدة ثلاثة شهور.
2.في جميع الأحوال تتعدد الغرامة بعدد العمال الذين وقعت المخالفة بشأنهم. يرحل الوافد المخالف على حسابه.

3. الحرمان من الاستقدام لغرض العمل لمدة لا تقل عن سنة في المرة الأولى، وفي المرة الثانية لمدة سنتين، وفي المرة الثالثة لمدة ثلاث سنوات.
4. إحالة نسخة من القرار الإداري لقيادة الدوريات للتحقق من أوضاع المنشأة.

المخالفة (24)

تشغيل متسلل أو إيواؤه أو التستر عليه.

العقوبة:

1. إذا كان المخالف من الوافدين المقيمين في المملكة يعاقب بغرامة مقدارها عشرة آلاف ريال وبالسجن لمدة شهر مع إنهاء إقامته وترحيله عن المملكة.
2. إذا كان المخالف مواطناً يعاقب في المرة الأولى بغرامة عشرة آلاف ريال وبالسجن لمدة أسبوعين، وفي المرة الثانية بغرامة عشرين ألف ريال وبالسجن لمدة شهر، وفي المرة الثالثة بغرامة خمسين ألف ريال مع السجن لمدة ثلاثة أشهر.
3. في جميع الأحوال تتعدد الغرامة بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة بشأنهم.
4. يرحل الأجنبي المتسلل على حساب من قام بتشغيله أو إيوائه أو التستر عليه.
5. الحرمان من الاستقدام لغرض العمل لمدة سنة في المرة الأولى، ولمدة سنتين في المرة الثانية، ولمدة ثلاث سنوات في المرة الثالثة، مع الكتابة لوزارة التجارة أو البلديات للنظر في إلغاء السجل أو الرخصة.
6. التشهير بالمخالف بذكر عقوبة التشهير بنص الحكم على ضوء تعليمات التشهير.
7. إذا كانت المخالفة صادرة من منشأة تحال نسخة من القرار الإداري لقيادة الدوريات للتحقق من وضع المنشأة.

المخالفة (25)

قيام وسائط النقل بنقل من لا يحمل رخصة إقامة نظامية أو انتهت مدة سريان تأشيرة دخولهم أو مجهولي الهوية بين مناطق المملكة ومدنها وقراها بما في ذلك إيصالهم إلى الأماكن المقدسة للحج أو العمرة وغيرها.

العقوبة:

1. يعاقب الناقل في المرة الأولى بغرامة مالية مقدارها عشرة آلاف وبالسجن لمدة شهر، وفي المرة الثانية بغرامة مالية مقدارها عشرون ألف وبالسجن لمدة ثلاثة أشهر، وفي المرة الثالثة بغرامة مالية مقدارها ثلاثون ألف ريال وبالسجن لمدة ستة شهور.
2. تتعدد الغرامة بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة بشأنهم.
3. يتم مصادرة وسائط النقل البرية في حال تكرار المخالفة، سواء كانت مملوكة للناقل أو المساهم أو المتواطئ معه.
4. لا تتم المصادرة إلا بحكم قضائي.
5. التشهير بالمخالف بذكر عقوبة التشهير بنص الحكم على ضوء تعليمات التشهير.
6. إذا كان الناقل من المقيمين ينهى وضع إقامته، ويرحل إلى بلاده بعد تطبيق العقوبة المقررة في حقه.

المخالفة (26)

عدم تقديم قواد السفن من شراعية أو غيرها وقواد الطائرات وسائقي السيارات وغيرها من وسائط النقل بيانات بأسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر أو وثائق تقوم مقامها، وكانوا يعلمون بعدم حمل الركاب لمثل هذه الوثائق، أو إذا لم يمنعوا الركاب المشار إليهم من النزول من واسطة النقل إلى أرض المملكة أو مياهها الإقليمية، أو إذا أنزلوا الركاب ولو كانوا يحملون وثائق سفر في غير الموانئ والمطارات ومراكز الحدود الرسمية وفقاً لما هو مقرر في المادة الثالثة من نظام الإقامة، وذلك بغير سبب قهري.

العقوبة:

يطبق في حق المخالف في المرة الأولى غرامة مقدارها خمسة آلاف ريال، في المرة الثانية غرامة خمسة آلاف ريال أو السجن لمدة شهر أو بهما معاً، في المرة الثالثة غرامة خمسة آلاف ريال والسجن لمدة خمسة شهور.

المخالفة (27)

العاملون والمساهمون والمتواطئون في إدخال أشخاص إلى أرض المملكة أو مياهها الإقليمية أو إخراجهم منها بقصد تهريبهم.

العقوبة:

يعاقب المخالف في المرة الأولى بغرامة مقدارها خمسة آلاف ريال أو بالسجن لمدة خمسة شهور أو بهما معاً.

في المرة الثانية يعاقب بغرامة خمسة آلاف ريال وبالسجن لمدة سنة مع الرفع لديوان المظالم لمصادرة واسطة النقل البرية المستعملة في التهريب إذا كانت مملوكة للمهرب أو المساهم أو المتواطئ معه.
في المرة الثالثة يعاقب المخالف بغرامة خمسة آلاف ريال وبالسجن لمدة سنتين، مع الرفع لديوان المظالم لمصادرة واسطة النقل البرية المستعملة في التهريب وفقاً لما أشير إليه أعلاه.

المخالفة (28)

عامل وافد يعمل لدى غير صاحب العمل الأصلي الذي استقدمه والمدون اسمه في رخصة عمله قبل تنازل الأخير عن خدماته وصدور موافقة الجهة المختصـــة على نقل الخدمات.

العقوبة:

1. يعاقب العامل بترحيله إلى البلد الذي استقدم منه على حساب صاحب العمل الذي ضبط يعمل لديه، ولا يسمح له بالعودة للعمل بالمملكة قبل مضي سنتين من تاريخ ترحيله.
2. الرفع لوزارة الخارجية بنسخة من وثائق سفر العامل لمنعه من العودة خلال مدة المنع المشار إليها.

المخالفة (29)

تقديم بلاغ كيدي أو غير صحيح بشأن هروب العمال من كفلائهم.

العقوبة:

يعاقب المخالف بغرامة مالية مقدارها خمسة آلاف ريال مع الكتابة للجهة التي أصدرت سجله أو رخصته لدراسة وضع المنشأة.

المخالفة (30)

إيواء وافد هارب من صاحب العمل الذي استقدمه.

العقوبة:

1. يعاقب الوافد المخالف بغرامة مالية مقدارها ألفا ريال أو بالسجن لمدة أسبوعين مع إنهاء إقامته.
2. يعاقب المواطن المخالف بغرامة مقدارها ألفا ريال أو بالسجن لمدة أسبوعين، وإذا تكررت منه المخالفة يعاقب بغرامة مقدارها ثلاثة آلاف ريال أو بالسجن لمدة ستة أسابيع.
3. تستكمل إجراءات العامل الهارب ويرحل على حساب من آواه إذا لم يكن معه قيمة تذكرة العودة.

المخالفة (31)

مقيم هارب من صاحب العمل يتم ضبطه من قبل الجهات الأمنية أو من قبل صاحب العمل نفسه.

العقوبة:

1. يعاقب العامل الهارب بإيقافه حتى إنهاء إجراءات ترحيله إلى بلـده.
2. يرحل العامل على حساب مـن آواه أو شغله، وإذا ضبط يعمل لحسابه الخاص يرحل على حسابه، ولا يلزم صاحب العمل بترحيله إذا مر على بلاغ الهروب أكثر من ثلاثة أشهر، ويرحل على حساب الدولة بإذن كتابي من مدير عام الجوازات إذا لم يكن معه قيمة تذكرة العودة.

المخالفة (32)

عدم قيام صاحب العمل بإشعار الجوازات عند انفكاك أي عامل وافد عن عمله أو تخلفه عن العمل مدة يومين دون إبداء الأسباب.

العقوبة:

1. يغرم ألف ريال في المرة الأولى، يغرم ألفي ريال في المرة الثانية، يغرم ثلاثة آلاف ريال في المرة الثالثة.
2. إذا ضبط العامل يعمل لدى الغير أو لحسابه الخاص وادعى هروبه من العمل تراجع أوضاع صاحب العمل لمعرفة ما لديه من عمالة أخرى وأماكن تواجدها.

المخالفة (33)

استخدام أي شركة أو بيت تجاري أو أي مقاول أو صاحب عمل للوافد الذي لا يحمل تصريح بالعمل.

العقوبة:

1. يغرم صاحب العمل بغرامة مالية مقدارها ألف ريال.
2. تتعدد الغرامة بعدد العمال الذين تم استخدامهم.

المخالفة (34)

نقل الأشخاص الذين ليس لديهم تصريح بالحج إلى مكة المكرمة خلال الفترة التي تحددها الجهة المختصة.

العقوبة:

1. إذا كان الناقل مؤسسة تعاقب المؤسسة في المرة الأولى بغرامة مالية لا تقل عن ألفي ريال، وفي المرة الثانية بغرامة مقدارها خمسة آلاف ريال، وفي المرة الثالثة غرامة مقدارها عشرة آلاف ريال، أما إذا كان الناقل مواطناً يعمل لحسابه الخاص أو مقيم يعاقب بنفس هذه العقوبة.
2.تتعدد الغرامة بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة بشأنهم.

9 مسؤولين في تعليم الرياض" دكاترة وهميون"!

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ- 7 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/500753

الرياض - سعد الغشام
علمت «الحياة» أن قياديين في إدارة التربية والتعليم في منطقة الرياض يحملون شهادات عليا من جامعات غير معترف بها من جانب وزارة التعليم العالي!
وأكد مسؤول في إدارة التربية والتعليم في منطقة الرياض (فضل عدم ذكر اسمه) لـ«الحياة»، أن 9 قياديين ومسؤولين في الإدارة (تحتفظ «الحياة» بأسمائهم) حصلوا على شهادات غير معترف بها، وغالبيتها من «جامعة كولمبوس»، ولا يزالون يوقعون أسماءهم مسبوقة بكلمة «دكتور» في الخطابات الرسمية التي يوجهونها إلى إدارات وقطاعات التعليم التابعة للإدارة. لكن المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني قال لـ«الحياة» إن وزارة التربية تتتبع الشهادات غير المعترف بها منذ أعوام، وتمنع الإفادة منها وظيفياً في الترقيات وتحسين المستويات أو الحصول على مناصب قيادية بسببها.
وكان وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد وجّه قطاعات الوزارة كافة وجميع إدارات التربية والتعليم في المناطق والمحافظات أخيراً بعدم تذييل التوقيع الرسمي لأي مسؤول، تحت أي مسمى، ما لم تكن الشهادة الحاصل عليها معترفاً بها من جهة الاختصاص، وعدم ذكر المؤهلات غير المعادلة في السيرة الذاتية المقدمة للترشيح للمشاركات الداخلية أو الخارجية أو للمواقع القيادية أو الإشرافية. ويذكر أن وزارة التعليم العالي حذرت من بعض الجامعات الوهمية ومكاتب الخدمات المروجة لها التي تم إغلاقها، وشملت قائمة الجامعات الوهمية التي حذرت منها الوزارة الجامعة الأميركية في لندن، وجامعة السفير، وجامعة يودكس، وجامعة كولمبوس، وجامعة ليبرتي في أميركا.

إشاعات قص الإقامات توقف 40 في المئة من سيارات الأجرة ... وترفع نسبة السعودة!

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ 7 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/500641

جدة - فهد الحسني

كشفت مكاتب التوظيف الأهلية عن تلقيها مئات العروض الوظيفية من جانب شركات ومؤسسات بغية إيجاد موظفين سعوديين برواتب تقدر بنحو ستة آلاف ريال، بينما اختفت نسبة كبيرة من سيارات الأجرة من شوارع جدة بعد انتشار حملات التفتيش واستمرار الحملة التي تشنها «لجان التوظيف» على منشآت القطاع الخاص، خصوصاً بعد إشاعات قص إقامات العمالة التي لا تعمل لدى كفلائها.

وطمأنت لجنة المدارس الأهلية في غرفة جدة أولياء الأمور بانتظام الدراسة في المدارس الأهلية كافة.

وأوضح مدير أحد مكاتب التوظيف الأهلية الشهيرة في جدة المهندس محمد الحارثي لـ «الحياة» أن المكتب تلقى الأسبوع الماضي، أكثر من 800 فرصة وظيفية في أقل من ستة أيام، مشيراً إلى أن تلك الوظائف عند التحقق منها اتضح أنها لموظفين وافدين أعيروا من جهات أو شركات أخرى، وحولتها إدارات الموارد البشرية إلى وظائف «شاغرة لسعوديين»، بعد الصدى الكبير الذي تسببت فيه حملة لجان التوطين.

وبين المهندس الحارثي أن المميزات المالية للكثير من تلك الوظائف كبيرة وراقية، بيد أنها كانت محجوبة نهائياً عن الموظفين السعوديين في القطاع الخاص، بينما كان يشغل هذه الوظائف في كثير من الشركات والمؤسسات وافدون، الأمر الذي جعل هذه الشركات تبحث عن موظفين سعوديين حتى لا تتعطل أعمالها.

من جهته، أكد سالم إبراهيم الجنيدي (صاحب مكتب توظيف) أن مكتبه تلقى عروضاً مغرية لوظائف جديدة في مؤسسات وشركات شهيرة في مكة المكرمة، جدة، ورابغ، بينما يجري حالياً إبلاغ المؤهلين ومن تنطبق عليهم الشروط بالفرص الوظيفية الجديدة، مبيناً أن هذه العروض لم تكن لتظهر إلى العلن لولا وجود حملة الجوازات ولجان التوظيف الأهلية التي طالت منشآت القطاع الخاص، فيما اقترح مديرو مكاتب التوظيف الأهلية أن تستمر الحملة بالصرامة ذاتها التي بدأت بها، كونهم لمسوا نتائجها الإيجابية في غضون فترة قصيرة، مقترحين أن تستهدف المنشآت والشركات الكبيرة ومحال التستر التجاري، على أن لا تكون فقط في الفترة الصباحية خصوصاً بعد قيام شركات ومؤسسات في القطاع الخاص بالطلب من موظفيها الدوام في الفترات المسائية تحاشياً لزيارات اللجان في الفترة الصباحية.

وحول توقف المدارس الأهلية، أكد رئيس لجنة المدارس الأهلية في الغرفة التجارية في جدة مالك ابن طالب لـ «الحياة» أن اللجنة لم ترصد توقف المدارس الأهلية عن التدريس، إنما تم إبلاغ اللجنة بتغيب بعض المعلمين والمعلمات عن الدوام الدراسي، بسبب خوفهم أن تطالهم حملة التفتيش، مؤكداً وجود جهة رقابية تتبع لوزارة التربية والتعليم تعتبر هي الجهة المخولة برصد وتعديل مخالفات المدارس الأهلية.

وشدد ابن طالب على ضرورة أن تسير الدراسة بشكل طبيعي في غالبية المدارس الأهلية، مضيفاً «لم نرصد أن هناك مشكلة أو تعليقاً، وإن حدث فهو من بعض المدارس المخالفة، إذ لا يحق للمدرسة من تلقاء نفسها أن تعلق أو توقف الدراسة من دون الرجوع إلى الجهة التعليمية المشرفة بوزارة التربية والتعليم».

من جهة أخرى، كشف رئيس لجنة الأجرة العامة في الغرفة التجارية في جدة محمد القحطاني لـ «الحياة» عن توقف نحو 40 في المئة من سيارات الأجرة من السير في الطرقات بسبب الحملة الأخيرة التي شُنت ضد إيقاف سيارات الأجرة التي تقل عن موديل 2008، إضافة إلى ما يتم تداوله هذه الأيام من أنباء عن «قص» إقامات العمالة الوافدة التي لا تعمل لدى كفلائها.

وحول سعودة قطاع الأجرة، أوضح القحطاني «لم نجد متقدمين سعوديين للوظائف بحكم متطلبات الوظيفة التي يهرب منها الشاب السعودي إذ تفرض عليه الشركة تأمين مبلغ مالي يقدر بنحو 130 ريالاً في اليوم للشركة المشغلة، في حين طالبنا الوزارة بفتح باب التأشيرات لسد ثغرة النقل العام الذي يرتكز على سيارات الأجرة، بيد أن المقترح لم يثمر».

الرياض: تجمع جديد لـ40 من خريجي معاهد صحية" للمطالبة بوظائف حكومية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ- 7 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/500604

الرياض - سعد الغشام

يبدو أن خريجي معاهد وكليات صحية ممن جرى توظيفهم في القطاع الخاص لم يقتنعوا بالتوجه إلى تلك الوظائف إلى الآن، وأنهم مصرون على التعيين في العمل الحكومي، إذ كرّر نحو 40 شخصاً منهم التجمع أمام مقر وزارة الصحة أمس، للمطالبة بوظائف حكومية أسوة بآلاف من زملائهم. وأكدت مجموعة من الخريجين تحدثوا إلى «الحياة» أنهم قابلوا نائب الوزير للتطوير الدكتور محمد خشيم، وطرحوا عليه قضيتهم التي لا تزال عالقة منذ أشهر، فقال لهم: «إن شاء الله خلال الأسابيع المقبلة ستكون هناك حلول لقضيتكم بالنسبة للتوظيف» خلال استقباله لهم أمس في ديوان مقر الوزارة.

وأوضح الخريج حسن العتيبي أنهم يطالبون وزارة الصحة بإيجاد وظائف حكومية لهم، لأن ساعات العمل في القطاع الخاص طويلة، كما أن الراتب متدنٍ، لكنهم لم يخرجوا بنتائج مطمئنة، فيما قال المتحدث الرسمي باسم الخريجين تركي العتيبي لـ«الحياة»: «نحن نطالب بنتائج اللجنة المشكّلة من وزارتي الخدمة المدنية والصحة، التي عقدت منذ أكثر من ثمانية أشهر، وخرجت بتوصيات، ولكنهم لم يعلنوا نتائج تلك التوصيات»، لافتاً إلى أن نائب الوزير للتطوير الدكتور محمد الخشيم أحد أعضاء تلك اللجنة. وأشار الخريجان سلطان المطيري ومؤيد الحربي إلى أنهما حاولا الدخول إلى المسؤولين في وزارة الصحة منذ أشهر، ولكنهما لم يقابلا المسؤولين في الوزارة بحجة الاجتماعات على حد قولهما، وعن وجود 20 ألف وظيفة على بند التشغيل الذاتي، لفتا إلى أن تلك الوظائف ما زالت شاغرة حتى الآن، ولم يتمّ تعيين أحد فيها، بينما ذكر أحد الخريجين ممن تجمعوا أمام مقر وزارة الصحة، أن المسؤولين أكدوا لهم أنهم رفعوا خطاباً إلى وزارة الخدمة المدنية في العاصمة، ولم يتم الرد عليه حتى الآن. من جهتها، حاولت «الحياة» الاتصال على المشرف العام في الإدارة العامة للتعاقد في وزارة الصحة مرجان المرجان للتعليق على الموضوع، وأرسلت رسائل نصية إلى جواله ولكنه لم يرد عليها.

يذكر أن وزارة الخدمة المدنية أعلنت عن تعيين 14 ألفاً من خريجي وخريجات الدبلومات الصحية في وظائف حكومية وأهلية، ووجّهت أربعة آلاف منهم إلى وزارة الصحة، وأربعة آلاف إلى جهات حكومية أخرى، وستة آلاف إلى القطاع الخاص.

مواطن: حقنوا شقيقي بإبرة قاتلة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ 7 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130407/Con20130407587863.htm

محمد الكادومي (جازان)
اتهمت عائلة شاب في العقد الثالث من عمره مستشفى الملك فهد المركزي بجازان بوفاة ابنها الذي دخل المستشفى وهو يمشي على قدميه ليخرج منه محمولا على الأكتاف، ولم تبلغهم إدارة المستشفى بوفاته التي مضى عليها أكثر من 13 ساعة، بل أبلغتهم بها عاملة نظافة بالمستشفى.
يروي لـ «عكاظ» شقيق المتوفى أحمد علي مدخلي، «نقلت شقيقي محسن إلى طوارئ مستشفى صامطة بعد تعرضه لوعكة صحية، وعند دخوله غرفة الكشف ظل هناك لفترة طويلة قبل أن يحضر الطبيب الذي قرر مغادرته المستشفى لأن صحته جيدة ولا يحتاج لعلاج، ولكن بعد فترة وجيزة ساءت حالته، وبعد إجراء الأشعة اللازمة، أفاد الطبيب بضرورة تنويمه، وبعد تنويمه وإعطائه حقنة، تم استدعائي لنقله بصورة عاجلة إلى مستشفى الملك فهد المركزي بسبب تعرضه لجلطة، حيث أدخل العناية الفائقة لخطورة حالته، وفي اليوم التالي ذهبت إلى قسم التقارير للحصول على تحويل له لأحد المستشفيات المتقدمة في الرياض أو جدة، ثم ذهبت لزيارة شقيقي إلا أنني لم أجده على سريره، وبسؤالي لعدد من العاملين بالمستشفى، أجابوا بأنهم لا يعلمون عنه شيئا، لتخبرني إحدى العاملات بأن المريض الذي كان يرقد على ذات السرير قد مات منذ 13 ساعة».
«عكاظ» طلبت من المتحدث الإعلامي في صحة جازان محمد صميلي تعليقا على شكوى المواطن، فأفاد أنه تمت مخاطبة إدارة مستشفى الملك فهد المركزي لمعرفة ملابسات وفاته.

المجلس يصوت غدا على توصياتها .. لجنة الإدارة بالشورى:

نتائج سلبية لإعانة حافز" ما لم تنته بوظيفة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ 7 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130407/Con20130407587846.htm

فارس القحطاني (الرياض)
تمسكت لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى بتوصيتها لصندوق تنمية الموارد البشرية، بأن يعمل على تطوير آلياته في البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن عمل «حافز» لتحقيق التحاق المستفيد من هذا البرنامج بعمل قبل انتهاء مدة الإعانة.
إلى ذلك يصوت مجلس الشورى غدا على توصيات اللجنة بعد مناقشتها في الفترة الماضية، وأشار رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي إلى أن اللجنة متمسكة بتوصياتها، خصوصا أنه لم يكن عليها أي اعتراض خلال مناقشة التقرير، لافتا إلى أن هناك عددا من التوصيات الإضافية التي تفضل أصحابها بسحبها بعد اقتناعهم برأي اللجنة وبعض الأعضاء فضل تأجيلها لتقرير قادم.

وقالت اللجنة «يجب على الصندوق إعادة النظر في فلسفة برنامج حافز ليجهز للعمل ويربط الراغب فيه بوظيفته قبل أن تنتهي مدة صرف الإعانة، إذ أن انقطاع الإعانة عن المستفيد بعد مضي 12 شهرا دون أن يلتحق بوظيفة قد تكون له ردود فعل سلبية لدى الشباب مما قد يتسبب في بعض النتائج السلبية والمضاعفات المجتمعية الواجب تلافيها».

ودعت اللجنة في توصياتها للصندوق أن يضمن في تقاريره القادمة خطة واضحة توضح الأهداف والإجراءات والاحتياجات البشرية والمدة الزمنية للتنفيذ، كما دعت في توصيتها الثالثة للصندوق أن يعمل على ترشيد نفقات برامجه التدريبية وتكاليف البحوث والدراسات، وأن يضمن في تقاريره القادمة بيانات تفصيلية عن تكاليف البرامج والجهات المنفذة لها.

وتشير المعلومات إلى أن الصندوق صرف مبلغ 483.447.120 ريالا لتدريب 2051 طالبا وطالبة خلال الفصل الدراسي الثاني لعام 32/31هـ والفصل الدراسي الأول لعام 33/32هـ.

لحوم منتهية الصلاحية وأدوات يكسوها الصدأ وعمالة مخالفة

طعام الطالبات بأيدٍ غير صحية في جامعة الطائف

المصدر: جريدة الشرق الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ- 7 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/07/793309

تربة – مضحي البقمي

أغلقت بلدية تربة صباح أمس المطعم الخاص بفرع جامعة الطائف للبنات في تربة، إثر عملية مداهمة للمصنع الذي تعد فيه الشركة المشغلة الأطعمة داخل غرفة بأحد قصور الأفراح التي يمتلكها نفس المتعهِّد، رصدت خلالها جملة من المخالفات، وصادرت كمية من المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك.

وبين رئيس بلدية تربة المهندس عبدالله علي مكي، أن عملية المداهمة تمت بمشاركة من الشرطة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث تبين خلالها أن الغرفة التي يجري فيها تحضير الأطعمة داخل أحد قصور الأفراح لا تخضع للاشتراطات الصحية، مشيراً إلى أنه تم ضبط مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك بسبب انتهاء تاريخ صلاحيتها أو فسادها نتيجة سوء التخزين، كما أن العمالة التي تعدها ليس لديها شهادات صحية.

وأضاف المهندس مكي، إن العملية أسفرت عن ضبط كمية من «الكبدة» منتهية الصلاحية، 10 كيلوجرامات من اللحم المفروم، 15 كيلوجراماً من لحوم الدواجن، 14 عبوة جوافة مجمدة، إضافة لبعض الأدوات المستخدمة في صنع الوجبات، التي تحولت بسبب الصدأ إلى أدوات ضارة، مشيراً إلى أنه تم إغلاق المطعم الخاص بفرع جامعة الطائف للبنات والمصنع الذي يتم فيه إعداد الوجبات، وفتح ملف للتحقيق في ذلك، مؤكداً أنه سيتم تطبيق العقوبات الرادعة التي نصت عليها وزارة الشؤون البلدية والقروية تجاه مثل هذه المخالفات التي تؤثر على صحة المستهلك.

الملك يوجه "الداخلية" و"العمل" بإمهال "المخالفين"3 أشهر لتصحيح أوضاعهم

المصدر: جريدة الوطن الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ- 7 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=140700&CategoryID=5

الرياض: يوسف الحمادي، واس
وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز كل من وزارتي الداخلية والعمل بإعطاء فرصة للعاملين المخالفين لنظام العمل والإقامة في المملكة لتصحيح أوضاعهم في مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخه، ومن لم يقم بذلك يطبق بحقه النظام.
من جهته، قال المتحدث الرسمي لوزارة العمل حطاب العنزي "سنبدأ بوضع الإجراءات العملية والقانونية، لتنفيذ ما يخص وزارة العمل بالتعاون مع وزارة الداخلية".
أمام ذلك، رأى عضو مجلس الشورى عبدالرحمن الراشد، أن أمر خادم الحرمين، يدل على متابعته الدقيقة لأوضاع الشعب، معتبراً أن الأمر أتى في وقته.
وأكد الراشد أنه يتفق مع التوجهات لإحلال وظائف الأجانب بسعوديين، قائلاً "أنا مع قرار مجلس الوزراء القاضي بمنع عمل الأجانب لدى غير مكفوليهم، ولكن آلية التطبيق لا بد أن تكون بالشكل الأمثل بما يعطي شركات القطاع الخاص مهلة لتحسين أوضاع المخالفين". وشدد الراشد على أن آلية التصحيح لا بد أن تنفذ بالطريقة الصحيحة بإعطاء مهلة لتعديل أوضاع المخالفين، في وقت يجد فيه قطاع الأعمال صعوبة في توفير الأيدي العاملة مما يضطرهم إلى تشغيل بعض العمالة المخالفة.

الزوج والأخ "يسهلان" إدمان المرأة للمخدرات

أخصائي: "العائق الاجتماعي" يقف أمام مساعدة النساء للعلاج

المصدر: جريدة الوطن الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ- 7 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=140586&CategoryID=3

الخبر: بسمة محمد
أكد رئيس برنامج علاج الإدمان في المنطقة الشرقية ونائب المشرف العام في مجمع الأمل للصحة النفسية في الدمام الدكتور عبدالسلام الشمراني، أن العائق الاجتماعي يقف حاجزا أمام تقدم المدمنات لطلب العلاج، مما يصعب تحديد حجم المشكلة، التي غالبا ما يكون وراءها الزوج أو الأخ المدمن.
وأوضح الشمراني لـ"الوطن" أن هناك زيادة نسبية لأعداد المدمنات مصاحبة لزيادة أعداد المدمنين الرجال، مشيرا إلى أن أعمار المراجعات تتراوح بين 20 و35 عاما، بينما تندر نسبة مراجعة من هن دون العشرين، مؤكدا على تنامي وصول المخدرات إلى المرأة، ووقوعها في الإدمان، إذ أصبح الزوج أو الأخ أو الصديق المدمن يقف وراء إدمان المرأة،

باستغلالها للحصول على المخدر بأساليب منها سهولة حركتها بـ"العباءة". وأشار إلى أن الإدمان عند النساء يرتبط بالتعرض للتحرش أثناء الطفولة، أو الاعتداءات والعنف، أو الاغتصاب.
وأضاف الشمراني قائلا: على الرغم من الإطار الكامل من السرية والخصوصية لعلاج الإدمان في المجمع، وفقا للأنظمة والقوانين التشريعية والطبية، إذ لا يتم إفشاء معلومات المرضى إلى أي مصدر إلا بموافقة المريض نفسه بيد أن المجتمع لم يتقبل حتى الآن فكرة تلقي المدمنة للعلاج في المستشفيات.
وعن أبرز المواد المخدرة التي يكثر تداولها بين المدمنات قال الشهراني: يأتي الحشيش والأمفيتامين في المرتبة الأولى بالنسبة للمواد التي تدمن عليها النساء" مرجعا ذلك للمفاهيم الخاطئة المتعلقة بها كالحصول على النشاط والقدرة على السهر والشعور الزائف بتحسن المزاج، وغيرها من الأفكار التي يصورها المروجون للترويج لتلك المواد.
وبين الدكتور الشمراني أن مشكلة إدمان النساء تتخطى المرأة نفسها، فهى تطال بآثارها السلبية المترتبة على التعاطي حياة الجنين في حالة الحمل، وتربية الأم لأبنائها، ولذلك يجب النظر إلى هذه المشكلة كمشكلة متنامية ومعقدة وذات أبعاد مختلفة، لارتباطها بالظواهر المختلفة، كارتفاع نسبة الجريمة والدعارة والإرهاب، وتدمير المبادئ والقيم الدينية والاجتماعية النبيلة.
وحول الفروق الجوهرية بين المدمنين من الرجال والنساء أكد الشمراني وجودها في كل مراحل الإدمان، فالنساء يصلن إلى الاعتمادية أسرع من الرجال، وتعاطي جرعات أقل من المخدر، كما أنهن يدخلن إلى المراحل الاعتمادية الكيميائية بشكل سريع، وهن أكثر عرضة لمخاطر الانتكاسات أثناء التعافي.
كما يعانين من المضاعفات الصحية بصورة أسرع من الرجال، خاصة أمراض الكبد وتليفه، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض الصدر والرئتين، والقلق النفسي، والاكتئاب الشديد، واضطرابات الأكل. وأضاف أن المكانة الاقتصادية والدينية للمملكة جعلت منها وجهة يقصدها ملايين البشر للعمل والاستثمار والحج والعمرة بشكل دائم، لتكون مقرا للثقافات المختلفة والسلوكيات المتنوعة، فنجد شبكات المخدرات الإقليمية والدولية، تستهدف بشكل رئيس الطلاب والطالبات والموظفين والموظفات، من خلال تصنيع مواد وخلطات من المخدرات، وإطلاق أسماء جذابة ومواصفات بدعوى قدرتها على رفع المزاج، وتحسين الثقة بالنفس، وتحسين الأداء الاجتماعي والجنسي، وترويج هذه المنتجات من خلال بني جلدتهم بطرق خبيثة ومعلومات مغلوطة مضللة.
ولفت إلى أن الوقاية والبرامج الموجهة للحد من الوقوع في المخدرات، تمثل حجر الأساس للحد من هذه الآفة، مع التنبيه على أهمية أن تهتم الأسر بالتوعية والتثقيف والسؤال عن الأعراض والمواد الإدمانية من خلال الهاتف الاستشاري أو التواصل عبر موقع المجمع.
مشيرا إلى أن المجمع يقدم نشاطا تثقيفيا عبر المحاضرات التوعوية ضد أضرار المخدرات والمسكرات والتدخين بشكل مستمر، لمصلحة طلاب المدارس والجامعات وعدة جهات حكومية.

حكاية فاطمة راجح" ترفع مخاوف أبناء جازان من أخطاء" المستشفيات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ- 7 ابريل 2013م
رابط الخبر

علي خواجي - جازان
تزايدت مخاوف الأسر بجازان من مراجعة المستشفيات بالمنطقة خلال الأيام الأخيرة على خلفية تزايد حالات الوفاة الناجمة عن أخطاء طبية، وسماعهم كل يوم مأساة انسانية لشابات في عمر الزهور تدمي القلب، فمن رهام حكمي الى

حنان دوشي ففاطمة عكام، وأخيرا فاطمة راجح، ولكل منهن قصة تختلف عن الأخرى.. والنتيجة واحدة «خطأ طبي» يؤدى في الغالب إلى وفاة المريض أو على أقل تقدير حدوث مضاعفات خطيرة للمريض.
وبدأت مأساة العشرينية فاطمة راجح بحضورها إلى مستشفى جازان العام تسير على قدميها وتعاني من ربو وارتفاع في درجة حرارتها والتهاب في حلقها فتم إعطاءها نسبة كبيرة من المحاليل أثرت على رئتها ودخلت في غيبوبة لأكثر من شهر.
وإلى ذلك أوضحت المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة جازان بشأن المريضة فاطمة محمد راجحي بأنه تم تشكيل لجنة استشارية لمعرفة ملابسات الحالة وأنه بعد اخذ اقوال من تعامل مع الحالة من أطباء وطاقم تمريض ومراجعة ملف المريضة كان رأي اللجنة أن المريضة عشرينية وتعاني من مرض السكر (النوع الأول) منذ اكثر من عشرة اعوام على حقن الانسولين للعلاج، حضرت الى طوارئ مستشفى جازان بتاريخ 1434/4/18 تعاني من اسهال والتهاب حاد بالحنجرة وجفاف شديد مع عدم اخذ حقن الانسولين لليومين الماضيين.
وأكد التقرير أنه تم اجراء التحاليل اللازمة للمريضة والتي اوضحت وجود سكر واسيتون بكميات مرتفعة في بول المريضة وكان معدل السكر بالدم اكثر من 400 مجم/دسل أما عدد كرات الدم البيضاء فكان 22 ألفًا مما يعكس التهابًا حادًا.
وحيث إن الالتهابات الحادة عند مرضى السكري هي إحدى مسببات الحمض الكيتوني سكري المنشأ والذي يعد من أخطر المضاعفات الحادة التي قد تصيب مرضى السكر، تم تأكيد تشخيص الحمض الكيتوني سكري المنشأ بارتفاع معدل الاسيتون بالبول وباجراء غازات الدم اوضحت ارتفاعا في معدل حموضة الدم
وتم علاج المريضة حسب بروتوكول علاج حالات الحمض الكيتوني وذلك بإعطائها المحاليل اللازمة والانسولين واملاح البوتاسيوم والمضادات الحيوية.
وبمراجعة ملف المريضة وملاحظات التمريض واخذ اقوال ذوي العلاقة بعلاج الحالة وجد ان كمية السوائل التي اخذتها المريضة هي حسب الموصى به في علاج هذه الحالات، وتم التحويل للعناية المركزة ووضعها على اجهزة التنفس الصناعي لمعاناتها من انخفاض نسبة الاكسجين بالدم وبتاريخ 1434/4/21 حدث للمريضة هبوط حاد بنسبة الاكسجين بالدم مع انخفاض ضغط الدم اعقبه توقف للجهاز القلبي الرئوي فتم اجراء الانعاش القلبي الرئوي للمريضة وعاد النبض بعد خمسة عشر دقيقة.
وظلت المريضة بقسم العناية المركزة في وضع غير مستقر، حتى وافتها المنية وسيتم احالة القضية للجنة الصحية الشرعية كونها جهة الاختصاص للفصل في قضايا المطالبة بالحق الخاص.
وفي سياق متصل تفاعلت إمارة منطقة جازان مع الحادث وأعربت عن مشاركتها الوجدانية لأسرة الشابة الجامعية / فاطمة بنت محمد راجح في أحزانهم على وفاة ابنتهم بقسم العناية المركزة بمستشفي جازان العام.
وقدّمت الإمارة خالص تعازيها وصادق مواساتها لوالد ووالدة وأشقاء الفقيدة داعية الله تعالى أن يتغمدها بواسع رحمته ومغفرته وأن يلهم ذويها الصبر والسلوان.
وأكد المتحدث الرسمي للإمارة علي بن موسى زعلة اهتمام ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير/ محمد بن ناصر بن عبدالعزيز لتفاصيل معاناة الراحلة منذ البداية وإطلاعه على تطورات حالتها الصحية وتوجيهاته بالتحقيق في ملابسات شكوى أسرتها حول تعرضها لأخطاء طبية وإحالة ملف القضية للهيئة الصحية الشرعية لاتخاذ الإجراءات النظامية بحكم الاختصاص.

البنك رفض زيادة قرض عقاري لوالدته أو تخفيض أقساطه لتتابع علاجه

طفل توحُّد بالطائف يحتاج إلى غرف أكسجين ومركز لتعديل السلوك

المصدر: جريدة سبق الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ 7 ابريل 2013م
http://sabq.org/0z0fde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
قالت أم طفل (أربع سنوات)، يعاني مرض التوحد، إن أحد البنوك - تحتفظ "سبق" باسمه - يطالبها بتسديد دفعة أولى من قرض عقاري قبل أن يوافق على السماح بزيادة المبلغ المقترَض؛ لتتمكن من متابعة علاج ابنها.
وقالت: "لأني لا أملك المبلغ اقترح البنك علي أن أوقع عقداً معه، وأحصل على تمويل شخصي، ووافقت حتى لا أخسر العقار، وكانت نسبة الاستقطاع كبيرة بما يُقارب 80% من الراتب".
وأضافت: "في البداية لم يكن لدي مشكلة في الاستقطاع، ولكن يشاء الله أن أكتشف أن طفلي التوحدي من ذوي الاحتياجات الخاصة؛ ويحتاج إلى عناية من نوع خاص، ورحلة علاجه مكلفة للغاية".
وقالت: "المساعدة الشهرية فقط ألف ريال، لكن يعلم الله أني أضطر للاستلاف شهرياً أضعافها بحثاً عن علاج، ولاسيما أن معاناة التوحد تتضاعف في الطائف تحديداً؛ بسبب ضعف الخدمات".
وقالت: "زوجي موظف، لكنه يعاني الديون أيضاً، التي تقارب نصف مليون ريال، وابني الآن بحاجة لغُرف أوكسجين ومراكز متقدمة قد تساعده في التركيز أو تعديل سلوكه".
وأضافت: "من هنا كان لا بد لي من البحث عن حل؛ فلجأت إلى البنك مُطالبة بإعادة الجدولة وتخفيض الأقساط، لكن تعبت من مماطلة البنك وتلاعبه بأعصابي؛ فالفرع يُحيلني للإدارة، والإدارة تُخبرني بأنها مسؤولية الفرع".
وأوضحت أنها أرسلت فاكساً من خلال الفرع، وبعد فترة أخبروها بأنه لم تتم الموافقة، وهددوها بسحب المنزل منها، الذي حصلت عليه ضمن التمويل الذي حصلت عليه.
وما زالت ترفع وتُطالب، وآخر طلب كان برقم 6129748، ومنذ تقريباً شهرين وهي تتابع المعاملة، وصعد الطلب ست مرات، وفي كل مرة يخبرونها بأن الرد سيكون خلال 72 ساعة، وإلى اليوم لا جديد سوى أن أحد الموظفين أخبرها بأنه رغم ظروفها لن يهتم البنك بالرد، وأنه بوصفه موظفاً لن يستطيع تقديم أية خدمة لها؛ لأن موضوعها بيد الإدارة.
وقالت: "هل أترك علاج ابني أم أستمر في رفع معاملات مصيرها التهميش والإهمال؟ فابني يضرب نفسه، والدم يسيل من وجهه، وأنا لا بد أن أسابق الزمن من أجل الوقت؛ فهو ليس في صالح ابني".

الرياض" في مهمة استقصاء الحقيقة بين دهاليز أحياء عشوائية تحولت إلى أوكار للمخالفين

العيب فينا..!خادمات أفريقيات على الرصيف والمواطن السلبي" يؤويهن ويشغلهن ب عمولة"200 ريال!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ- 7 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/07/article824005.html

الرياض، تحقيق - أسمهان الغامدي، حسنة القرني

أحياء عشوائية يقطنها عمالة وافدة متخلفة، غالبيتها من جنسيات "إفريقية"، ولا يحتاج فيها مسؤولو الجوازات والجهات الأخرى إلى بلاغ رسمي كي يجدوا أوكارهم؛ فهم يتواجدون على جانب الطرقات، وأمام أعين الجميع، ويستوطنون بيوت مواطنين سلبيين يتم فيها إيواؤهم وتشغيلهم مقابل مبالغ مادية، وبتشجيع ومباركة منّا عندما نقبل تشغيلهم داخل منازلنا، على الرغم من علمنا بعدم مشروعية ذلك.

واستغلت العمالة "الإفريقية" النسائية العباءة و"البرقع" لتخفي به ملامحها؛ بهدف التضليل والتحايل، حتى تتمكن في النهاية -وهي مطمئنة- من إقناع أهل الخير على جانب الطريق بعوزها، وقد يسعفها على ذلك محاولة جيّدة لتقليد بعض اللهجات المحلية، فيظن السامع للوهلة الأولى أنّ هؤلاء النسوة سعوديات؛ ممن يقفن عند إشارات المرور، ويقطعن الشوارع ركضاً في سبيل الحصول على لقمة عيش، ويعرضن خدماتهن لتشغيل خادماتهن في البيوت، لكنّ تلعثم وعجز ألسنتهن عن نطق بعض الحروف العربية يكشف زيف ادعائهن، ويزيل اللثام عن العديد من المخالفات التي تنظمها مجموعات من العمالة "الإفريقية"، التي اتخذت من تجارة الخدم مهنة، ومارسات سلوكيات مشينة في ظل أزمة الخدم في البلد.

"الرياض" توجهت إلى الأحياء العشوائية في جنوب وغرب العاصمة، ورصدت آلية عمل المتخلفين هناك، فكان التحقيق التالي:

تسول المساعدات

ما إن وصلنا إلى "حي العود" كأول محطة؛ وجدنا العديد من النساء المتربعات على الأرصفة بانتظار عروض فرص عمل من المواطنين والمواطنات، بينما أطفالهن يترقبون الإشارة المرورية حتى تضيء باللون الأحمر، معلنة صفارة البدء بالركض للتسول بين السيارات، على الرغم من حملات مكافحة التسول المتواضعة، حيث يأتي بعض من يريدون الخير ومعهم مساعدات عينية، فيتم توزيعها عند الإشارات المرورية، وبعض الأطفال والنساء ما إن يرى ويتنبه بأنّ السيارة القادمة محملة بالمساعدات؛ حتى ينطلق بسرعة مسابقاً الجميع للحصول على نصيبه منها، وإن عرض حياته والآخرين لخطر الدهس تحت العجلات.

عروض خدمات

اقتربنا من مجموعة من العاملات الأفريقيات اللاتي اشترطن علينا (2500) ريال في الشهر وعمولة (200) ريال، حتى يقبلن بالعمل، فوافقنا كي نستطيع التحدث معهن، وحاولت إحدى العاملات إيهامنا بأنّها مواطنة؛ بإظهارها لإثبات مصور يثير التساؤل والفضول حول آلية حصولها عليه، لتعرض علينا قدرتها على توفير عشر خادمات من الجنسيات الإفريقية، مشترطةً أن ندفع لها عمولتها قبل الحصول عليهن، والبالغة (200) ريال عن كل عاملة، إلى جانب أنّ العاملة لا علاقة لها بالطبخ، وإنما تهتم فقط بأعمال التنظيف!

وبينما نحن نتعاطى الحديث معها؛ إذا بشاب سعودي يقف خلفنا بسيارته، ويسأل عمّا إذا كنا نبحث عن خادمات، وأنه يستطيع أن يوفر لنا أي خادمة من جميع الجنسيات "الإفريقية" مقابل (1800) ريال، وعمولة (200) ريال، موضحاً

أنّهن لا يملكن إقامة رسمية، ولا يقضين اليوم كاملاً في المنزل، فبعد الساعة الثامنة مساءً يعدن لمنازلهن، ويأتين لنا في صباح اليوم التالي، وعند سؤالنا له عن آلية جلبهن تظاهر بانشغاله باتصال!

ترويج وتستر

ويشارك بعض المواطنين ممن امتهنوا تشغيل الخدم بترويج أرقام الخادمات من العمالة الأفريقية، والتي اعتاد الحصول عليها من خلال وقوفه عند إشارات المرور بالقرب من أماكن تواجدهم؛ فيحصل على أرقامهن بعد الاتفاق معهن على تشغيلهن كخادمات في البيوت، وبذلك يتمكن من الحصول على قائمة طويلة تمكنه من توفير الخادمات لعملائه الدائمين بأسرع وقت، ويأتي ذلك في ظل تكثيف وزارة الداخلية ووزارة العمل ضد مخالفي نظام الإقامة والعمل؛ مما يصادق على أقوال بعض النساء السعوديات اللاتي أكّدن على إسكانهن للعاملات الإفريقيات داخل بيوتهن؛ نظير الحصول على بعض المال، متذرعات بالحاجة والفقر، غير مدركاتٍ لمخاطر وجود هذه العمالة داخل بيوتهن، مع جهلهن التام بعقوبة التستر.

مجموعات صغيرة

ولا يعدم الناظر من سكان أو زوار "حي العود" رؤية نساءٍ جلسن بين ممرات البيوت الضيقة في مجموعات صغيرة، لا يتجاوز عدد أفراد الواحدة عن سبع نساء، ولا ينقصن عن ثلاث، عدا امرأتين كنّ يجلسن مستندات على حائط أحد المباني المدرسية من الخلف، وتحت أشعة الشمس في انتظار من يتصدق عليهن! إحداهن كانت تعرض للمارة بإلحاح غريب رغبتها في العمل كخادمة منزلية بأي أجر، مؤكّدةً قدرتها على العمل من الساعة السابعة صباحاً، على أن يتم إعادتها لبيتها قبل الساعة السابعة مساءً، متذرعةً -رغم عدم سلامة لهجتها- بأنّها امرأة سعودية، ولا تستطيع أن تتأخر أكثر من ذلك، مبررةً سبب طلبها الملح في العمل كخادمة لتعرضها أثناء انتظار الصدقات والهبات إلى الأذى؛ مما دفع والدها إلى الوقوف بالقرب منها بهدف حمايتها، حاملاً معه ما يثبت -على حد زعمه- بأنّه سعودي الجنسية، من خلال إبرازه "صورة" لبطاقة هوية وطنية خاصة به ويبدو أنها مزورة!

مواطنة تؤويهن!

وتوجهنا في اليوم التالي إلى "حي الشميسي" و"حي الجرادية"، وبداخلنا حزمة من التساؤلات عما ينتظرنا من مفاجآت في تلك الأحياء العشوائية، حيث رأينا مجموعة من السعوديات يفترشن عتبة إحدى البيوت ويتناولنا قهوة الضحى، وسألناهن عن إمكانية وجود عاملات منزليات بالشهر، فتطوعت إحداهن لإيصالنا إلى أماكن تواجدهن، حيث كانت أعدادهن كبيرة يتوزعن على امتداد شارع طويل كجماعات، ورفضت إحدى العاملات من الجنسية الأفريقية الحديث معنا، مبيّنةً أنّ السيدة السعودية المسؤولة عنهم نائمة الآن، مشيرةً إلى أنّها إذا عادت ستوفر ما نحتاجه.

وامتعضت جماعة أخرى من العمالة الأفريقية منّا، وقد حاولنا جاهدين كسب ثقتهن، وأننا لسنا من الجوازات، فسألت إحداهن عن الجنسيات التي نريد؟ والفترة التي نرغب بها؟ وهل هي باليوم أو الشهر أو الأسبوع؟ مشترطة علينا أن لا يقل راتبها عن (2200) ريال، بالإضافة إلى عمولة (200) ريال لصاحبة المنزل السعودية التي تؤويهن، موضحةً أنّها ليست الوحيدة التي تسكن معها، حيث أنّها وتسع عاملات يقطن في المنزل نفسه، ويدفعن ثمن طعامهن وسكنهن من العمولة التي تحصل عليها صاحبة المنزل.

دور إيواء

وكانت السيدة السعودية التي تطوعت لإيصالنا إلى أماكن تواجد العاملات ترافقنا مشياً على الأقدام، وخلال الطريق كانت تتحدث عن العاملات الإفريقيات واستيطانهن في حي "الشميسي" والاعتياد على وجودهن رغم خطورتهن، وأنّ غالبية السيدات السعوديات اللاتي يفتحن بيوتهن سكناً لهذه العمالة بسبب الإيجارات المرتفعة للبيوت الشعبية، والتي تصل إلى (12500) ريال في السنة، وهنّ في الغالب من الأسر المحتاجة التي لا يكفيها مرتب الضمان الاجتماعي، فتضطر لفتح بيوتها لاستضافة هذه العمالة مقابل عائدٍ مادي، دون قصد منهن بخيانة وطنهن بالتستر على العمالة المتخلفة!

يقظة وإدراك

وبهذا أنهينا جولتنا الاستكشافية عن أماكن تواجد العمالة السائبة في أربعة أحياء عشوائية على مدى يومين متتاليين، واستطعنا معرفة أسباب تستر بعض السعوديين عليهن وإيوائهن، رغم عدم شرعية وجودهن؛ مما يوحي بضعف تطبيق العقوبة على المتسترين، كما أنّ هناك عمالة يقظة تتمتع بوعي وإدراك مكتسب من واقع ممارستها للعديد من الأنشطة غير المشروعة، حيث أدى ذلك إلى حرصها الشديد، كذلك بعض العمالة لديها أسلوب تتقصى فيه من يدخل الحي الذي تسكن فيه؛ خوفاً من الوقوع في شباك حملات وزارة الداخلية هذه الأيام ضد مخالفي نظام الإقامة والعمل.

فزع «أسمهان»

اقتربت الزميلة "أسمهان الغامدي" من عتبة أحد المنازل في حي الصالحية، حيث تتواجد سيدة ترتدي قفازات وجوارب صوفية، وحرصت على تغطية عينيها بشكل كامل-، وسألتها عن إمكانية توفير عاملات منزليات، فلم تجب متحججة بأنّها مريضة ولا تستطيع الكلام أو الوقوف، وبعد إلحاح تحركت من مكانها، كما تحركت معها عباءتها؛ لتتفاجأ الزميلة "أسمهان" بأنّه رجل يحاول تمثيل دور امرأة، فابتعدت عنه مفزوعة إلى حيث سيارة السائق المرافق معها؛ ليقف الرجل بشكل طبيعي موجهاً لها كلمات لم تعيها جيداً، وغادرت المكان قبل أن تكمل التحقيق في حي الصالحية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مساع لاستقطاب أكاديميين وباحثين للقضاء

دوائر للأحداث والفتيات في المحاكم الجزائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ- 7 ابريل 2013م
http://www.aleqt.com/2013/04/07/article_745316.html

«الاقتصادية» من الرياض

ينظر المجلس الأعلى للقضاء في دراسة مقدمة من الإدارة العامة لشؤون المحاكم، لإنشاء دوائر خاصة بقضايا الأحداث والفتيات في المحاكم الجزائية. وأوضح الشيخ سلمان بن محمد النشوان الأمين العام والمتحدث الرسمي باسم المجلس، أن المجلس الأعلى للقضاء بدأ أمس اجتماعاته التي تستمر لعدة أيام برئاسة الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وبحضور أعضاء المجلس. ومن المقرر أن يناقش المجلس عدداً من الموضوعات ذات الصلة بالشؤون القضائية، والنظر في ترقيات القضاة وتقارير الكفايات، ومواضيع التعيين والندب والنقل، إضافة إلى التقارير الواردة من الإدارة العامة للتفتيش القضائي.

وقال النشوان إن جدول أعمال الاجتماعات تضمن عدداً من الموضوعات، منها: النظر في الدراسة المقدمة من الإدارة العامة لشؤون المحاكم لإنشاء دوائر خاصة بقضايا الأحداث والفتيات في المحاكم، ودراسة تعديل قواعد نقل قضاة محاكم الاستئناف وقضاة محاكم الدرجة، والنظر في الدراسة المقدمة من الإدارة العامة للمستشارين بخصوص قضايا العنف الأسري، والنظر في اعتماد الخطة التدريبية لأصحاب الفضيلة القضاة للعام الحالي، ودراسة تفريغ الملازمين القضائيين للدراسة في المعهد العالي للقضاء قبل الملازمة، ودراسة مدة الملازمة وسنة التجربة والنظر في مشروع قواعد المفاضلة بين المعينين حديثاً في التوجيه للمحاكم، وكذلك النظر في الدراسة المقدمة من الإدارة العامة لشؤون المحاكم لتقييم الدوائر الإنهائية في المحاكم العامة.

وفي ختام تصريحه سأل الشيخ النشوان، الله تعالى أن يوفق أصحاب المعالي والفضيلة رئيس وأعضاء المجلس لكل خير، وأن يعينهم لتحقيق تطلعات ولاة الأمر وفقهم الله في تطوير مرفق القضاء.

وفي سياق ذي صلة، يسعى المجلس الأعلى للقضاء إلى استقطاب عديد من الأكاديميين من الباحثين العلميين والمستشارين الشرعيين ممن تتوافر فيهم شروط شغل الوظيفة القضائية ليكونوا قضاة، وفق ما يسمح به نظام القضاء عن طريق الأعمال القضائية النظيرة وهو في نظام القضاء السابق، غير أن مجلس القضاء الأعلى سابقاً لم يفعل هذا الخيار، مما راكم من زيادة الحاجة لكفاءات قضائية متميزة تضاف للكفاءات الحالية.

وأشار المجلس الأعلى للقضاء إلى أن المجلس يعكف حالياً على فرز عديد من الترشيحات التي وردته خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وخاصة من وجهت لهم الدعوة بالترشيح من أعضاء هيئة كبار العلماء أو من عمداء كليات الشريعة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بتكلفة 25 مليون ريال

تحويل مستشفى أهلي إلى متخصص للعيون يخدم الفقراء

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ- 7 ابريل 2013م
http://www.aleqt.com/2013/04/07/article_745318.html

أمل الحمدي من جدة

في خطوة جديدة، ينتظر تحويل مستشفى عام للقطاع الخاص إلى مستشفى متخصص للعيون يخدم الفئات المحتاجة لمن لا يملكون قيمة العلاج بالمستشفيات المتخصصة بتكلفة تبلغ 25 مليون ريال ومساحة 20 ألف متر مربع ، بالتعاون مع جمعية إبصار الخيرية والجمعية الطبية الخيرية في جدة.

وأوضح المهندس صبحي عبد الجليل بترجي (رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية الطبية، عضو لجنة الاستثمار وتنمية الموارد المالية بإبصار، خلال اجتماع جمعية إبصار مع الجمعية الطبية الخيرية وخدمة الإعاقة البصرية أمس الأول لبحث سبل التعاون وإيجاد موارد مالية وتخطيط طرق تمويل برنامج مكافحة العمى التي تنفذه جمعية إبصار للمعوقين بصرياً ومرضى العيون من الفقراء والمساكين، أنه أنهى جميع الدراسات والتصاميم والإجراءات الرسمية لتحويل مستشفى عام كانت تعتزم مجموعته إنشاءه في العاصمة المقدسة إلى مستشفى متخصص بالعيون يخدم الفئات المحتاجة التي لا تمتلك قيمة العلاج في المستشفيات المتخصصة بالتعاون بين جمعيتي إبصار والطبية الخيرية.

وأشار بترجي إلى أهمية مثل هذه المستشفيات التي ستخفف مستقبلاً على الجمعيتين وتوحد جهودهما فيما يخص برامج العلاج الطبي للإعاقة البصرية، وطرح عدة أفكار وخطط لتنمية موارد مالية للجمعية، متفائلاً بأن تحقق هذه الأفكار والخطط النتائج المتوقعة في ظل متابعة الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود وأعضاء الجمعية لتنمية موارد مالية مستدامة للجمعية.

وطالب محمد توفيق بلو، أمين عام جمعية إبصار مستشفيات القطاع الخاص، خاصة المستشفيات المتخصصة بتوفير العلاج الطبي المجاني أو تخفيض تكلفة العلاج سيمكن الجمعيات الصحية والخيرية من تقديم خدمات لمستفيديها ومساعدة المجتمع بأن يكون أفضل صحيا.

من جهته، أشار جميل مرزا رئيس اللجنة إلى استضافة الجمعية الطبية الخيرية لهذا الاجتماع للبدء في اتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل خدمة التبرع للجمعية من خلال قنوات الإعلام الرسمية، وتطوير الموقع الإلكتروني لجمعية إبصار، إضافة إلى تنفيذ شراكة خيرية بين جمعية إبصار والجمعية الطبية الخيرية لإنشاء مستشفى خيري للعيون في مدينة العاصمة المقدسة لمكافحة العمى، دعماً لمرضى العيون من الفقراء والمساكين، وتنفيذ حملة التبرعات لجمعية إبصار التي بدأها الرئيس الفخري للجمعية بتبرعه بنصف مليون ريال أعادت تشغيل برنامج مكافحة العمى، إضافة إلى التعاون مع إحدى شركات التأمين الكبرى لفتح برامج علاجية تأمينية لمستفيدي إبصار من المعوقين بصرياً، وأخيراً تأييد تبرع المهندس صبحي بترجي بتنفيذ التصاميم اللازمة لإنشاء قرية إبصار الخيرية.

يذكر أنه سيتم تنظيم مؤتمر صحافي خلال الأيام المقبلة برئاسة الدكتور أحمد محمد علي سيكشف من خلاله المزيد من التفاصيل عن مشروعي مستشفى إبصار والخيرية الطبية لمكافحة العمى لدى المحتاجين وقرية إبصار.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

خلال اجتماع مجلس الخدمات الصحية

إعداد نظام لأخلاقيات المهن الصحية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ- 7 ابريل 2013م
http://www.aleqt.com/2013/04/07/article_745321.html

«الاقتصادية» من الرياض

استعرض اجتماع مجلس الخدمات الصحية الـ 65 في مقر الأمانة العامة لمجلس الخدمات الصحية إعداد نظام لأخلاقيات المهن الصحية، كما أقر المجلس إلزام القطاعات الصحية بالإبلاغ عن حالات زراعة الأعضاء، التي تتم خارج المملكة بطرق غير نظامية.

كما درس المجلس الذي ترأسه الدكتور عبد الله الربيعة وزير الصحة الورقة المقدمة من الأمانة العامة لمجلس الخدمات الصحية حول إنشاء مراكز صحية وطنية للمساهمة في صنع السياسات الصحية وصنع القرار من خلال ما تقدمة من بحوث علمية ومنهجية.

وأوضح الدكتور يعقوب المزروع الأمين العام للمجلس أن المجلس أقر تشكيل فريق عمل من استشاري الحروق والتجميل لدراسة الحاجة إلى الأسرة المخصصة لمعالجة الحروق والعدد المتوافرة حالياً والاحتياج المتبقي لكل منطقة في المملكة وتكليف اللجنة الوطنية لطب الطوارئ التابعة للمجلس بدراسة موضوع الحالات الطارئة وأسلوب التعامل معها من قبل كل مقدمي الخدمة الصحية.

وأضاف الدكتور المزروع أن المجلس وافق على تكليف مجموعة من الخبراء من القطاعات الصحية المختلفة لتولي إعداد نظام لأخلاقيات المهن الصحية، وذلك تنفيذاً للأساس الاستراتيجي الثاني عشر من استراتيجية الرعاية الصحية في المملكة، التي صدرت بقرار من مجلس الوزراء، موضحا أن المركز يهدف إلى دعم الخدمات الصحية المقدمة من الجهات الصحية في المملكة عبر دعم النواحي الأخلاقية وتطويرها في الممارسة الصحية أثناء العمل من أجل تقديم رعاية صحية متكاملة وآمنة.

وقال الأمين العام للمجلس إنه تم في الاجتماع الاتفاق على إلزام مقدمي الخدمة الصحية بإبلاغ المركز السعودي لزراعة الأعضاء عن حالات زراعة الأعضاء، التي تتم خارج المملكة في مراكز غير معترف بها، وذلك حتى يتم إبلاغ منظمة الصحة العالمية عن طريق وزارة الصحة بالأماكن، التي تمت فيها الزراعة لوضع حد لعمليات الزراعة، التي تتم خارج المملكة بطرق تفتقر إلى المعايير الطبية المطلوبة وتتم بشكل غير قانوني، ما يؤدي لإصابة المرضى بمضاعفات تعرض حياتهم للخطر والتأكيد على قيام المركز السعودي لزراعة الأعضاء بحملة توعوية للمجتمع بأهمية موضوع التبرع بالأعضاء.

وأوضح الدكتور يعقوب المزروع أن المجلس درس الورقة المقدمة من الأمانة العامة لمجلس الخدمات الصحية حول إنشاء مراكز صحية وطنية، التي تعتبر مراكز للتميز في مجال الصحة لتقديم المشورة، فيما يتعلق بتلخيص البراهين، التي تعضد السياسات الصحية وصنع القرار والأدلة التوجيهية للممارسات السريرية والبحوث في المجالات ذات الأهمية للصحة العامة وبناء القدرات في منهجية البحث العلمي والممارسة الصحية المبنية على البراهين.

لجنة نفسية: 50 في المئة من الطلبة تعرضوا لـالعنف المدرسي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ- 8 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/501020

جدة - «الحياة»
أعلنت اللجنة النفسية في الغرفة التجارية الصناعية في جدة عن تعرض نحو 50 في المئة من طلاب وطالبات المدارس في السعودية للعنف المدرسي، مشددة على ضرورة إنشاء محاكم تربوية لمعالجة قضايا العنف المدرسي، ومساعدة الجيل الجديد على إبراز إبداعاتهم من دون إرهاب أو تعنيف.
وكشفت الندوة التي نفذتها اللجنة النفسية في غرفة جدة أمس، التي حظيت بمشاركة نخبة من الاستشاريين النفسيين عن دراسة أجراها الدكتور عصام الدسوقي من كلية التربية في جامعة الملك عبدالعزيز أثبتت أن نحو 50 في المئة من المشكلات السلوكية بين طلاب المدارس تعود إلى التعنيف الذي يتعرضون له، الأمر الذي جعلها تتحول إلى ظاهرة تتفاقم مع الأيام نتيجة مشاهد العنف التي تبثها وسائل الإعلام التي تدخل البيوت من غير استئذان.
وأكد رئيس اللجنة النفسية الدكتور مسفر المليص أن الهدف من الندوة هو إلقاء الضوء على مشكلات العنف في المدارس وكيفية اكتشافها وعلاجها، إضافة إلى دور الطفل المستقبلي في المجتمع وأهمية تمتعه بالصحة النفسية حتى يستطيع ممارسة دوره بشكل فعال ومفيد للمجتمع، والتطرق إلى بعض السلوكيات التي تولد العنف لدى الأطفال.
وأضاف «سجلت المدن الكبرى في السعودية بحسب الدراسة، حالات تجاوزت نحو 200 حالة عنف مدرسي العام الماضي، وتبين أن الطالب يحتاج إلى معاملة نفسية متفهمة من معلمه لترسيخ الاحترام بينهما، إضافة إلى أن أولياء الأمور أمامهم مسؤولية كبيرة في تقدير دور المعلم الرئيسي في بناء المجتمع».
وأوصت الندوة بضرورة إنشاء محاكم تعليمية قادرة على الحد من العنف في المدارس، وتدريب المرشدين والمرشدات على كل جديد في المجال التربوي والنفسي، مؤكدة أن ظاهرة العنف موجودة منذ أعوام طويلة في كل المجتمعات، بيد أن التغييرات التي اعترت البيئة الاجتماعية في الآونة الأخيرة أفقدت بعض أولياء الأمور الوعي التربوي، ما جعلهم يشجعون أبناءهم على العنف.
وأشارت إلى أن ظاهرة العنف في المدارس تتنامى، وأن أسباب ذلك تعود إلى بيئة الطالب وشخصية المعلم، إذ يختلف طلاب الماضي عن الطلاب الحاليين، فالمعلم في نفوس أولئك كانت له هيبة ومكانة كبيرة، حتى في المجتمع الذي يعيش فيه، مبينة أن الدور الأمني ضروري ومطلوب لوقف مثل هذه الظواهر الدخيلة على المجتمع بالصورة التي تعيد الأمن وتحفظ حقوق الجميع.

فقيه: مهلة العمالة المخالفة" فرصة للجادين.. ونسهّل تصحيح أوضاعهم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ- 8 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/501029

الرياض – «الحياة»
أكد وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه أن توجيه خادم الحرمين الشريفين بإعطاء مهلة للعاملين والمخالفين لنظام العمل والإقامة لتصحيح أوضاعهم فرصة مواتية للجادين لتصحيح أوضاعهم، إذ لا مبرر لبقاء العامل مع صاحب عمل آخر أو لحسابه الخاص في مخالفة صريحة لنظام العمل، أو بقاء العامل من دون تجديد أوراقه الرسمية بما يتفق مع الأنظمة المرعية في المملكة، لافتاً إلى أن الوزارة ستسهل تصحيح الأوضاع.
وأشار في تصريح صحافي إلى أن عدم تجديد رخص العمل والإقامات ربما يكون لسبب يعود للعامل نفسه أو لوقوع صاحب العمل في النطاق الأحمر أو في النطاق الأصفر لمن أمضوا ستة أعوام لدى صاحب العمل ولم يقم بتعديل نطاقه، وبالتالي عدم قدرته على تجديد رخص العمل لهؤلاء، لافتاً إلى أن فترة التصحيح ستكون ذات فوائد كبيرة للجادين في سوق العمل، إذ ستمكن المنشآت في النطاقين الأخضر والممتاز من الاحتفاظ بعمالتها، وأيضاً القدرة على الاستفادة من العمالة المتوافرة في السوق لدى المنشآت غير القادرة على تصحيح أوضاعها، موفرين بذلك تكاليف الاستقدام من الخارج مع توفر خبرات في السوق، مما سيكون له أثر فعال في تصحيح سوق العمل من خلال تقليص الاستقدام وتعديل أوضاع العمالة في الداخل.
وأضاف أن الحملة التصحيحية ستساعد السوق في زيادة نسب التوطين، إذ ستلجأ المنشآت في النطاقين الأحمر والأصفر إلى رفع نسب التوطين لديها تفادياً للعقوبات، وكذلك ستدفع تلك المنشآت في النطاقين الأخضر والممتاز التي ستستقبل عمالة جديدة لرفع نسب التوطين لديها من خلال توظيف عدد أكبر من السعوديين لتفادي النزول إلى النطاقات غير الآمنة، موضحاً أن متابعة المخالفين وتطبيق العقوبات سيساعد في فتح فرص عمل للسعوديين للعمل لحسابهم الخاص في النشاطات التجارية بعد القضاء على المنافسة غير النظامية لهم في السوق.
وقال: «إن الإجراءات التفتيشية التي تنفذها وزارة العمل واضحة وتستهدف مخالفات معروفة ويعلم بها المخالفون، وليسوا في حاجة إلى تعريفهم بتلك المخالفات من جديد»، وفي ما يتعلق بالتعديل الأخير الذي طاول المادة (39) من نظام العمل، أضاف: «أصل المادة موجود لم يتغير وهو (لا يجوز - بغير اتباع القواعد والإجراءات النظامية المقررة - أن يترك صاحب العمل عامله يعمل لدى الغير، ولا يجوز للعامل أن يعمل لدى صاحب عمل آخر، كما لا يجوز لصاحب العمل توظيف عامل غيره)، وأن التعديل الذي طاول المادة ذاتها تعرض لتنظيم العمل بين وزارتي العمل والداخلية والتنسيق بينهما في ما يتصل بالتفتيش على منشآت القطاع الخاص، أو ضبط العمالة المخالفة، ولم يتطرق التعديل لبنود المادة الموجودة بالفعل ضمن مواد نظام العمل المعمول به حالياً».
وتابع: «المملكة تثمن جهود كل عامل وافد على أرض المملكة أسهم في مسيرة التنمية، ولكنها تؤكد في الوقت نفسه أن ذلك يجب أن يتم وفق احترام للأنظمة المرعية في البلاد»، وأهاب وزير العمل في ختام تصريحه بأصحاب العمل والعمال بالاستفادة من المهلة التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين والمبادرة بتصحيح أوضاعهم، لافتاً إلى أن الوزارة ستسهل تصحيح الأوضاع، مناشداً الجميع التعاون لما فيه مصلحة سوق العمل ومصلحة البلاد.

أعضاء انتقدوا تدني إنجاز مشاريع وزارة الحج

الشورى يعتمد إطلاق مركز وطني لحماية البنية التقنية والمواقع الإلكترونية من الاختراق

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ 8 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130408/Con20130408588187.htm

فارس القحطاني (الرياض)

انتقد أعضاء بمجلس الشورى أمس، تقرير وزارة الحج، مشيرين إلى أنها لم تقدم أي إنجازات، بل قدمت العديد من المشكلات والمعوقات التي تواجهها نتيجة نقص الكوادر البشرية، وإنجازها للمشاريع متدن، لم تتجاوز نسبة المنجز في بعضها 18 في المائة.

وقارن عضو المجلس الدكتور عيسى الغيث الفرق بين تنظيم موسم الحج كل عام وما يعتريه من نقص في الخدمات ومشكلات تتعلق بالحملات ومقارها وغيرها من المشكلات التي يشهدها موسم الحج، وبين تنظيم كأس العالم كل أربع سنوات من قبل دول ليس لديها خبرة تراكمية في إدارة الحشود، كما لدى المملكة عبر سنوات طويلة وفي كل عام، مشيرا إلى أن هذه الخبرة لم تسعف في تقديم خدمات أفضل للحجاج، إضافة لما يعتري الحج كل عام من مشكلات سواء من قبل الحجاج المخالفين أو الحملات.

وطالب الغيث أن تفرض وزارة الحج على نفسها غرامة مالية تتمثل في حسم 1% من قيمة عقود حملات الحج في حال تأخر الوزارة في تسليم الأراضي للحملات والمواقع.

وتساءل العضو الدكتور عبدالرحمن العطوي عن سبب عدم معالجة اللجنة لقضية معالجة السعة الاستيعابية لمشعر منى مع الوزارة من خلال توصياتها على التقرير، مطالبا بأن تكون حملات حج الداخل من السعوديين، وربط المقيمين بدولهم للحصول على تصريح حج.

وقالت العضو الدكتورة فدوى أبو مريفة بأن يتم تحديد معتمري الخارج حفاظا على سلامة المعتمرين والزوار، لافتة إلى أن زيادة المعتمرين 28 % عن العام الماضي للتقرير لا يمثل إنجازا.

وطالبت العضو الدكتورة لطيفة الشعلان، اللجنة بإدراج توصية في تقريرها بتفعيل نظام الجزاءات ضد الحجاج غير النظاميين.

وانتقد عضو المجلس الدكتور عبدالله الحربي تقرير الوزارة فيما يتعلق بالمعوقات ووصفها بـ«أنها كثيرة» وتتمثل في قلة الكوادر من منسوبي الوزارة الرسميين بسبب ضعف الموارد المالية، مشكلات قطار الحرمين وسماسرة العقار في المشاعر المقدسة، مشيرا إلى أن هناك مجاملة بإعطاء تأشيرات الحج والعمرة -على حد قوله- مطالبا بتحديد أعداد الحجاج والمعتمرين حتى تكتمل التوسعة الحالية للحرم الشريف.

وقدمت لجنة الإسكان والمياه أربع توصيات طالبت في الأولى الوزارة بالإسراع في وضع الخطة الاستراتيجية الشاملة للعمل في قضايا الحج والعمرة على مدى الـ 25 عاما المقبلة، طبقا لقرار مجلس الشورى رقم 41/66 وتاريخ 1430/10/8هـ، وأكدت في الثانية على الوزارة إنهاء تسليم مواقع المخيمات للمؤسسات والشركات المقدمة للخدمة بما لا يقل عن شهرين من بداية شهر ذي الحجة، وطالبت في الثالثة بتحسين الخدمات العامة داخل محطات قطار المشاعر ووضع حلول للمشكلات التي واكبت تشغيله في حج عام 1433هـ، وذلك بالتنسيق مع الجهات الأخرى، وطالبت الوزارة بوضع برنامج للإصلاح البيئي داخل المخيمات تلزم به المؤسسات والشركات المقدمة للخدمة.

وأقر المجلس توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وتتعلق بمطالبة الوزارة بإنشاء مركز وطني لأمن المعلومات يعنى بحماية البنية التحتية التقنية والمواقع الإلكترونية من الاختراق، ثانيا على الجهات الحكومية استخدام الشهادات الرقمية التي يصدرها المركز الوطني للتصديق الرقمي التابع لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

ومن الموضوعات التي أقرها المجلس توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن التقرير السنوي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، طالبت فيها الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والعمل على تفعيل دور المختبرات الخاصة بما يمكنها من الانتشار وتعدد التخصصات، وأكدت على الهيئة مواءمة مرافقها بما يمكنها من تشغيل النساء في الأعمال المناسبة وفق التعليمات والأوامر الصادرة بهذا الشأن، وأسقط المجلس التوصية الثالثة للجنة والتي دعت فيها لربط المراجع الداخلي بمجلس الإدارة بدلاً من محافظ الهيئة لمزيد من الاستقلالية وتحقيق حوكمة أفضل.

ووافق المجلس على مشروع النظام الأساسي لمركز مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإدارة حالات الطوارئ.

وأعاد المجلس تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن مشروع قواعد تأمين المصادر الاحتياطية للطاقة الكهربائية بعد مناقشته، وأكدت اللجنة في تقريرها أن المشروع المقدم من قبل الحكومة قد غطى بشكل مناسب ومعقول توفير الحد الأدنى من الاحتياطي من الطاقة الكهربائية الضرورية للمنشآت المهمة والحساسة عند الانقطاع الفجائي للتيار العام وذلك على نفقة صاحب المنشأة، وأشارت اللجنة إلى أن المشروع لم يتعرض لمسؤوليات مقدمي الخدمة حيال توفير قدر معقول من الطاقة الكهربائية الاحتياطية المتنقلة الممكن استخدامها لتغذية بعض الأحمال في حال انقطاع التيار لفترات طويلة.

وأجل المجلس التصويت على تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن مشروع نظام الرعاية الصحية النفسية المعاد دراسته عملا بالمادة 17 من نظام مجلس الشورى نتيجة عطل في أجهزة التصويت والتي من خلالها يشارك العضو بصوته تجاه المقترحات والمشاريع والتوصيات التي تقدم في جلسات المجلس.

وُجدت في جثتها إصابات متفرقة

التحقيق مع أب متهم بتعنيف طفلته حتى الموت

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ 8 ابريل 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130408/Con20130408588179.htm

افتخار باحفين، علي عماشي (جازان)

تحقق شرطة منطقة جازان مع أب متهم بتعنيف طفلته البالغة من العمر سنة واحدة حتى الموت، إلا أنه أفاد في أقواله أنها سقطت من يده على الأسفلت، وما تزال التحقيقات جارية لكشف ملابسات الحادثة.

وتشير المعلومات الأولية إلى أن الطفلة توفيت متأثرة بإصاباتها جراء عنف أسري تعرضت له، حيث وجدت على جثتها آثار وإصابات متفرقة وتهشيم جمجمتها.

وتشير المعلومات أيضا إلى أن الجهات الأمنية وجدت آثار دماء في حوش منزل أسرة الطفلة في إحدى قرى محافظة بيش في منطقة جازان. وأشارت المعلومات إلى وجود خلاف عائلي بين الزوج وزوجته أدى لانفصالهما عن بعضهما، وأن الزوج يعاني من اعتلال نفسي.

وبين الناطق الإعلامي في شرطة المنطقة العقيد عوض القحطاني أن الجهات الأمنية في شرطة محافظة بيش تلقت بلاغا بوقوع حادثة وفاة طفلة، وانتقلت للموقع فرقة من الأدلة الجنائية والمحققين والطب الشرعي، وتمت معاينة الجثة، واتضح أنها تعود لطفلة تبلغ من العمر سنة، ووجدت في جثتها آثار إصابات متفرقة واحتراز بالدم جهة الرقبة وإصابة بالجمجمة، ودماء في حوش المنزل نتيجة نزيف الدم من جسد الطفلة، وتم نقل الجثة إلى ثلاجة الموتى في مستشفى بيش العام والتحفظ على الأب، وجارٍ التحقيق معه.

السجن 3 أشهر للأكاديمي العربي معنف ابنه

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ 8 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130408/Con20130408588476.htm

أيمن الصيدلاني، هاتفيا (المدينة المنورة، اليمن)
أسدلت المحكمة الجزئية في المدينة المنورة أمس، الستار على قضية الأكاديمي معنف ابنه من مطلقته (عادل أيوب سعيد ـ 9 سنوات)، بعد أن أصدرت حكما يقضي بسجن المعنف ثلاثة أشهر نظير ممارسته التعذيب ضد ابنه، الذي غادر أراضي المملكة قبل أسبوعين برفقة خاله بعد أن سمح له بالعيش الى جوار والدته.
وأوضح لـ«عكـاظ» عادل صالح الشامي خال الطفل (عادل)، بأن وكيلهم الشرعي أبلغهم بأن المحكمة الجزئية في المدينة المنورة أصدرت حكما أمس (الأحد) يقضي بسجن والد ابن شقيقته (أحلام) الطفل، ثلاثة أشهر؛ نظير ممارسته شتى أنواع التعذيب ضد ابنه، مضيفا أن أسرته معترضة على الحكم الذي لا يوازي حجم الأضرار التي تعرض لها الطفل، وقال «كان ينبغي أن يكون الحكم مشددا وصارما ويتم تعزيره بسبب أفعاله العدوانية».
وأضاف «غادرت قبل أسبوعين أراضي المملكة وبرفقتي ابن شقيقتي عادل بعد الحصول على موافقة خطية من والده داخل السجن العام الذي يرغب من خلالها تنازل مطلقته عن الحق الخاص من أجل تخفيف العقوبة عليه»، ملمحا إلى أن القضية كلفته خسائر مادية بلغ قدرها حوالي 40 ألف دولار منذ بدايتها، حيث إنه قام ببيع محله التجاري الذي يمتلكه في أمريكا من أجل الحضور إلى المملكة لمتابعة القضية التي كان الحكم فيها مخففا؛ لأن ما قام به والد الطفل عادل لا يقبله لا عقل ولا منطق ـ حسب قوله.
من جهته، بين المحامي القانوني سلطان الزاحم أنه من حق أولياء الطفل المعنف المطالبة من محكمة الاستئناف بتشديد العقوبة خاصة إذا أثبت التقرير الشرعي أن هذه الإصابات التي توصف في مجملها الشروع في القتل، إذ شمل التقرير الطبي أن هذه الإصابات مباشرة من الأب.
وقال «ومن يتفق بأن الوالد لا يقتل بولده هذا لا يؤخذ على ظاهره، فيوجد أراء لفقهاء تقوي قتل الوالد تعزيرا ومن يرى بأنه لا يقتل الوالد بولده فإن هذا في مجمله يكون في القتل حدا ولكنه يوجب قتل الوالد بولده تعزيرا، وقد صدرت أحكام قضائية بذلك، فالشروع في القتل إذا تبث فإنه يستحق سنوات من السجن والأهم أن تسقط ولايته عن هذا الأب باعتبار أن ما فعل بابنه يعد من أعلى مراتب التفريط الذي لا يعد لها شيء نهائيا».
وزاد الزاحم «من حق والدة الابن المطالبة في لائحة الاعتراض وإسقاط الولاية من الأب عن ابنه وحرمانه من زيارته، لأن تصرفات الأب مع الابن يؤكد أن الابن في خطر صريح يؤدي إلى هلاكه».
«عكـاظ» حصلت على التقرير الطبي الصادر من مستشفى النساء والولادة والأطفال بالمدينة المنورة، الذي يوضح بأن الطفل المعنف عادل تعرض إلى نزيف سطحي في الدماغ، نزيف في العين اليسرى وكسر في التجويف الداخلي للعين، وجروح سطحية لا تحتاج إلى تدخل جراحي، جرح يدل على أثر حرق أو كي في رأس الطفل، كدمات متعددة في الوجه حديثة وقديمة، آثار حروق متعددة الحجم والمقاس وحديثة في منطقة الفخذين الأيمن والأيسر، كسر في الذراع اليمنى وتم عمل جبيرة له في مستشفى الملك فهد قبل نقله لمستشفى الولادة.
وكانت «عكـاظ» تابعت القضية منذ حدوثها مطلع الشهر الماضي، ونشرت بأن طالبا من جنسية عربية يدرس الدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة اعتدى على ابنه عادل أيوب سعيد البالغ من العمر تسع سنوات، ما أدى إلى تعرضه لإصابات بليغة نقل على إثرها إلى مستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة لتلقي العلاج.

الإسكان" ترفع إستراتجيتها للجهات العليا.. وتتضمن» فرض الرسوم على الأراضي البيضاء

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ 8 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/08/794763

الرياض – فهد الجهني

تستعد وزارة الإسكان لرفع الاستراتيجية العامة للإسكان للجهات العليا لإقرارها، بعد انتهاء الوزارة من الدراسات اللازمة لها وفقاً لتصريح مدير عام صندوق التنمية العقاري محمد العبداني لـ«الشرق».

وتضمنت الإستراتيجية العامة الجديدة توصيات منها التوسع في توفير الأراضي للمقترضين من صناديق الدولة وإلزام ملاك الأراضي البيضاء بدفع الزكاة وفرض رسوم على الأراضي غير المستغلة، وإقرار خطوات للحد من المضاربة وعمليات التداولات العقارية العالية.

موضحاً أن «محتوى الإستراتيجية وضع بالتعاون مع عدة جهات محلية ودولية، بعد عقد ورش عمل واجتماعات تنسيقية عدة بين هذه الجهات».

وقلل العبداني من النقد الموجه للاتفاقية التي وقّعها الصندوق مع عدد من البنوك السعودية، مثل اشتراط المصارف تحويل الراتب عليها، خاصة أن غالبية المستهدفين بالحلول التمويلية الأخيرة مرتبطون بقروض سابقة مع البنوك، مما يخفض فرص الاستفادة من عمليات الإقراض، مشيراً إلى أن التمويل الإضافي تمت دراسته بدقة، ووجد الصندوق أنه خير مُعين للمواطنين الذين لا يستطيعون شراء منازل بقيمة القرض أو ممن لا يملكون أراضي يقيمون عليها مساكن بقرض الصندوق، ومن أجل ذلك، أتم الصندوق اتفاقية التمويل مع البنوك، التي بالطبع تحرص على استرداد قروضها التمويلية وفق العلاقة التنظيمية التي ترتبط بها مع المواطن»، لافتاً إلى أنه «لا يمكن للصندوق التدخل في هذا الشأن، كما أن الصندوق لا يمكن أن يكون ضامناً لقرض تمويلي اختياري بين مواطن وبنك، فالقرض التمويلي ليس إلزامياً، بل اختيارياً لمَنْ يرغب ويجد في نفسه القدرة على سداده ويوافق على شروط البنك مقدم التمويل».

وشدد العبداني أن «القرض لايباع للحاصلين على قروض عقارية والصندوق لا يقر ذلك على الإطلاق والمسموح ببيعه هو العقار الذي تم إنشاؤه بقرض من الصندوق، ويتم بيعه وفق شروط وضوابط محددة، لا يمكن تجاوزها». وعن توحيد آلية صرف القروض والدفعات، لفت إلى أنه تم توحيد صرف الدفعات، بحيث يتم صرف دفعات القروض بجميع أنواعها خلال ثلاثة أشهر فقط من تاريخ توقيع العقد، على أن يكون ذلك مرتبطاً بنسبة إنجاز المباني التي تحت الإنشاء، كما أن الصندوق وحد أيضاً فترة بداية السداد بأربعة وعشرين شهراً من تاريخ توقيع العقد». وأرجع العبداني أسباب بطء الإعلان عن الدفعات المستفيدة إلى كثافة المتقدمين على الصندوق، الذين يتجاوز عددهم الآن أكثر من مليونين و 300 ألف»، مضيفاً أن «مَنْ تتم الموافقة لهم، سيتم إقراضهم وفق دفعات مبرمجة». وقال: «ما قدمه الصندوق خلال العامين الماليين السابقين يؤكد حجم القروض التي وافق عليها الصندوق».

التعدِّيات"..لصوص" يستخدمون النساء والأطفال» دروعاً بشرية لاحتلال أراضي الدولة

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ 8 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/08/794468

أبها – عبده الأسمري

يلجأ عديد من المحدثين والمتعدين على أراضي الدولة إلى حيل احترافية، ووسائل حديثة للتمويه والتضليل على لجان التعديات من خلال استخدام النساء والأطفال دروعا بشرية أمام اللجان لاستدرار العطف ووضع قرار اللجان في حكم المؤجلات بل والمعطلات في «حكم تفكيرهم «،وباتت التعديات من أكبر عوائق التنمية في المملكة، وتسجل لجان التعديات المنتشرة في إمارات المناطق والمحافظات تعديات بشكل شبه يومي تطال أراضي الدولة من مخططات حديثة، ومواقع مهيأة لمشاريع تنموية وحدائق عامة، وأماكن تمتلكها الوزارات وقد انعكست التعديات على تأخير إقامة عدد من المشاريع بسبب معاملات إزالة المباني والأحواش والأشجار والحرث الذي يطال المواقع الحكومية وغير ذلك من أساليب الاستيلاء أو التعدي أو ما يعرف باللفظ الدارج «وضع اليد « على موقع ما. وفي جدة التي تعد من أكبر المحافظات في المملكة عرضة للتعديات وصلت التعديات على الأراضي الحكومية بعد «الكارثة « 50 مليون متر مربع، وأكد رئيس لجنة التعديات ومراقبة الأراضي في محافظة جدة المهندس سمير باصبرين « أن لجنته ستكون بالمرصاد لأي محدثين» واصفا إياهم بلصوص الظلام الذين يلجأون إلى التعدي والإحداث في أراضي الدولة ليلا وفي الإجازات الأسبوعية مبينا أن لجنته واجهت هذه الحيل بعمل موظفين على مدار الساعة وخارج الدوام وفي الإجازات لرصد التعديات التي أثبتت التقارير الميدانية أن 90% منها تتم خلال الإجازات وفي جنح الظلام.

دروع بشرية

وقال باصبرين «إن حيلة وضع النساء أمام معدات الإزالة من أبرز الحيل حيث إن المتعدين والمحدثين عادة ما يهربون من مواقع الإزالة و يوعزون لعائلات من النساء والأطفال ليكونوا دروعاً بشرية أمام اللجان ومجابهة لذلك تم توظيف مندوبات ومراقبات من النساء يقمن بمباشرة التعديات التي عادة ما يكون طرفها نساء وهن يعملن في اللجنة ونستعين بهن في مباشرة هذه التعديات كي نقوم بإزاحة النساء من أمام مواقع التعديات وسيتم الاستعانة بسجانات إذا دعت الحاجة من جهات الأمن».

أسماء مشاهير

وأضاف باصبرين «أن هناك قائمة بأشهر المحدثين في أراضي الدولة حيث إن بعضهم يلجأ إلى الاستعانة بأسماء تجار مشهورين ليبيع أراضيَ ليست مملوكة له أو من خلال أوراق موقعه بأسماء وهمية كي يستدرج راغبي الشراء من قليلي الخبرة الذين تمرر عليهم هذه الحيل بعد تأكيد بعضهم أن عائلته تقيم في منزل أو غير ذلك ليسيل لعاب الباحثين عن أرض رخيصة الثمن مبيناً أن بعض المتعدين يوفرون أرقاما لجوالات مخصصة بغرض بيع الأراضي غير مملوكة لهم على آخرين مضيفا أن اللجنة عادة ما تجد لوحات مذيلة بأرقام مجهولين، وبعد التأكد من هوية اللجنة يهرب المحدث إلى وجهة غير معلومة.

إعاقة المشاريع

وأوضح با صبرين أن أبرز التعديات التي تم ضبطها في جدة كانت على مشروع مدينة جامعية شمال مدينة جدة وتعديات أخرى طالت حوالي 36 موقعا على الطريق الدائري في جدة ووقفت عائقا أمام مشروع لوزارة النقل في المدينة وأخرى طالت عدة مواقع لمشاريع حكومية ، وأضاف» أن التعديات قد أعاقت أجزاء من مشاريع حكومية و تم تأخير غير مبرر لمشاريع لمدة سنوات بسبب التعديات وهناك عدد من المواطنين امتهنوا التعديات على أملاك حكومية بوسيلة احترافية هي

حرث الأراضي وإيهام المراقبين أنها ملك لهم بعد حرثها وزراعتها وقال إن مئات الآلاف من الأمتار المربعة طالها التعدي حينذاك .

خارطة جوية

وحصلت «الشرق» على خارطة توضح بصور جوية حجم التعديات على محافظة جدة وقال رئيس لجنة التعديات ومراقبة الأراضي» أن حوالي 3 ملايين متر مربع تم تحريرها من التعديات في حوالي الأربع سنوات الماضية مضيفا أن هنالك توثيقا مصورا للتعديات وما يواجه أفراد التعديات من مقاومة، إضافة إلى توثيق التعديات عبر نظام «جي بي إس « وهناك خارطة جوية متكاملة لمواقعها في جدة وتوضح الحجم الكبير للتعديات التي تم الكشف عنها مضيفا أن اللجنة تراقب وضع التعديات لمنع أي تعد جديد، وحصر الإحداثيات في جوانب معينة .

تنظيم اللجان

وقال رئيس مجلس الإدارة والتنمية البشرية في مجلس الشورى الدكتور محمد آل ناجي «إن مشروعا رفع للمقام السامي من المجلس لإعادة تنظيم موضوع التعديات لافتا إلى أن التعديات قد أوقفت عدة مشاريع في الدولة مشدداً على ضرورة أن يكون هنالك فرق رقابة في اللجان متفرغة لهذا الشأن لإعادة تنظيم عمل اللجان بل وإيقاع أقصى العقوبات بالمحدثين على أراضي الدولة حيث إن هذا السلوك والأسلوب باتا ظاهرة يومية في بعض المناطق ويبقى دور لجان التعديات على الإزالة بل إن هنالك وسائل دفاع حول هذه التعديات ومحاولات من البعض لمنع الإزالة بأي طريقة، وقد يلجأ عديد من المتعدين إلى بيع هذه الأراضي واستغلال حاجة الناس للأراضي والمساكن وتهافتهم على الأسعار الرخيصة وبالتالي يقعون ضحايا عمليات نصب واحتيال وقد تطالهم عقوبات وغرامات ويضيعون أموالهم عن طريق هؤلاء المحدثين.

وأضاف «أن التعامل مع المتعدين يجب أن يكون صارما وأن تكون هناك عقوبات مشددة وملاحقة للمعتدين الذين ما أن ينتهوا من تعد في موقع حتى يمارسوا جزءا منه في موقع آخر.»

إجراءات روتينية

ويرى المستشار الاقتصادي الدكتور فؤاد بوقري أن التعديات تعد أحد أكبر العوائق التي تؤثر على نماء البلاد مبيناً أن استيلاء الأشخاص على أراض حكومية يؤثر على إقامة المشاريع خصوصا تلك المشاريع المتعلقة بنماء المواطن وحاجاته وبالتالي ينعكس ذلك على النماء بكل أنواعه وأضاف «أن الحلول تكمن في متابعة دورية للأراضي الحكومية ومتابعة كل وزارة لأراضيها التي تمتلكها وإبلاغ لجان التعديات المنتشرة في إمارات المناطق بأي تعد في حينه، إضافة إلى أهمية إصدار إجراءات ردع وعقوبات لا تستثني أحدا خصوصا وأن كثرة التعديات كانت بسبب عدم وجود رادع واضح حيث لا تعدو المسألة أحيانا إزالة التعدي وأخذ التعهدات وغيرها من الإجراءات الروتينية التي لا تقضي على المشكلة .

تورط مشايخ

وقال محافظ بيشة محمد بن سعود المتحمي» إن التعديات في المحافظة تعد من أهم عوائق التنمية وكشف أن معظم المخططات البلدية في بيشة قد توقف توزيعها بسبب سطو عدد من الأشخاص على هذه المقدرات والممتلكات الحكومية مؤكدا أن المشكلة تكمن في وجود مسؤولين ووجهاء قبائل وشيوخ قبائل ورجال تربية وتعليم متورطين في التعديات بل وأن بعضهم اشتهروا بوضع أيدهم على عدة مواقع تخص وزارات وجهات حكومية مختلفة، وكان آخر التعديات وأحدثها سطو 11 معلما ورجل أمن على حوالي 4آلاف متر مربع من مخطط اعتمدته وزارة الإسكان لإقامة مشاريع الوحدات السكنية للمواطنين مؤكدا أنه لا بد من اتخاذ عدة إجراءات صارمة تتعلق بوقف وإيداع كل من يتورط في التعدي ومن يساندهم أو يشد على أيديهم ومنهم النساء ولا بد من إيقاف كل أطراف التعدي من رجال ونساء وتسجيل الغرامات الصادرة في قرار مجلس الوزراء وتطبيق الإيقاف في حقهم فوريا واعتماد الهدم والإزالة دون تأخير لأن التأخير يؤثر على مشاريع الدولة وعلى خططها التنموية.

وأضاف المتحمي « أن محافظة بيشة تسجل تعديات بشكل شبه يومي عن طريق إقامة الأسوار وأن من الحيل الاحترافية قيام محدثين باستئجار مجهولين كي يقيموا في تلك المواقع ويحموها او استئجار دواب كالماعز والأبقار والإبل بأجرة تتراوح من 20-50 ريالا كي تكون في داخل مواقع التعدي إيهاما منهم للجهات الرقابية بأنها أملاك خاصة إضافة إلى قيام المتعدين بزراعة فصائل زراعية في مواقع التعدي والإحداثيات من أجل إحياء الأرض ومن أجل الاستيلاء عليها لاحقا والبعض يملأ موقع الإحداثيات بسيارات «خربة « ومتعطلة كل هذه أساليب ملتوية تم الكشف عنها من خلال جولات وعمليات لجان التعديات التي باشرت مواقع عدة للإحداثيات على أراضي الدولة. ولكن المشكلة الحقيقية التي تواجه كل لجان التعديات في المناطق هو استخدام النساء والأطفال دروعا بشرية وتحصنهم داخل مواقع التعدي مما يعطل إجراءات الإزالة وينعكس سلبا ويزيد الأمر تعقيدا مؤكدا أن الحل في تطبيق الإيقاف والغرامة ومضاعفتهما عند التكرار ورفع الوعي المجتمعي وتنزيل عقوبات رادعة من شأنها ردع الآخرين الذين سيتوقفون من خلال سماعهم وتعايشهم مع

هذه الإجراءات وملاحقة أمنية لكل محدث أو من يساعد في هذه التعديات التي بدأت تنهش جسد الأملاك الحكومية وتعطل مشاريعها التنموية .»

نصب واحتيال

وقال عدد من المواطنين إن التعديات في الأراضي الحكومية مسألة وطنية ولا بد من رفع الوعي المجتمعي بشأنها مضيفين أن مصطلح «وضع اليد « دارج في أوساط الشارع داخل المدن وفي القرى وطالب سليمان آل عامر عسيري بضرورة تثقيف الناس بخطورة التعديات وضرورة الضرب بيد من حديد على كل المحدثين والمتعدين على أملاك الدولة لما لذلك من تأثير سلبي على التنمية.

وقال سعود العلياني» إن هناك من يلجأ إلى التعديات من أجل النصب والاحتيال على المواطنين حيث يلجأ إلى تقسيم الأرض والحصول على ورقة من شهود من زملائه الآخرين من أجل بيعها على الغافلين بسعر زهيد ومن ثم يلوذ بالفرار مؤكدا أن هناك تعاونا بين المتعدين لاستغلال الأراضي وبيعها أو محاولة تملكها خصوصا تلك الأراضي الموجودة في القرى.

التربية" تلتزم الصمت في قضية فصل 83 إدارياً.. »

«والمحامي يلجأ إلى الخدمة المدنية

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ 8 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/08/794897

الدمام – فاطمة آل دبيس

قال المحامي سلطان العنزي، إنَّه سيلجأ إلى الوسيلة الثانية لمرافعته في قضية 83 إدارياً مفصولاً من وزارة التربية والتعليم، وأنَّه سيقدم الشكوى إلى وزارة الخدمة المدنية، بعد أن انتهت المهلة النظامية في انتظار الرد من قِبَل وزارة التربية والتعليم على الشكوى المُقدَّمَة، دون تقديمها أي إفادة.

وذكر العنزي أنَّه بصفته محامياً عن المفصولين، قد تقدَّمَ باعتراضات على قرارات فصلهم أمام وزير التربية والتعليم، وطالب خلال اعتراضه بعودة جميع المفصولين إلى وظائفهم، وإلغاء القرار الصادر بحقهم لاستناده على مسوِّغٍ غير مشروع، كون الفصل حدث بعد مضيِّ مدة زمنية ينصُّ النظام على أنَّ قرار التعيين يُعتَبَر مُحصَّناً بمضيِّها.

وحاولت «الشرق» التواصل مع المتحدث الرسمي في وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني، أمس، لأخذ تعليقه على الموضوع، إلا أن الصحيفة لم تلقَ تجاوباً.

وكان 83 إدارياً في التربية والتعليم قد تلقوا خطابات فصلهم من قِبَل الإدارات التابعين لها، في 12 من شهر محرم الماضي، بعد التحاقهم بالعمل قبل عشرة أشهر، مسوِّغةً ذلك بعدم حصولهم على شهادة البكالوريوس.

وأفاد المفصولون أنَّه تم تعيينُهم بمسمَّى «مُسجِّل معلومات»، بالمستوى السادس، وبعد شهر من التعيين تم تغيير المُسمَّى الوظيفي إلى «مساعد إداري»، الأمر الذي نتج عنه تخفيضٌ في الراتب، نظراً لإلغاء بدل طبيعة العمل المُقدَّر بـ 15%.

وبعد مرور عشرة أشهر، فُوجِئَ الموظفون بخطابات فصلهم، بدعوى أنهم من حملة شهادات الدبلوم رغم المطابقة السابقة لشهاداتهم. وأكد الموظفون أنَّ بياناتهم لم تتغيَّر منذ تسجيلهم وحتى صدور القرار، ما اعتبروه تأكيداً على أنَّ شهادة الدبلوم التي يحملونها مناسبةً، وتساءلوا عن كيفية قبولهم في الوظيفة وفْقَ تلك المؤهلات ابتداءً.

وقال المحامي العنزي، إنَّ الخطأ الأساسي وقع من قِبَل وزارة التربية والتعليم حيث إنها لم تطابق شهادات الموظفين الذين عيَّنتهم رغم أنَّ الخدمة المدنيَّة أسندت هذه المهمة لها، ما بُنِيَ عليه اعتبار قرار توظيفهم كأن لم يكن، وهو قرارٌ غير

صحيح نظاماً، كون الموظفين عملوا لما يقارب عاماً كاملاً، وعلى هذا لا يحق للوزارة فصلهم لمضي المدة القانونية لإلغاء قرار التعيين وهي ستون يوماً، إلا في حال التزوير والتزييف، وهذا ما لم يكن في شهادات الموظفين وبياناتهم.

الجميعة يعاني تآكلاً في فقرات العمود الفقري ويُطالِب بعلاجه في مستشفى متخصِّص

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ- 8 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/08/794557

الأحساء – أحمد الوباري

يعاني يوسف جمعة الجميعة 40 عاماً وهو أب لثلاثة أطفال، من مرض تكسر الدم المنجلي حيث يقول : بدأت قصتي مع اكتشاف مرض تكسر الدم المنجلي منذ الطفولة، وفي مطلع العام الهجري الجديد فاجأتني آلام قوية جداً لدرجة أن آلام تكسر الدم المنجلي صارت آلاماً ثانوية بالنسبة للآلام التي أصابتني بالظهر، و هي عبارة عن تآكل في فقرات العمود الفقري ناتجة عن فقر الدم المنجلي وتم نقلي لمستشفى الأمير سعود بن جلوي، ومكثت هناك لمدة ثلاثة أشهر وأضاف أن المستشفى أرسل فاكسات لبعض المستشفيات التخصصية، و حسب تقرير مستشفى الأمير سعود بن جلوي إن المريض أدخل للمستشفى بسبب ألم حاد بالظهر و أرجع سببها إلى آلام بالأطراف السفلية، وجاء في التقرير أيضاً كانت السيطرة على الألم صعبة و أعطي جرعات عالية من المضادات الحيوية، و ذكر فيه أن المريض يحتاج إلى تدخل جراحي من مركز متخصص، و قال الجميعة رُدّ عليّ برسالة جوال من مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام و مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض تحددان موعداً بعد شهرين للكشف الطبي وكنت أتوقع أن يحجز لي سريراً على الفور، مشيراً إلى أنه مقعد لا يستطيع الحركة و كل وقته مستلق على الفراش، وعندما يريد أن ينتقل لأي مكان يقوم بالحبو، و لو استمر على العلاج لمدة شهرين حتى يأتي موعده سيدمن جسمه على هذه الأدوية، لأنه يعتمد الآن على المهدئات و المغذي حيث أصبح يأخذ بيثيدين كل 4 ساعات، متسائلاً كيف يكون حال أي مريض بهذه المهدئات ؟ ويضيف الآن لجأت إلى أخذ إبرة الفولتارين ثلاث إلى أربع مرات في اليوم و هي إبرة فتاكة بالكلى، لافتاً إلى أن المستشفى لم يسمح له بتناول هذه الكمية من الحبوب أو أخذ إبرة الفولتارين المهدئة ولكن اجتهاداً منه لتخفيف الألم الذي لا يستطيع تحمله، و قال في كل مستشفى يذهب إليه يقال له لا يوجد سرير متسائلاً صعوبة توفير سرير ونحن في دولة من أوائل دول العالم في كثرة المستشفيات التخصصية والمدن الطبية و أفضلها؟ الأخ الأكبر للمريض يصف حالة أخيه حسن الجميعة قال التكسر عند أخي منذُ طفولته مشيراً إلى أنه من شدة الآلام يبكي أكثر من بكاء الأطفال، و قال إنه لا يرضى أن نحمله للمكان الذي يقصده بل ينتقل للمكان الذي يريده حبواً و هذا ما يؤثر على نفسية والديه وأبنائه، وأضاف أن والديه وأبناءه لا يستطيعون النوم من بكائه وأناته و هذا ما يؤثر على المستوى التحصيلي لأبنائه، وقال نناشد المسؤولين أن يستجيبوا له و يتم علاجه في أي مستشفى .

أما ابنه جمعة (11 عاماً) و شهيد (12 عاماً) قالا إن من أصعب ما يشاهدانه هو رؤية والدهما و هو يحبو أمامهما، وسماع بكائه، و قالا إنهما يريدان أن يكونا طبيبين من أجل علاج والدهما و تخفيف آلامه .

وأوضح المتحدث الرسمي بصحة الأحساء إبراهيم بن محمد الحجي أن المريض تلقى العناية و العلاج اللازمين في صحة الأحساء و بالتحديد بمستشفى الأمير سعود بن جلوي حيث تم التعامل مع المريض وفق الإجراءات المتبعة من توفير العلاج اللازم و المتابعة و أيضاً التحويل للمستشفيات التخصصية حيث أبدى رغبته في إكمال العلاج في مستشفيات متخصصة و نظاماً تم إحالته من قبل المستشفى وفقاً لوضعه الصحي.

"الخارجية": المرأة شريك فاعل واتفاقية "سيداو" غير ملزمة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ 8 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=140868&CategoryID=5

الرياض: الوطن

أكد رئيس الإدارة الإعلامية بوزارة الخارجية السفير أسامة بن أحمد نقلي، حرص المملكة على الحفاظ على هوية المرأة المسلمة حسب أحكام الشريعة الإسلامية وتشريعاتها ومراعاة الخصوصية التي تتمتع بها، التي لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع اعتبارها شريكاً رئيساً وفاعلاً في مجالات الحياة كافة.

وقال رئيس الإدارة الإعلامية، إن هذا الموقف يعد محور جهود المملكة وتحركاتها على الساحة الدولية، وخصوصاً في المنظمات والهيئات والاتفاقيات الدولية المعنية بهذا الأمر، بما في ذلك اتفاقية "القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" المعروفة بـ"سيداو"، إذ أبدت المملكة عند توقيعها على هذه الاتفاقية تحفظها العام على كل ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وذلك للتصدي لأية مجالات ملزمة مستقبلاً بأية أحكام تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

وفيما يتعلق بالوثيقة المعنونة "إلغاء ومنع كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات كافة"، قال السفير نقلي، إنه تمت مناقشتها وتبنيها دون تصويت من قبل مفوضية وضع المرأة في دورتها السابعة والخمسين، وإنه على الرغم من عدم عضوية المملكة في هذه المفوضية بدورتها الحالية، إلا أنها قامت بجهود مكثفة مع الدول الإسلامية الأعضاء في المفوضية وخارجها، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، للتصدي لأية بنود تتعارض مع الشريعة الإسلامية ضمن هذه الوثيقة، وأكدت خلال المفاوضات على موقفها المتضمن احترام سيادة كل دولة وحقها في تطبيق أية أحكام تتضمنها هذه الاتفاقية بما يتفق مع قوانينها الوطنية وقيمها الدينية والثقافية، إضافة إلى تأكيدها على أهمية حث الدول على تقوية وتشجيع المبادئ الدينية والثقافية.

واختتم رئيس الإدارة الإعلامية بوزارة الخارجية تصريحه بأن جهود المملكة في الحفاظ على هوية المرأة المسلمة وكافة حقوقها وواجباتها ودورها في الأسرة والمجتمع لا تقتصر على تحركها بشكل فردي، بل تشتمل أيضاً على دعوتها إلى توحيد موقف الدول الإسلامية في المحافل الدولية لمواجهة أية محاولات لتبني تشريعات تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

"صحة الشمالية" لـ الوطن : حالة "نايف" لا تخصكم

والد الطفل: مستشفى عرعر أجرى لابني عمليتين وهو لا يحتاجهما

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ 8 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=140788&CategoryID=3

عرعر: حمود حجي

بعد أكثر من أسبوعين من طلب الرد على استفسار تقدمت به "الوطن" إلى مديرية الشؤون الصحية بمنطقة الحدود الشمالية عن تشخيص خاطئ واكبه تدخل جراحي في حالة الطفل نايف مثيب العنزي، جاء الرد من الناطق الإعلامي في صحة الحدود الشمالية فهد الشمري بأن "هذا شأن طبي يخص المريض ولا نستطيع الإفصاح عنه لأي جريدة أو وسيلة إعلامية، وأنه على ولي أمر الطفل مراجعة المديرية وسوف يتم الرد على أي شكوى أو استفسار يخص ابنه وسوف توضح له ماهية المرض وما هي العملية التي أجريت له".

وكانت "الوطن" قد تلقت شكوى من والد الطفل يتهم فيها الفريق الطبي الذي أشرف على حالة ابنه في مستشفى عرعر المركزي، قائلا: إن ابنه أدخل إلى المستشفى في السادس من شهر ربيع الآخر الماضي، ومن ثم تمت إحالته إلى قسم التنويم وبعد ثلاثة أيام عاينه طبيب مختص، وشخص حالته على أنه يعاني من أعراض "زائدة دودية" تستوجب التدخل الجراحي بشكل عاجل، وبالفعل أجريت له العملية الجراحية، وعلى الرغم من ذلك، استمرت الآلام تعصف بالطفل.

وأضاف والد نايف "قرر الطبيب المعالج بعد ذلك أن يجري عملية أخرى في بطن ابني، وبرر الطبيب هذا الإجراء بأن الزائدة الدودية انفجرت أثناء إجراء العملية الأولى وتسربت في بطنه وتسببت في التهابات حادة، وستكون الجراحة الثانية بمثابة عملية تنظيف للأمعاء المتلاصقة ليتسنى له الأكل طبيعياً".

وأكد والد نايف أن وضع ابنه الصحي تدهور بشكل كبير بعد العمليتين ولم يستجب بشكل كبير للعلاج، فما كان منه إلا أن اصطحبه في رحلة سفر إلى الأردن، وتم إدخاله إلى أحد المستشفيات هناك، وبعد معاينة حالته من قبل الفريق الطبي بالمستشفى الأردني وإجراء الفحوصات اللازمة، والكشف عليه بالمنظار، كان التشخيص مخالفا لطبيب مستشفى عرعر المركزي، حيث شخصت حالته على أنها "التهابات في الأمعاء والجهاز الهضمي"، ونوه الأطباء بتشخيصهم بأن مثل هذه الحالة لاتستدعي التدخل الجراحي.

وطالب مثيب العنزي بتشكيل لجنة تحقيق لتقصي ما حدث لابنه من إهمال وسوء تشخيص من طبيب مستشفى عرعر المركزي، الذي شخص حالته على أنها "الزائدة الدودية" وأجرى له عمليتين جراحيتين متعاقبتين، دون الحاجة لهما، كما طالب بمعاقبة المتسبب فيما تعرض له ابنه من أخطاء طبية واضحة، على حد تعبيره. وعندما تلقت "الوطن" شكوى المواطن، ما كان منها إلا أن عرضتها على المسؤولين في صحة الحدود الشمالية ولكنها رفضت الرد بحجة أن هذا شأن يخص الطفل وولي أمره ولا يخص الصحف أو وسائل الإعلام.

التعليم العالي تشترط وضع اسم المملكة والوزارة على البحوث العلمية بالخارج

إنشاء طلب إلكتروني كشرط لحضور الندوات والمؤتمرات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ 8 ابريل 2013م
رابط الخبر

عبدالعزيز الحارثي - الطائف

وجهت وزارة التعليم العالي تعميمًا للملحقيات الثقافية بالخارج خاص بضرورة إضافة اسم الوزارة في أي بحث علمي وثقافي باعتبارها الجهة التابعين لها ، وكذلك إضافة اسم الجامعة السعودية بالنسبة لمبتعثي الجامعات السعودية .

وجاء نص التعميم التي اطلعت «المدينة» على نسخة منه ، انه انطلاقًا من جهود الوزارة الهادفة إلى النهوض والعناية بالبحث العلمي ودعم التميز من الباحثين والمبتكرين ونشر البحوث العلمية في المؤتمرات والمجلات العلمية المحكمة، وكل ما يتضمنه التعريف بالباحثين وبيان الجهات التابعين لها سواء من الجامعات أم المؤسسات الأخرى، وحيث تقوم الوزارة حاليًا بتنفيذ برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث لذلك نرغب التأكيد على جميع المبتعثين والمبتعثات بأهمية وضرورة إضافة اسم وزارة التعليم العالي المملكة العربية السعودية" في أي بحث علمي أو ثقافي باعتبارها الجهة التابعين لها.

ويضاف أيضًا اسم الجامعة السعودية إلى ما أشير إليه بالنسبة لمبتعثي الجامعات السعودية، مع تزويد الملحقية بصورة من جميع ما يقومون بنشره في المحافل والمؤتمرات والندوات؛ لتقوم الملحقية بعد ذلك بتزويد الوزارة بتقرير دوري عن نشر البحوث العلمية للمبتعثين والمبتعثات ،وفي نفس السياق اشترط الوزارة إنشاء طلب الكتروني للمشاركة بالندوات والمؤتمرات لطلاب الدراسات العليا بنفس تخصصهم ويكون ذلك قبل المشاركة بثلاثين يوميا .

ويعتبر ذلك شرطا من شروط حضور المؤتمر والندوة ،وذلك نظرا لما لاحظته الوزارة من تأخر معاملات الالكترونية بهذا الخصوص حيث تصل يصل للوزارة طلبات الحضور متأخرة ولا يتسنى للإدارة المختصة دراسته وتدقيقه على الوجه المطلوب مما قد يفوت على الطالب فرصة حضوره او مشاركته .

الرياض في هيئة التحقيق والادعاء العام تتابع النظام الآليالجديد وتحضر جلسات التحقيق مع متهمين

نظام القضايا الإلكتروني فوق الجميع

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ 8 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/08/article824328.html

الرياض، تحقيق- هشام الكثيري عدسة- عليان العليان

حقق «نظام القضايا الإلكتروني» في «هيئة التحقيق والادعاء العام» قفزة نوعية نحو «الحكومة الإلكترونية»؛ عبر نظام آلي يتولى من خلاله أعضاء الهيئة إنجاز كافة إجراءات التحقيق والإدعاء العام والرقابة على السجون وتنفيذ الأحكام، ونقل المستندات عبر الحاسب الآلي بين مقرها الرئيس في الرياض وفروعها الثلاثة عشر ومحافظاتها التي تزيد عن (100) محافظة في لحظات وجيزة؛ مما أسهم في توفير الوقت والجهد لإنهاء القضايا بأسرع وقت ممكن مع المحافظة على دقة وسرية البيانات والمعلومات ضمن منظومة متكاملة مع الأجهزة العدلية والأمنية والمدنية.

«الرياض» وقفت ميدانياً على «نظام القضايا الإلكتروني» وحضرت أجزاء من جلسات التحقيق مع المتهمين ومعرفة محاور التحقيق التي تتم عبر إدارات «التحقيق في قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية»، و»التحقيق في قضايا الإعتداء على النفس»، و»قضايا الاعتداء على العرض والأخلاق»، و»قضايا الاعتداء على المال»، إلى جانب معرفة آلية التحقيق مع القضايا التي يكون أحد أطرافها من العنصر النسائي.

دقة ومرونة

ويرتبط ب"نظام القضايا الالكتروني" عدد من الأنظمة التقنية مثل "نظام شؤون الموظفين"، و"نظام الاتصالات الإدارية"، حيث يحدّد الأول الصلاحيات لكل مستخدم حسب مسماه الوظيفي، بينما يتولى الآخر توريد القضية الواردة من جهة الضبط، ومن ثم ربط جميع ما يرد على القضية إلكترونياً بغض النظر عن مكان تواجدها؛ مما يوفّر خصائص عدّة، أهمها: تحقيق التكامل والترابط بين كافة أعمال الهيئة بشكل آلي، من خلال نظام إدارة سير العمليات الذي يضمن إنسيابية النماذج والوثائق والقرارات الصادرة عن إجراءات العمل اليومية عبر كل من "المركز الرئيس" والفروع ودوائر المحافظات بشكل آمن وطريقة سهلة ومرنة، حيث يتحكم النظام بسير إجراءات العمل ومراقبتها، وتحديد من أين تبدأ؟، وأين يجب أن تنتهي؟؛ مما أسهم في تقليل حجم العمل اليدوي والاستخدام الورقي، إضافة إلى تعزيز الدقة والسرعة في تداول المعلومات واتخاذ القرارات.

متابعة آلية

ويمتاز "نظام القضايا الالكتروني" بتحقيق المتابعة الآلية للعمل، حيث يتغيّر تاريخ قيد القضية تلقائياً للون الأحمر عند تأخر صدورها مدة ثلاثة أشهر، وإلى اللون الأحمر عند تأخر العمل عليها مدة شهر، فضلاً عن أنه يوفّر درجة عالية من الأمن والحماية من خلال أربعة مستويات مختلفة من الحماية تتناسب مع نوع القضية والاجراءات المتعلقة بها، بحيث يتفاعل كل مستوى مع الآخر تبعاً للمهام الوظيفية، ومستوى الصلاحيات الممنوحة لكل منهم بدءاً من المحقق، ويليه رئيس الدائرة المختصة بالفرع، ثم رئيس فرع الهيئة، وأخيراً رئيس الهيئة للتصديق النهائي على القرارات، ومن هذا المنطلق لا يسمح النظام لأي شخص بالدخول أو الإطلاع على البيانات أو اتخاذ القرارات؛ إلاّ في حدود الصلاحيات المخوّلة له وبموجب كلمة السر الخاصة به.

نظام القضايا

ويحتوي "نظام القضايا الإلكتروني" على إدارة سير الإجراءات، حيث تم ضم كافة النماذج التي يتم استخدامها وفق الصلاحيات الممنوحة بموجب الأنظمة واللوائح، إذ تم تطبيق مواد الأنظمة الإجرائية على تلك الإجراءات لمعالجة كافة القضايا المحالة إلى الهيئة في بيئة حية، ونظراً لطبيعة عمل الهيئة تم تقسيم عمل النظام إلى ثلاثة أقسام رئيسة، هي: "القضايا"، و"الإجراءات"، و"الرقابة"، حيث يتم البدء في تسجيل القضية من القسم الإداري بعد ورودها من جهات

الضبط، ويتم إضافة كافة البيانات المطلوبة عن القضية، ثم يتم إحالتها إلى الدائرة المختصة، وتظهر القضية مباشرة في صفحة رئيس الدائرة المحالة إليه القضية، ثم يتم إحالتها إلى المحقق المختص، ويطّلع المحقق على كافة البيانات والمستندات المرفقة، وإستكمال كافة البيانات والمعلومات المطلوبة وفق تقنية متقدمة، حيث تم الربط الآلي بأنظمة الأحوال المدنية والإقامة والجوازات والأدلة الجنائية؛ لتظهر معلومات المتهم الشخصية وسوابقه بشكل آلي تمهيداً لمرحلة الاستجواب.

بعد ذلك، يتم تسجيل استجواب المتهم وإثباته في صفحة القضية وتوقيع المتهم وكاتب الضبط والمحقق إلكترونياً، ويتاح للمتهم قراءة أقواله عبر شاشة عرض في غرفة التحقيق، وبناءً على مستندات القضية واستجواب المتهم، يُصدر المحقق قراره في ذلك؛ إما بالإفراج أو التوقيف، ويتم إحالتها آلياً إلى صاحب الصلاحية؛ للمصادقة على القرارات المتخذة حسب الأنظمة والتعليمات المُنظّمة لذلك، وفي حال طلب تمديد التوقيف، يُصدر طلب التمديد، ويتحوّل آلياً إلى صاحب الصلاحية للمصادقة عليه، حيث تتم هذه العملية في فترة زمنية لا تتجاوز الساعة الواحدة، في حين كانت تستغرق قبل استخدام النظام فترة تتراوح ما بين سبعة إلى عشرة أيام، وهي الفترة اللازمة لإرسال كافة المستندات لطلب تمديد التوقيف من موقع الدائرة بالمحافظة أو الفرع، إلى المقر الرئيس بالرياض؛ للمصادقة عليها من قبل رئيس الهيئة، ثم يتم إعادتها مرة أخرى، وكانت هذه المرحلة تتم في السابق من خلال فريق عمل لا يقل عن (40) موظفاً ما بين عضو وإداري، بينما تتم الآن آلياً بجهد ستة موظفين فقط؛ مما ساعد على توفير الوقت والجهد المبذول لإنجاز القضايا، وهنا تظهر أهمية استخدام النظام في مثل هذه الحالات لتجاوز طول المسافات بين مدن المملكة المختلفة باختصار الوقت في عملية تبادل المستندات بين دوائر المحافظات وفروع الهيئة والمقر الرئيس، مع الاحتفاظ بالسرية التامة في عملية تبادل المعلومات والقرارات، حيث لا يمكن الإطلاع عليها إلاّ من خلال النظام، ومن قبل الأشخاص المخوّلين بذلك وفق الصلاحيات الممنوحة لهم.

نظام الإجراءات

تُعد الإجراءات جزءاً لا يتجزأ من عمل القضايا، ومرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً وتتم من خلال مجموعة من النماذج التي تم تصميمها بدقة تحاكي الأنظمة الإجرائية، بحيث تتضمن كافة المعلومات والبيانات المطلوبة؛ لتغطية كافة جوانب القضية، وروعي أن تنتقل لها جميع معلومات المتهم والقضية بشكل آلي، إلى جانب أن تكون سهلة الاستخدام والتداول بين دوائر المحافظات والفروع والمقر الرئيس؛ وفقاً للصلاحيات الممنوحة مع توثيق كافة الإجراءات بالوقت والتاريخ حسب تسلسلها.

نظام الرقابة

وخُصّص "نظام الرقابة" لمتابعة مدى مشروعية توقيف أو سجن الموقوفين أو المحكومين، إضافة إلى متابعة سير قضاياهم إلى حين صدور أحكام بحقهم، والانتهاء من تنفيذها والإفراج عنهم، إلى جانب متابعة أماكن دور التوقيف والسجون، ومدى اتباعها للأنظمة والتعليمات التي تكفل للموقوف أو المحكوم جميع حقوقه النظامية والإنسانية، حيث يظهر اسم المتهم آلياً بناء على المدخلات في نظام القضايا ويتنقل بين صفحات الرقابة حسب حال المتهم، ففي حال تدوين تاريخ القبض ينتقل لصفحة الموقوفين، وفي حال تدوين تاريخ الإفراج ينتقل لصفحة المفرج عنهم، وفي حال إدخال حكم يتضمن السجن ينتقل إلى صفحة السجناء، وكل ذلك يتم بشكل آلي، ثم تتم متابعته خلال فترة الحبس، لحين الانتهاء من تنفيذ الحكم والإفراج عنه، ليتم بعد ذلك، تحويل كافة المستندات إلى الأرشيف الخاص بالهيئة، إذ إن النظام يعطي مؤشرات متعددة تساعد المحقق على تلافي الأخطاء، كما تدعم المسؤول نحو متابعة إجراءات العمل، مثل تغير اسم المتهم للون البرتقالي الذي يفيد قرب انتهاء مُدد التوقيف، وإلى اللون الأحمر الذي يفيد أن التوقيف يتم دون مستند نظامي.

جهود كبيرة

ويتولى "نظام القضايا الالكتروني" آلياً حفظ كافة مستندات القضايا من خلال نظام خاص للأرشفة، بحيث يمكن الرجوع إليها في أي وقت بغض النظر عن الفترة الزمنية لعملية الحفظ، بعكس النظام اليدوي الذي كانت فيه عملية الحفظ تستهلك مساحات كبيرة ومجهوداً إدارياً، ناهيك عن احتمال تعرضها للتلف بسبب العوامل الجوية المختلفة، كما أن النظام يوفر قاعدة للبيانات عن كافة القضايا التي تم معالجتها على مر السنين.

وتحرص "هيئة التحقيق والادعاء العام" على توفير أقصى درجات الخصوصية للمتهم عند نقله من جهات الضبط إلى مقر الهيئة، عبر وضعهم في غرف خاصة يتم الدخول إليها من أبواب مخصصة وقريبة من مكاتب التحقيق، إلى جانب توفير غرفة تحقيق للمتهمات عبر شاشة مرئية تستطيع من خلالها المتهمة مشاهدة المحقق صوتاً وصورة ورؤية أقوالها عبر الشاشة نفسها، كما توفير غرفة خاصة بخاصية رؤية آحادية الاتجاه، يتمكن من خلالها المُدّعي تحديد هوية المتهم -

في حالة كان المتهمين أكثر من واحد- دون أن يتسنى للمتهمين رؤية المدعي؛ وذلك لإبعاد المتهم عن أي ضغوطات يمكن أن تغير في مسار التحقيق.
وبدأت الهيئة في توظيف العنصر النسائي بحيث يتولون متابعة القضايا الخاصة بالمرأة، حيث ينتظر أن تشهد تلك التجربة تعميماً أكبر خلال الفترة القادمة؛ تماشياً مع إنشاء العديد من الفروع الالكترونية التي من شأنها أن تزيد من إنتاجية العمل وتحقق أقصى إفادة ممكنة نحو تحقيق هدف العدالة.

284 ألف متسلل في عام 94 في المئة منهم يمنيون

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ- 9 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/501402

الرياض – عضوان الأحمري
كشف تقرير أمني حصلت «الحياة» على نسخة منه أن عدد المتسللين إلى المملكة خلال العام 2011 بلغ أكثر من 284965 متسللاً من 29 جنسية، فيما تجاوز عدد حوادث التسلل إلى الأراضي السعودية 16916 حادثة. وأشار التقرير إلى أن 99 في المئة من حوادث التسلل تمت عبر الحدود الجنوبية للمملكة.
ومثّل المتسللون المقبوض عليهم أثناء محاولتهم الدخول إلى المملكة ما نسبته 84 في المئة من إجمالي العدد، بينما شكّل المتسللون المقبوض عليهم أثناء محاولتهم الخروج من الأراضي السعودية ما نسبته 16 في المئة، أي ما يقارب 46246 متسللاً. (للمزيد)
وأوضح التقرير أن المتسللين المقبوض عليهم من حاملي الجنسية اليمنية يمثلون 94 في المئة من مجموع المتسللين المقبوض عليهم، إذ بلغ عدد حاملي الجنسية اليمنية المتسللين إلى المملكة 267432 متسللاً. واحتل الصوماليون المرتبة الثانية (9644 متسللاً)، و7065 متسللاً من الجنسية الإثيوبية.
وتحتل حدود منطقة جازان الجنوبية المرتبة الأولى من حيث أعداد المتسللين العابرين من خلالها إلى أنحاء المملكة بـ193836 حالة تسلل، تليها منطقة نجران بـ22649 حالة، ثم حدود منطقة عسير بـ21993 حالة تسلل. ورصد التقرير 3 حالات تسلل لإيرانيين عبر حدود المنطقة الشرقية المطلة على الخليج العربي.

جدة:الصحة" تحيل طفلين إلى الحماية بعد اكتشاف تعرضهما لـ التعذيب"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ- 9 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/501344

جدة - إيمان السالم
تولى فريق العنف الأسري التابع للشؤون الصحية في جدة متابعة حالة الطفل اليتيم، البالغ من العمر ثماني سنوات، بعد أن اتضح خلال إسعافه في قسم الطوارئ بمستشفى النساء والولادة الأسبوع الماضي آثار تعذيب وحروق في جسده، وتم التحفظ عليه وعلى شقيقته التي لوحظ عليها آثار العنف بعد أن تم استدعاؤها مع إخوتها، للتأكد من تعرضهم للعنف أو عدمه.

وأوضح المدير العام للشؤون الصحية في جدة الدكتور سامي با داود خلال حديثه إلى «الحياة» أنه لوحظ وجود آثار عنف على الطفل اليتيم (تحتفظ «الحياة» باسمه) بعد أن قدم إلى قسم الطوارئ إثر تعرضه لتشنجات، مؤكداً أن حالته الصحية سيئة.

وقال إن فريق العنف الأسري عمل على متابعة الحالة، وتم استدعاء أشقائه للتأكد من تعرضهم للعنف أو لا، إذ تمت ملاحظة آثار عنف على إحدى شقيقاته و معاناتها من نقص في التغذية، مبيناً أنه تم التحفظ عليهما ويتلقيان العلاج المطلوب.

وأفاد بأنه تم تبليغ الشؤون الاجتماعية بالإجراءات اللازمة معهما من جانب مكتب اللجنة التي تتبع العنف الأسري، إذ سيطبق في حقهما النظام الخاص بالعنف الأسري.

من جهته، أكد مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي لـ «الحياة» أنه تم عقد اجتماع لجنة الحماية في الشؤون الاجتماعية أول من أمس، لبحث موضوع الطفل اليتيم المعنف، وطالبت بدراسة الحالة دراسة كاملة من أجل معالجتها.

واضاف: «تمت دراسة وضع أسرة الطفل المعنف كاملة، وعليها عقدت لجنة من أجل البحث في موضوعه، استدعاء ولي أمره من طريق الجهات الأمنية ليتم التحقيق معه».

بدوره، يرى استشاري الطب الشرعي في جدة الدكتور خالد مطر خلال حديثه إلى «الحياة» أن الكثير من الأطباء المسؤولين يغفلون عن طلب أفراد أسرة المعنف بالقوة الجبرية، إذ يستوجب عليهم استدعاء جميع أفراد الأسرة للكشف عليهم، معللاً سبب ذلك إلى ندرة تعرض طفل واحد للعنف دون البقيه.

وبين أن مظاهر العنف لدى الأطفال لا تقتصر على العنف الجسدي، إذ تشمل مظاهر متعددة أخرى، كـ «العنف اللفظي، وعدم الرعاية الصحية والتعليمية المناسبة»، مشدداً على ضرورة إخضاع الطفل المعنف للفحوصات الطبية الشاملة.

وكشف مطر عن آخر إحصاء لمنظمة الصحة العالمية، والتي أوضحت أن غالبية الأطفال المعنفين من أمهاتهم تتراوح نسبتهم من 27 إلى 30 في المئه، كونهم ملازمين لأمهاتهم غالب الأوقات، إذ تفرغ الأم شحنات الغضب والعنف على أطفالها، كما أنها تسيء إليهم ظناً منها أنها تريد الإحسان والتعلم.

ظهور 1233 حالة جديدة

600 سيدة سعودية أصبن بالإيدز بسبب الأزواج

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ 9 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130409/Con20130409588770.htm

محمد حضاض (جدة)

تعرضت أكثر من 600 سيدة سعودية للإصابة بالإيدز، انتقل إليهن المرض عن طريق أزواجهن دون أن يعلمن بذلك، وذلك وفق تأكيدات الدكتورة سناء بن مصطفى فلمبان رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية الخيرية لمرضى الإيدز.

وبينت فلمبان أن 80 % من حالات السيدات السعوديات المصابات بالإيدز والبالغ عددهن ما يقارب 850 سيدة انتقلت إليهن العدوى عن طريق الأزواج.

وقالت إن نسبة المصابات مقابل الرجال تصل إلى سيدة مقابل كل خمسة رجال.

وحول رفع قضايا طلاق ضد الأزواج بذلك الخصوص أجابت: العديد من المصابات بالعدوى لا تكتشف الأمر إلا بعد أن تكون قد أنجبت عدداً من الأطفال، وبالتالي يصبح طلب الإنفصال عن الزوج عند العديد منهن غير وارد، رغبة منهن في

الاستمرار في تربية الأطفال وأداء متطلبات الأسرة، إلا أنه في بعض الحالات تلجأ المصابات لطلب الإنفصال حسب الوضع الأسري والذي قد يسمح بذلك، وبالتالي يمكن التقدم للجهات المختصة بطلب الطلاق عندما يكون الضرر متعدياً.
وللحيلولة دون إنجاب أطفال مصابين بالإيدز في الحالات المشابهة قالت: يجب أن تلجأ المرأة لفحص الإصابة بفيروس الإيدز قبل الحمل حتى في الأشهر الأولى منه، حرصاً على عدم نقل العدوى إلى الجنين، ويشرع الأطباء المتخصصون في علاج الحالات المصابة بالإيدز من الحوامل في أسرع وقت حتى يتمكنوا من إنجاب أطفال سليمين، حيث أن الفحص المبكر يسهم في اللجوء لطلب العلاج سواء للأم المصابة بالفيروس أو للزوجين في حال لم تعرف إصابتهم من قبل، علماً بأن نسبة نجاح العلاج المبكر في المملكة عند اكتشاف إصابة الحامل بفيروس الإيدز عالية جدا وتفوق 98 في المائة.
واستطردت قائلة على كل مواطن ومقيم أن يعرف وضعه الصحي من الإصابة بالإيدز من عدمها من خلال زيارة مراكز الفحص والمشورة، ويتم التعامل مع الزائر بكل سرية ولا يتم طلب أي معلومات شخصية منه، وهذه الخدمة مقدمة للجميع دون استثناء، ويحق لمن تثبت إصابته بالعدوى من المواطنين أن يطلب التحويل إلى مراكز العلاج الحديثة المتوفرة بشكل كامل وبتغطية علاجية للحالات المكتشفة بنسبة مائة في المائة.
وكشفت فلمبان عن ظهور 1233 حالة جديدة مصابة بفيروس الإيدز خلال عام 2012م منها 431 سعوديا و 802 غير سعوديين بلغت نسبة الرجال إلى النساء 5 مقابل 1.
وبينت أن أغلب الإصابات المسجلة هي من فئة الشباب ويقصد بهم الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 49 سنة، ويشكلون نسبة 74 في المائة من إجمالي الحالات المسجلة، وتمثل العلاقات الجنسية حوالى 96 في المائة من طرق العدوى ولا يقتصر ذلك على ممارسة العلاقات الجنسية غير المحمية خارج نطاق الزواج، فقد ينتقل الفيروس من الزوج إلى الزوجة ومنها إلى الأطفال، مما يعني أن العديد من الحالات المصابة بالإيدز قد انتقل إليها الفيروس دون ذنب، ولا تعلم عن إصابتها بالعدوى ثم تليها نسبة تعاطي المخدرات بالحقن ويليها انتقال العدوى من الأم إلى الجنين.
وأضافت يعتبر الإيدز قضية وعي اجتماعي، ومن الأجدى إمعان النظر في هذه القضية في مجتمعنا بشكل مستمر ومتطور، يتناسب مع المتطلبات المتغيرة عالمياً، وأن نستفيد من تجارب الآخرين، مع تعاون أفراد المجتمع في التعامل مع هذا الوباء بشكل حكيم، من خلال الحرص على تداول المعلومات الصحيحة وإيجاد الحلول الواقعية سواء من خلال نشر الوعي الصحي الاجتماعي أو آلية التعامل مع المصابين بالإيدز وأسرهم، خصوصاً أننا ما زلنا من الدول ذات الأقل إصابة بالإيدز في العالم وتتوفر لدينا من أنواع الدعم المختلف ما قد لا يتوفر في المجتمعات الأخرى.

مفصولات جازان:

تعرضنا للإهانة .. والتعليم": ننتظر الشكوى

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ- 9 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130409/Con20130409588779.htm

ظيفة عثمان (جازان)
اشتكت إداريات جازان المفصولات من تعرضهن للإهانة من قبل أحد موظفي تعليم المنطقة لدى خروجهن من مقر الإدارة أمس، مشيرات إلى أنه قال لهن بطريقة تهكمية ساخرة «استفدتم شيء الحين». وتعليقا على ذلك، قال الناطق الإعلامي بإدارة التربية والتعليم محمد الرياني «هذا لا يرضينا وعليهن التقدم بشكوى لمدير التعليم»، مبينا أن القضية برمتها أمام اللجنة المكلفة من قبل الوزارة، ولم يعد لإدارة التعليم أي علاقة بها. حدث ذلك إثر مطالبة المفصولات أمام مقر إدارة التعليم بإعادتهن للعمل ومحاسبة من تسبب في فصلهن وإيقاف رواتبهن، وذلك بعد أن وجه سمو أمير المنطقة بدراسة شكواهن، وتشكيل لجنة للنظر فيها ومحاسبة من تسبب في المعاناة التي أضرت بهن وأسرهن وأولياء أمورهن.
وقالت إحدى المتضررات: «حضرنا إلى هنا للمطالبة بحقوقنا المشروعة، وفوجئنا بحراس الأمن يطلبون منا المغادرة وتدوين شكوانا لإيصالها لمدير التعليم، إلا أننا رفضنا، وانتظرنا حتى خروج اللجنة الوزارية بصحبة مدير التعليم محمد

الحارثي الذي أفادنا بأنه جار التحقيق في القضية، خاصة مع المتسبب في فصلنا». وأضافت: أكد الحارثي لنا «نحن نبحث عن المسؤول في فصلكن وتوقيف رواتبكن ولم تعد القضية من اختصاص إدارة التعليم بعد أن أحيلت إلى الوزارة»، طالبا منا مغادرة المكان. وادعت إحدى المفصولات أنها تلقت رسائل تهديد عبر جوالها، ما لم تتراجع عن شكواها، ووعدها مسؤول الإعلام بالوصول لمن هددها حتى لو اقتضى الأمر الاستعانة بالجهات الأمنية.

الحكمي لـ الشرق: لا صحة لوصول تقريرين يُثبتان «خمول إيدز رهام

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ- 9 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/09/796161

الدمام – فاطمة آل دبيس

أكد محامي الطفلة رهام الحكمي، إبراهيم الحكمي لـ«الشرق»، عدم صحة ما تم تداوله عن وصول تقريرين من أحد مستشفيات أمريكا يُثبتان عدم إيجابية مرض الإيدز. وقال «ما تم تناقله على لسان عائلة رهام غير صحيح، وتم الاجتماع بهم لمعرفة ما إذا تواصلوا مع أحد المسؤولين للتأكد من الأمر، إلا أنهم نفوا إصدار أي تصريح منهم». وأوضح الحكمي أن المستشفى لم يُحِل أي تقرير إلى اللجنة الطبية حتى الآن، وعلى ذلك لم يتم تحديد أي جلسة للنظر في القضية. وأضاف «سألت الأطباء عن الأعراض التي يمكن أن تحدث، وأكدوا لي أن الأدوية إذا تمكنت من جعل فيروس الإيدز خاملا إلا أنها تُسبب مضاعفات على باقي أعضاء الجسد». يذكر أن الحكمي طالب في دعواه بتعويض قدره خمسين مليون ريال عن الأضرار الصحية والمعنوية التي لحقت بها وبأسرتها، حيث أصيب والداها بصدمة عنيفة عند سماعهما بما حدث لها، كما طالب بنقل الطفلة إلى جناح خاص بدلاً من الغرفة الحالية بمستشفى الملك فيصل التخصصي، وتعيين خادمة وممرضة لها.

الشورى" يتساءل: كيف لـ وزارة الشؤون البلدية أن تشير إلى صعوبة تنفيذ المشاريع وهي مَنْ تقوم بتصنيف المقاولين؟

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ 9 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/09/796197

الرياض – الشرق
واجه تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية، انتقادات حادّة من جانب أعضاء بمجلس الشورى بسبب تعثر بعض المشاريع التنموية بمختلف مناطق المملكة.
وشهدت مناقشات تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات تجاه التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، تبايناً في وجهات النظر بين الأعضاء غير أنّ المناقشات انتهت إلى الموافقة على قيام هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالسماح لشركات الاتصالات بتقديم الخدمة المجانية لاستقبال المكالمات أثناء التجوال الدولي، ووضع الضوابط الأمنية والتقنية المُنظِمَة لحسن استخدام هذه الخدمة.
إلى ذلك، وافق المجلس خلال جلسته التي عقدها أمس، برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على أن يعمل صندوق تنمية الموارد البشرية لتطوير آلياته في البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن عمل «حافز» لتحقيق التحاق المستفيد من هذا البرنامج بعمل قبل انتهاء مدة الإعانة.
وانتقد أعضاء بالمجلس تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي لوزارة الشؤون البلدية والقروية، وتساءلوا عن الصعوبة التي تواجهها الوزارة وأوردته في تقريرها بشأن تعثر عدد من المشروعات حيث أرجعت ذلك لضعف كفاءة تصنيف المقاولين، وقالوا «كيف للوزارة أن تشير إلى هذا الأمر كصعوبة تواجهها وهي من يقوم بتصنيف المقاولين»، فيما دعت إحدى العضوات إلى الحد من منح تراخيص البناء للمباني الزجاجية؛ لأنّ انتشارَها يزيد من الحرارة داخل المباني ما يسهم في زيادة استهلاك الطاقة.
ورأى عضو ضرورة رفع كفاءة العاملين في الأمانات والبلديات وقدراتهم لضمان تطبيق العزل الحراري بشكل أكثر فاعلية، وليس النص على تطبيقه؛ لأن هذا الأمر يتم تطبيقه حالياً، فيما طالب آخر بأن يتم إطلاع المجلس على تقارير الأداء السنوي لأمانات المناطق والبلديات التابعة لها باعتبارها الجهة التي تقدم كثيراً من الخدمات المباشرة للمواطنين».
فيما طالب آخر بسرعة إنجاز أنظمة تجزئة الأراضي ما سيؤدي إلى تقليص المساحة وخفض تكلفة البناء، ولاحظ عضو آخر أنّ التقرير لم يتضمن برامج الوزارة في المناطق القروية والريفية وخطط الوزارة المستقبلية فيها، لافتاً النظر إلى ضرورة أن يتم تحديث نظام البلديات والقرى الصادر منذ أكثر من ثلاثين عاماً ليوافق التطورات الاقتصادية والسكانية الكبيرة.
وشهدت الجلسة تبايناً في وجهات النظر حول تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات تجاه التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ففيما أكد المجلس أهمية تطبيق الجهات الحكومية الدليل الإرشادي لسياسات وإجراءات أمن المعلومات المُعَدّ من قبل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، بيّن عدد من الأعضاء أن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات لم تقم بمنع مجانية التجوال إلا لوجود أسباب ومبررات من المهم أن تقوم اللجنة باستيضاحها من الهيئة، ودعا أحد الأعضاء للتساؤل عن العرض المجاني الذي تقدمه شركات الاتصالات الخاص بهذه الخدمة وأسبابه، مشيراً إلى أن ما تخسره الشركات جرّاءَ مجانية الخدمة يتم تعويضه من تكاليف المكالمات الداخلية المرتفعة أصلاً، وأضاف أن هناك عديداً من شرائح الاتصال توجد بصفة دائمة خارج المملكة مما يضر بالاقتصاد الوطني».

ووافق المجلس على «تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على عموم العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية الذين لا يخضعون لنظام التقاعد المدني»، كما وافق على إلزام الجهات الحكومية بطلب شهادة تسديد التأمينات الاجتماعية.
كما وافق على مشروع اتفاقية مقر بين حكومة المملكة ومنظمة التعاون الإسلامي، من شأنها التأكيد على مكانة المملكة التي تتمتع بها على المستويين الإسلامي والدولي، كما تعبّر عن دعمها لهذه المنظمة وأعمالها.

محكمة بقيق دون قاضٍ منذ شهرين.. وتعثُّر أكثر من مائة قضية

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ 9 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/09/796289

بقيق – محمد آل مهري
تنتظر محكمة بقيق انتداب قاضٍ منذ أكثر من شهرين للبت في أكثر من مائة قضية ومعاملة، وعدد من المطلوبين المحتجزين في سجن شرطة بقيق.
وأوضحت مصادر أن قاضي المحكمة الشيخ بدر النصيان، تم انتدابه إلى القصيم من حوالي شهرين، ولم يأتِ قاضٍ مكانه، الأمر الذي تسبب في توقف قضايا تتعلق بأشخاص موقوفين داخل سجون الجهات الأمنية، وقضايا خاصة لا تحتمل التأخير.
وبينت المصادر أن المراجعين يتجمعون يومياً داخل ممرات المحكمة على أمل أن يقابلوا قاضياً يُنهي معاملاتهم المتوقفة منذ أكثر من شهرين، مطالبين وزير العدل بتكليف قاضٍ، أو أكثر.
وقال مبارك الهاجري، ومحمد اليامي، وعبدالله المري، من سكان بقيق، إن مجموعة من أهالي بقيق تقدموا بشكوى إلى محافظ بقيق عبداللطيف العبدالقادر، الذي أرسل بدوره خطابات إلى إمارة المنطقة الشرقية لتعيين قاضٍ للمحافظة لإنهاء معاملات الأهالي.
وذكر أحد أهالي بقيق (رغب في عدم ذكر اسمه) أنه أثناء سفره إلى إحدى دول الخليج المجاورة برفقة عائلته أوقفته الجوازات السعودية وسلمته إلى قسم شرطة المنفذ، لكونه مطلوباً في قضية، وتم ترحيله إلى بقيق قبل حوالي شهر، وفي شرطة بقيق اكتشف أنه مطلوب على ذمة قضية في محكمة بقيق، وعليه إنهاؤها لوجود عفو سابق، وأن الشرطة لا تستطيع أن تطلق سراحه أو تزيل اسمه من قائمة المطلوبين إلا عن طريق المحكمة التي رفعت أسماء المطلوبين، وأنه يجب عليه أن يراجع محكمة بقيق.
وأضاف أنه خرج بكفالة حضورية بعد يومين من التوقيف بسبب عدم وجود قاضٍ في المحكمة، مبيناً أنه يراجع محكمة بقيق منذ شهر لإنهاء قضيته، ولكن عدم وجود قاضٍ جعله حبيس منزله لخوفه من إلقاء القبض عليه مرة أخرى.

500 ألف متهم بقضايا مخدرات في 6 سنوات

المملكة أكبر دولة في ضبطيات الكبتاجون بنسبة 27٪

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ- 9 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=140925&CategoryID=5

الرياض: فارس النواف

أشادت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بجهود المملكة في مكافحة المخدرات، معتبرة- بحسب تقريرها- أن المملكة تعتبر أكبر دولة في ضبطيات مادة الكبتاجون بنسبة 27%.

وتتضح جهود المديرية والأجهزة المعنية من خلال عدد الضبطيات خلال السنوات الست الماضية ابتداءً من 1428 حتى نهاية 1433 والتي بلغت أكثر من 362 مليون حبة كبتاجون، اتهم فيها أكثر من نصف مليون شخص تورطوا في قضايا المخدرات.

ويوضح تقرير أعدته المديرية عن جهود الدولة في مجال مكافحة المخدرات- حصلت "الوطن" على نسخة منه- أن عدد قضايا المخدرات من 1428 إلى 1433 بلغ قرابة 200 ألف قضية، وأن عدد المتهمين فيها وصل إلى 565 ألف متهم.

ويبين التقرير أن عدد المتهمين في قضايا المخدرات في 1428 أعلى خلال السنوات الست الأخيرة لوصول عدد المتهمين إلى 370 ألف متهم، في حين انخفض عدد المتهمين للسنوات الخمس الباقية حتى نهاية 1433 إلى 194 ألف متهم.

وأشار التقرير إلى أن عدد قضايا المخدرات في 1428 بلغ 30999 قضية لـ 370514 متهما، تورطوا بتهريب أكثر من 64 مليون حبة كبتاجون، و 15.125 طنا من الحشيش، و40 كجم من الهيروين.

في حين انخفض عدد القضايا عام 1429 إلى 27110 قضايا تورط بها عدد من المتهمين وصل إلى 35099 متهماً، ضبط معهم أكثر من 52 مليون حبة كبتاجون، و 15.438 طنا من الحشيش، و56 كجم من الهيروين.

أما في 1430 فتوصلت جهود المديرية إلى ضبط 37828 متهماً لعددٍ من القضايا، بلغت 30768 قضية، وبلغ حجم المضبوطات 62 مليون حبة كبتاجون و 17.250 طنا من الحشيش، 60 كجم من الهيروين.

وواصلت المديرية جهودها للقضاء على المهربين فضبطت خلال 1431 نحو 43068 متهمين لعدد من القضايا بلغ 33868 قضية بحوزتهم 61 مليون حبة كبتاجون، و22 طنا من الحشيش و56 كجم من الهيروين.

ومع محاولة المهربين إدخال أكبر كمية من الهيروين والحشيش والكبتاجون إلى المملكة كانت يقظة رجال مكافحة المخدرات لهم بالمرصاد، حيث ضبطوا في 1432 أكثر من 111.2كيلو من الهيروين، و 23.1 طنا من الحشيش، كما ضبط أكثر من 67 مليون حبة كبتاجون، وبلغ عدد المتورطين بها 38660 متهماً لعدد من القضايا وصلت إلى قرابة 30 ألف قضية.

أما في 1433 فزاد عدد القضايا عن العام الذي قبله لتصل إلى 31723 قضية، اتهم فيها أكثر من 40 ألف متهم، ضبط بحوزتهم أكثر من 55 مليون حبة كبتاجون، و55.3 كيلو من الهيروين، و43.3 طنا من الحشيش.

"المظالم" ينظر قضية "المعاهد الصحية" اليوم.. و"المدنية": لا تعليق توجه لفتح وظائف موقتة أو بمكافأة لمدة عام مع التدريب المنتهي بالتوظيف

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ- 9 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=140958&CategoryID=5

الرياض: فاطمة باسماعيل

تنظر المحكمة الإدارية في الرياض "ديوان المظالم" اليوم الدعوى التي أقامها خريجو المعاهد الصحية ضد وزارة الخدمة المدنية، وذلك في جلستها الثانية، بعدما تغيّب مندوب الوزارة عن الجلسة الأولى الأسبوع الماضي، مما دفع القاضي تركي الفقيه، لتأجيل الجلسة إلى اليوم.

"الوطن" تواصلت مع المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين الذي رفض التعليق، وأرسل رسالة جوال كتب فيها "لا يحق لي التعليق على أي موضوع منظور من القضاء"، كما رفض التعليق على تغيّب مندوب وزارته عن الجلسة الأولى، وما إذا كان سيحضر الثانية أم تتكرر الحالة.

في المقابل، التقى الخريجون بنائب وزير الصحة، الدكتور محمد الخشيم، ونقلوا عنه وعده لهم بإنهاء وضعهم بعد ثلاثة أسابيع، وأن الوزارة تتفق حاليا مع نظيرتها "المالية" لتدريب الخريجين لمدة سنة، عبر عدد من المراكز في مناطق المملكة، وصرف مكافآت لهم، وتعيين من يثبت جدارته.

وحول استفسارات "الوطن"، عن لقاء الخشيم بخريجي المعاهد الصحية، ردت الوزارة في بيان مقتضب، بأن "نائب الوزير التقى الخريجين وأفادهم أن الوزارة لا تعدو كونها عضوا في اللجنة ولا تستطيع تحديد موعد انتهاء أعمالها وإصدار توصياتها، كما أفادهم بأن اللجنة ما زالت تجتمع وكان آخر اجتماع عقد يوم الأحد الماضي"، وبين نائب الوزير لهم أن هناك توجها جيدا بهذا الخصوص لفتح وظائف موقتة أو مكافأة لمدة عام يتم فيها التدريب المكثف وتنتهي بالتوظيف لمن يجتاز التدريب وأن اللجنة تدرس التفاصيل اللازمة.

وأضاف البيان: وبالنسبة لتوقع الانتهاء من أعمال اللجنة فقد أبدى نائب الوزير تفاؤله بأن تكون خلال أسابيع.

إلى ذلك، أكد المتحدث عن الخريجين، تركي العتيبي، لـ"الوطن" أن الخريجين حاولوا الوصول لوزير الصحة لمعرفة ما تم بشأنهم، خصوصا بعد تشكيل لجنة من عدد من الوزارات منذ أكثر من عام دون أن تظهر نتائج أعمالها، إلا أن الوزير لم يقابلهم لانشغاله بمقابلة السفير البرتغالي، وهو ما دفعهم لمقابلة نائبه الدكتور محمد الخشيم. وأضاف العتيبي أن الخريجين لن يكفوا عن المطالبة، لأنهم ما زالوا عاطلين عن العمل رغم تأهيلهم، وصدور أمر ملكي بتعيينهم، فيما تم تحويل عدد منهم للقطاع الخاص رغم حصولهم على أعلى المعدلات. وتابع "هذا أكبر خطأ وقعت فيه وزارة الخدمة المدنية.. ولا بد من مساواتنا بزملائنا الـ8 آلاف الذين تم تعيينهم سابقا.. ونحن تقدمنا لوزارة الخدمة للحصول على وظيفة حكومية وليس بتحويلنا للقطاع الخاص.. وأصبحنا كالضحية بين الوزارات.

يذكر أن المحامي محمد الجزلاني رفع قضية أمام ديوان المظالم نيابة عن 1000 خريج من المعاهد الصحية ضد وزارة الخدمة المدنية، وأجلت الجلسة الأولى التي عقدت الأسبوع الماضي لعدم حضور مندوب الوزارة. وقسمت الدعوى إلى ثلاث قضايا، هي قضية الخريجين المحولين للقطاع الخاص اعتراضا على معايير التعيين، والثانية للخريجين الذين لم يتم توجيههم للعمل رغم تأهلهم، والثالثة من خريجات القبالة ممن ترفض وزارة الصحة تعيينهن رغم تأهيلهن.

وكانت "الوطن" نشرت في 18 مارس الماضي، أن وزارة الصحة في إطار دراستها لتزايد أعداد حاملي الدبلومات الصحية، انتهت لحلول تستوعب 50% منهم، بعد قضاء مدة تدريبية من خلال 8 مراكز حددتها الوزارة.

"مستشفى خاص" يحتجز "فاطمة" بسبب فاتورة

راجعت مستوصفا لإزالة لحمية فدخلت في غيبوبة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ 9 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=140967&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

احتجز مستشفى خاص مقيمة منذ شهرين، لحين سداد ذويها فاتورة علاجها التي بلغت 65 ألف ريال. وكانت فاطمة موسى (30 عاما) قد راجعت مستوصفا خاصا لإزالة لحمية، فتعرضت لغيبوبة. وزعم أهلها تعرضها لخطأ طبي، ونقلت بعد ذلك لمستشفى خاص لمتابعة علاجها.

ويقول والدها، محمد موسى، لـ "الوطن" إن ابنته توجهت بصحبة أختها إلى أحد المستوصفات لإزالة لحمية بين أسنانها، فتعرضت لخطأ طبي تسبب في دخولها في غيبوبة، بسبب إعطاء الطبيبة لها جرعة "بنج" زائدة أثناء العملية، وحاول أحد الأطباء إنعاشها، بعد اختفاء طبيبة الأسنان، دون جدوى"، مشيرا إلى أن الطبيب نصحه بنقلها للمنزل. وأضاف "عند خروجي بابنتي من المستوصف لاحظت تغير لون بشرتها، مما استدعى تدخل طبيب الطوارئ محاولا إنعاش قلبها الذي توقف مرتين". وأوضح الأب أنه "في تلك الأثناء أبلغ مواطن الإسعاف والشرطة، ومن ثم تم نقلها إلى أحد المستشفيات الخاصة، وأدخلت فاطمة على الفور إلى قسم العناية، وتم عمل محضر بالواقعة لدى الشرطة". وأشار الأب إلى أنه "على الرغم من تعهد مدير المستوصف بدفع تكاليف التنويم، إلا أنه تنصل من ذلك بعد أسبوع، مطالبنا بتقديم شكوى للشؤون الصحية، وعندما توجهنا بالشكوى قابلنا مسؤول الإشراف الفني الذي أفادنا بأنه كلف لجنة طبية لبحث الشكوى". وقال الأب إن "إدارة المستشفى طالبتني في تلك الأثناء بسداد 15 ألف ريال كدفعة أولى للعلاج، فتوجهنا مرة ثانية للشؤون الصحية، والتقينا بالمشرف الذي يتابع القضية، فأرسل لجنة في اليوم التالي بصحبة الطبيبة المسؤولة عن الحالة للمستشفى للتحقيق في الموضوع، وفحصت اللجنة المريضة، وتبين لها أنها تعاني من هبوط حاد بالدورة الدموية أدى إلى فشل وظائف الجهاز التنفسي، واعتلال بالقلب، وإصابتها بالسكري". وتابع الأب قائلا إن "الطبيبة المسؤولة عن الحالة عرضت بعد مفاوضات دفع 15 ألف ريال فقط لعلاج المريضة، وأنها لن تدفع أكثر من ذلك، فحدثت مشاجرة معها، وتم إبلاغ الشرطة التي حررت محضرا بالواقعة، وتعهدت الطبيبة في المحضر بتحملها كافة تكاليف العلاج"، مشيرا إلى أن وضع ابنته الصحي تحسن بعد ذلك، واستفاقت من الغيبوبة. وأكد والد فاطمة ـ بعد مرور شهرين على تنويم ابنته بالمستشفى ـ أنه يعجز عن سداد الفاتورة المستحقة لعلاجها والتي بلغت 65 ألف ريال، مشيرا إلى أن إدارة المستشفى احتجزت ابنته لحين سداد المبلغ، ووضعت حارسا على بابها، وسجلت عليه "ممنوع الزيارة". وأوضح الأب أن ابنته تعاني من الوحدة، والمرض، والضعف، ولا تتناول أي أدوية، أو أطعمة، مناشدا المسؤولين بالسماح بخروجها، وأن يتحمل المستوصف المسؤول عن مرضها تكلفة العلاج.

من ناحيته، أكد مدير العلاقات العامة بصحة جدة، عبد الرحمن الصحفي، أن الشؤون الصحية تلقت شكوى والد المريضة، وتم تشكيل لجنة للتحقيق في الواقعة، وتم التحفظ على الملف الطبي، وحظر سفر الطبيبة المتسببة في الحالة، وكل من له علاقة بالواقعة، مشيرا إلى أن اللجنة اكتشفت أن اسم المريضة المدون بالمستوصف لا يتطابق مع اسمها الحقيقي. وأضاف أن اللجنة تتابع التحقيقات، مضيفا أنه إذا ثبت وجود خطأ طبي، أو إهمال، أو تقصير فستحال القضية إلى الهيئة الطبية الشرعية، مؤكدا أنه لا يحق لأي مستشفى خاص حجز مريض وفق تعليمات وزارة الصحة.

أب يعاني منذ عقدين يقترح جهة تقدِّم خدمة شاملة للمرضى مواطن للمسؤولين: لا تنتظروا البلاء بطفل توحدي حتى تتحركوا

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ- 9 ابريل 2013م
http://sabq.org/UA0fde

سبق - الخبر:
قال والد شاب توحدي موجهاً كلامه للمسؤولين: "لا تنتظروا البلاء من الله بطفل توحدي حتى تبدؤوا تحركات مجدية في مواجهة اضطراب التوحد كما ينبغي".
وخلال محاضرة له متزامنة مع اليوم العالمي للتوحد في الخُبر أمس الاثنين استشهد الناشط في مجال التوحد، ياسر الفهد، بما حصل في إحدى دول الخليج، حينما تقاعس أحد كبار المسؤولين في إحدى الوزارات عن وضع الحلول اللازمة لذوي التوحد إلى أن رُزق بطفل توحدي؛ فتغيرت توجهاته رأساً على عقب، وأخذ زمام المبادرة في تبني قضية التوحد، إلى أن قُدِّمت بسبب ابن ذلك المسؤول خدمات جيدة للتوحديين في تلك الدولة.
وذكر "الفهد"، وهو أب لشاب توحدي يعاني معه منذ عقدين، أن البرامج التي تُقدَّم لذوي التوحد لا تفي بالغرض، ولا ترتقي لما يجب أن يحظى به التوحدي في مجتمعه.
ورأى "الفهد" أن مراكز التوحد في السعودية تقدم خدماتها باستحياء، وتحتاج إلى خبرات وكوادر وميزانيات؛ الأمر الذي يعوق تقدمها.
ولفت إلى أن تكلفة الطفل التوحدي في أمريكا في حياته تبلغ ثلاثة ملايين دولار.
وقال مستدركاً: "نحن لا نطلب ثلاثة ملايين دولار للطفل التوحدي السعودي، ولكن نطالب بما يفي بالغرض، ويضمن كرامة التوحدي".
وأضاف "الفهد": "نحن بحاجة إلى صحوة لدى المسؤولين، والمسؤول لا يتوانى بعد أن تطرق أبوابه بأن يقول بصراحة [ليس لدي ما أقدمه]".
وقال "الفهد": "كل مسؤول يحيل ذوي الأطفال التوحديين إلى مسؤولين آخرين، وإحدى المشكلات الرئيسية هي أن التوحد من القضايا المشتتة بين وزارات عدة، منها وزارات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية".
ولفت إلى أن تشتت قضية التوحد بين قطاعات عدة أنتج خدمات مبتورة، في حين الحاجة تستدعي خدمات ذات شمولية.
وأوضح "الفهد" أن وزارة التعليم تقدم خدمات تعليمية، ووزارة الصحة تقدم خدمات تأهيل صحي، ووزارة الشؤون الاجتماعية تقدم رعاية فقط.
وحذّر من تعامل بعض المعنيين في مجال التوحد، الذين وصفهم بـ"متدني المهنية".
وجدد "الفهد" طرح مشكلة التوحديين في السعودية التي يعانونها؛ حيث لا توجد مراكز متخصصة، ولو بدائية تقدم خدمات رعاية في هذا المجال لمن يتجاوزون سن 12 عاماً.
وطالب "الفهد" بوقفة جادة من قِبل المسؤولين؛ لتخفيف مرارة المعاناة عن ذوي التوحُّد.
وقال إن وجود طفل توحدي في الأسرة يجعلها تغير مجرى حياتها، وليس فقط يخلق معاناة بل يضطرها لتغيير مواقفها الاجتماعية؛ بسبب حالة الطفل التوحدي وأعراض الاضطراب.
وقالت الناشطة في مجال العمل التطوعي، الأميرة غادة بنت عبدالله بن جلوي آل سعود: "إن التوحد من القضايا التي تتطلب تضافر الجهود بين قطاعات الدولة والمجتمع كافة".

واعتبرت أن ما قُدّم حتى الآن في مجال خدمة التوحد يُعدّ في بداية الطريق، وأن بلوغ المأمول أسوة بما يستحقه اضطراب التوحد يتطلب الكثير.
لكنها أثنت على الجهود التي يبذلها الناشطون في مجال التوحد، ومن بينها جهود الأميرة سميرة الفيصل، ومن قبلها الأمير فهدة بنت سعود بن عبدالعزيز رئيسة الجمعية الفيصلية النسوية الخيرية في جدة، التي أسست أول مركز توحد على مستوى السعودية في مدينة جدة في بداية ظهور التوحد في السعودية عام 1994 تقريباً.
ويقيم مركز التأهيل الشامل فعاليات اليوم العالمي للتوحد للعام الثاني تزامناً مع تأسيسه وحدة مختصة في خدمة ذوي اضطراب التوحد، وفق ما أفادت به رئيسة القسم عبير الغامدي.
وقالت عبير الغامدي إن الفعالية تلقى اهتمام الجهات الداعمة من القطاعين العام والخاص.
ولفتت إلى أن من بين المشاركين في الفعالية مركز أبحاث التوحد في مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، ومستشفى الأمل والجمعية السعودية للتوحد، وبعض مراكز التوحد في المنطقة الشرقية.

طالبن "الشؤون الاجتماعية " بإيجاد حل سريع.. وزيادة المعونة المقدمة

أمهات أطفال "الداون": أنقذونا من استغلال المراكز الأهلية وأسعارها المرتفعة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ- 9 ابريل 2013م
http://sabq.org/OA0fde

سبق - الرياض:
أقامت مجموعة من أمهات أطفال مصابين بمتلازمة داون حفلاً بهيجاً للترفيه عن اطفالهن من ذوي متلازمة داون، الذين يعانون عدم توفر مدارس ومراكز متمكنة لتعليمهم.
وأوضحت الأمهات أنهن يجدن صعوبة كبيرة لعدم وجود مدارس خاصة بأطفال متلازمة داون الذين يحتاجون إلى اهتمام خاص ليتمكنوا من مواصلة حياتهم كبقية الأطفال الطبيعيين.
وقالت الأمهات إن أطفالهن يحتاجون إلى تدخل مبكر وعلاج طبيعي وتعليم وجلسات نطق وتخاطب، مبيّنات أنهن لا يجدن إلا قوائم الانتظار الطويلة التي تصيبهن بالإحباط الشديد الذي يستمر لعدة سنوات، أو يضطررن لإلحاق أبنائهن بالمراكز الأهلية، التي يملك بعضها إمكانيات لتأهيل أطفال الداون.
كما شددت الأمهات على أن هناك مراكز أهلية لا تحتوي على أدنى وسائل السلامة والأمن، حيث تتفاخر تلك المراكز برفع الرسوم لتصل إلى أكثر من 25 ألف ريال للطفل الواحد للعام الدراسي.
وأبدت الأمهات استياءهن ممن يقوم بعرض صور أطفال متلازمة داون بين الحين والآخر بالمولات والمدارس والجامعات والأماكن العامة لاستعطاف قلوب الأهالي للتبرع لهم، بينما تأخذ تلك المدارس رسوماً عالية من الأهالي وتقنع الناس أنها خيرية والأطفال بالألوف بالبيوت بلا تعليم ولا تدريب، علماً بأن الطفل الداون يجب الإسراع في تعليمه منذ الصغر.
وناشدن وزارة الشؤون الاجتماعية في الإسراع لإيجاد حلول سريعة لأطفال متلازمة داون، وتخليص الأهالي من الاستغلال بسبب ندرة المراكز.
وطالبت الأمهات بزيادة إعانة أطفال متلازمة داون، لأنها لا تكفي ربع احتياجات الطفل من تعليم وتدريب ونطق وتخاطب وعلاج طبيعي، وكما ناشدن المؤسسات التجارية بإعطاء طفل الداون بطاقة تخفيض وأولوية مثل ما فعلت شركة الحكير، وكما يحدث في العديد من الدول.

وأسست إحدى الأمهات أول حساب سعودي @m6lbaldawn للمطالبة بحقوق أطفال الداون تشرف عليه ويشاطرنها الأمهات بالإضافة إلى عددٍ من المختصين بشؤون هذه الفئة.

إحداهن مريضة وتجد صعوبة في العلاج بالمستشفيات الحكومية

ثلاث أرامل ببيشة يطاردن الهوية منذ6 سنوات

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ 9 ابريل 2013م
http://sabq.org/qA0fde

سعود الدعجاني– سبق– بيشة:
تعاني ثلاث مواطنات أرامل ومتقدمات في السن بمحافظة بيشة، من عدم وجود هوية وطنية لهن؛ لعدم استطاعتهن إصدارها في الماضي؛ بسبب ظروف حياتهن وعيشهن في البادية.
وذكر أحد أبنائهن لـ"سبق" أن والده كان متزوجاً ولديه ثلاث زوجات يعانين من عدم وجود هوية وطنية؛ بسبب الظروف الماضية وعيشهن في البادية، وعدم الاهتمام في إصدار الوطنية في حينها.
وبين أن والده قبل وفاته أوكله بالسعي لإصدار الهوية الوطنية لهن، وبالفعل تقدم للأحوال المدنية بمحافظة بيشة منذ عام 1428هـ، وحتى الوقت الحالي لم يُبَتّ في الموضوع وإنهاء إجراءاتهن، حيث كان الأمر بين أخذ ورد من أحوال بيشة إلى وكالة الأحوال بمدينة الرياض، لتعو د قبل شهرين لنقص الإجراءات على حد قولهم، والطلب بإكمالها وإرسالها مرة أخرى.
وأضاف أنه عند مراجعته للأحوال خلال الأشهر الماضية، تفاجأ بوجود ملاحظات على المعاملة بتطبيق تعاميم لعام 1433هـ، مؤكداً أنهن سعوديات الأصل والمنشأ، مبيناً أن إحدى زوجات والده بحاجة ماسة للعلاج؛ بسبب ظروفها الصحية.
وذكر أن أكثر ما يراوده في ذهنه في كل وقت أنه في حال الوفاة بعد عمر طويل لهن: كيف يعالج الأمر وهن لا إثبات لهن؟ وكيف بالأمور اليومية والروتينية من مراجعة مستشفى أو سفر أو خلافه؟ مطالباً الجهات المعنية بإيجاد حل لوضعهن وإنقاذهن من هذا المأزق- على حد تعبيره.

كيف تثق فيمن تركت كفيلها وجاءت تعمل عندك؟..يكفي تساهلاً لا تشغّل خادمة هاربة" ثم تشتكي..تحمّل ما يجيك"!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ 9 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/09/article824558.html

الرياض، تحقيق- هدى السالم

تحلم بعض الخادمات بمضاعفة دخلهن؛ مما أدى إلى تنامي أعداد الهاربات من العمالة يومياً، حتى ظهرت عروض تأمين السكن والإيواء لبعضهن، بهدف تشغيلهن في المنازل بشكل مؤقت، وذلك لتزايد الطلب عليهن، حيث أصبحت الأسر -بسبب أزمة الخدم الأخيرة- هي الداعم الرئيس لهذه التجارة، على الرغم من كل المشاكل التي تحدثها، والشروط التي تضعها، إلى جانب ارتفاع أسعار الخدمة التي يقدمنها.

خسائر وشروط

وقالت "حليمة الخالدي": "دفعت قيمة السمسارة (300) ريال، و(60) ريالاً لسيارة الأجرة؛ وبعد أن وصلت اشترطت أن لا تكوي ولا تنظف الدور العلوي، وليس لها علاقة بالصغار، ووافقنا على كل تلك الشروط، التي اضافت عليها إجازة الخميس نصف يوم والجمعة يوماً كاملاً، وقد استمر الحال خمسة أيام لا أحد يجرؤ على غير الابتسام في وجهها، وكأنّها سيدة المنزل، وحين تجلس لتناول الشاهي تبقى لأكثر من ساعة لا نستطيع التحدث معها، فهي صاحبة (مزاج) على حد زعمها، وفي اليوم السادس صحونا ولم نجدها، وكانت قد أخذت أجرتها في الليلة السابقة؛ بحجة أنّ أهلها في أمس الحاجة لإرسال المال، عرفنا أنّها تركت البيت وفقدنا العديد من الأشياء في المطبخ".

استقدام خادمة

وأضافت: "لم أتجرأ على الاتصال بالشرطة؛ لأنّي أعرف أنّ عملها عندي مخالف للقوانين التي للأسف وضعت بصورة لا تتناسب مع احتياجات وطبيعة المجتمع، ولذلك اتصلت على السمسارة التي سبق وأخذت عمولتها، وتواصلت معي ليومين متتالين، ولكن للأسف جوالها أغلق بعدها، وأخذت على نفسي عهداً أن لا أثق بالعمالة الموجودة، واستقدمت من دولة إفريقية، وكلفني ذلك (18.000) ريال، حيث اقترضت نصفها من زميلاتي في العمل، وبعد أربعة أشهر ونصف اعتقدنا أنّ الفرج أتانا أخيراً؛ دخلت تلك الخادمة منزلي، وهي ترتجف رعباً، لا أعرف لماذا؟، رحمناها كثيراً، وبدأت مع بناتي تعليمها طريقة إنجاز الأعمال المنزلية، وقد أسعدنا كثيراً اتقانها للغة الانجليزية؛ مما سهل التفاهم معها، وبقيت ثلاثة أشهر كان عملها خلال هذه المدة بطيئا جداً، وتكاد لا تنجز طوال اليوم سوى القليل، على الرغم من مساعدتي لها، في كل شيء".

هروب الخادمة

وأشارت "حليمة" إلى أنّها حين سافرت لأهلها في "جدة" وكانت بطبيعة الحال معهم الخادمة الجديدة فوجئت بالطريق أنّ لديها جوالا خاصا لم تكن تعلم عنه شيئاً، وتوسلت لها الخادمة أن يبقى معها، مبيّنة أنّ المشكلة الأعظم كانت في كمية الأرقام المخزنة بالجوال، والتي تنتمي إلى شبكات الاتصال داخل المملكة، وحين سألتها قالت انّها تجمعها من الصحف من عناوين المحلات والمطاعم، وأنها هواية لديها منذ سنوات من دون أي هدف!، مشيرةً إلى أنّها اعتبرت الأمر مشكلة شخصية.

ولفتت إلى أنّها بعد وصولهم إلى جدة؛ طلبت من الخادمة أنّ تبقى في منزل أهلها حتى تنتهي من مناسك العمرة، إلاّ أنّها حين عادت لم تجدها، وبلّغت الجهات المسؤولة، مضيفةً: "كان الأمر صعباً جداً، فلا أحد يهتم بأمر خادمة هاربة، ويعتبرون الأمر تافهاً!، وعندما عدت إلى المكتب أدخلوني إلى غرفة مليئة بالخادمات، وطلبوا مني اختيار واحدة، نظرت في وجوههن التي يبدو عليها الفقر، والحاجة، والجهل، وشعرت كم أنّ تلك الشعوب بعيدةً عن بيئتنا، واخترت واحدة قالوا لي انّ كفيلها يرغب في نقل كفالتها؛ لأنّها لا تحب خدمة المسنات، ووالدته مقعدة، فأخذتها على أمل أن تكون الأفضل، ووجدتها في العمل أفضل من الأولى، إلاّ أنّها تتناول مسكنات الصداع مثلما تتناول الطعام والشراب، كما أنّ لها طقوسا غريبة في الأكل فيجب أن تشرب يومياً لتراً من اللبن الطازج وإلاّ لن تستطيع العمل نتيجة الألم في عظامها -على حد

قولها-، وكنا طبعاً لا نملك إلاّ أنّ نقول سمعاً وطاعة، وبعد شهر كامل رفضت فجأة العمل، وقررت العودة إلى بلادها؛ بحجة أنّ والدها مريض، وعدنا بها إلى المكتب ليستبدلها بأخرى، ولكنه هذه المرة اشترط أن ننقل كفالتها خلال ثلاثة أيام فقط، وكان الأمر صعباً، حيث لا تكفي تلك المدة لمعرفة إمكانية استمرارها أم لا، ولكن ليس أمامنا حل آخر، ونقلنا كفالة إحداهن وبقيت تعمل ستة أشهر متواصلة، ثم اختفت فجأة، ورفعنا شكوى ضد المكتب للحيل المستخدمة ضد المواطنين، علماً بأنّ لا شيء من الالتزامات الموجودة في العقد تمت، متعذرين بصعوبة الإجراءات".

تجارب صادمة

واعتبرت "أم مازن" -موظفة وأم لأربعة أطفال- أنّ ما يحدث هو مؤامرة لعصابات "إفريقية" ضحيتها مواطنون، مستغربة صمت مكاتب الاستقدام عن تلك المؤامرة، وهضم بعضها لحقوق المواطن في هذا الشأن، مبيّنةً أنّ لديها من التجارب معهن ما يشيب له الرأس، حيث اكتشفت أنّ خادمتها الأولى مصابة ب"الإيدز" بعد أن تم الفحص عليها، فيما هربت الثانية من المنزل بعد عشرة أيام من قدومها، وأمّا الثالثة فهددتهم بقتل نفسها إن لم يعيدوها إلى ديارها!، متسائلةً: "ما هي حقوق الذين يخسرون الوقت والمال دون أي جدوى؟".

استقدام من الخليج

وتساءلت "نوره الغامدي" -مسؤولة التغذية بأحد المستشفيات وأم طفلين أحدهم معوق-: "لماذا لا تكترث الجهات المختصة لشكوانا حين يتم التبليغ عن أي عمل خاطئ؟"، مرجعةً السبب إلى كثرة القضايا التي أصابت تلك الجهات بالتبلد، مطالبةً المكتب الذي استغلها بإعادة أموالها؛ لأنّها تنوي التعامل مع مكتب استقدام آخر، وربما تفكر في الاستقدام من خلال دول الخليج القريبة.

سكين العيد

وكشفت "عبير خالد" أنّها كادت أن تفقد حياتها على يد إحدى الخادمات، حين رفضت تسفيرها إلى ديارها بعد وصولها بأربعة أشهر؛ بحجة أنّ ولدها حصل له حادث، وأنّها ترغب في العودة، مضيفةً: "طلبت أن تمهلني أسبوعين فقط للبحث عن خادمة أخرى مؤقتة، ولكنّها فاجأتني بسكين العيد -كما يسميها أطفال العائلة-، ووقفت خلف ظهري تهددني وتتوعدني، وكدت أن أقع على الأرض من الخوف، وحين بلغنا الشرطة سألها الشرطي عن فعلها، فصارت تبكي وتنكر تماماً ما حدث، ورفض المركز بقاءها، فذهبنا بها حسب نصيحيتهم إلى مكتب هروب الخادمات، الذي رفض استلامها بحجة أنّها لم تهرب، فاضطررنا إلى تسفيرها معززة مكرمة بكامل رواتبها"، متسائلةً: "أي القوانين التي تحمي حقوقنا؟، لقد كلفتني مشاكل الخادمات خلال سنة واحدة أكثر من (60.000) ألف ريال، من سيعوضني؟".

اشتراطات حكومية

وأرجعت "يمامة بنت خالد" مشاكل الخدم إلى عدم وجود عقوبات رادعة كان يجب أن تشترطها المملكة لدى سفاراتها في تلك الدول؛ حتى لا يقع على عاتق المواطن تبعات مشاكلهم، مضيفةً: "لم يبق لديّ جهاز سليم في المنزل، فكلها تعطلت بسبب الخادمة الأفريقية، التي تعمل داخل المنزل وكأنّها تحارب، إلى جانب تدميرها لأدوات المطبخ، وغرف النوم، بالإضافة إلى الرعب الذي أحدثته لأفراد أسرتي، فهي ترتدي حزاماً قاسياً عريضاً، تدعي أنّه من طقوس عائلتها، وترفض خلعه بأي حال من الأحوال؛ مما يجعلنا نشك في أمرها، فكيف لنا أن نعيش مع أشخاص لا نأمنهم؟".

مسألة تنظيمية

ورأت "أم محمد الشنيفي" أنّ الأمر تجاوز كل الحدود، مضيفةً:"ضعوا لنا في كل حي حضانة بأسعار رمزية، وأوجدوا حضانات خاصة بكل قطاع وظيفي، وأوجدوا مؤسسات تؤجر الخادمات اللاتي يعملن بالساعة وفق آلية منظمة، وستنتهي المشكلة تماماً، يكفي ما خسرناه من مال ووقت".

وأوضحت "بدرية عبدالله" أنّ الخادمات غير النظاميات يدخلن إلى المملكة عن طريق البحر الأحمر -حسب ما ذكرته لها إحداهن- ومن ثم يدخلن إلى منطقة "جازان"، ويمكثن يومين أو ثلاثة إلى أن يصلن ل"الرياض"، لتبدأ رحلة تجارتهن الرابحة، مبيّنةً أنّ أسماءهن مستعارة، وغالباً ما يجتمعن في مناطق جنوب وشرق "الرياض".

نصف الراتب

وذكرت "أم عبدالعزيز" أنّها أحضرت إفريقية للعمل لديها في المنزل، مضيفةً: "أعرف أنّها إمّا متخلفة بدون إقامة، ولكن ماذا أفعل أنا مضطرة لذلك؟، رغم أنّ راتبها (2000) ريال نصف راتبي بالضبط، كما أنّها اشترطت استخدام جوالها الذي لا تتركه حتى أثناء عملها، فهي تضع سماعة وتبقى تثرثر طوال اليوم، بالإضافة إلى أنّها تأخذ إجازةً كل خميس وجمعة، وعليّ دفع إيجار السيارة التي تحضرها إليّ مسبقاً (50) ريالا، وطبعاً السمسارة التي تأخذ عمولتها (300) ريال، ثم تختفي".

للحالات الحرجة والطارئة ومرضى الإقامة الطويلة

الصحة تؤكد تحملها علاج المواطنين بالقطاع الخاص على نفقتها في حال عدم توفر أسرّة بالمستشفيات الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ- 9 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/09/article824415.html

الرياض - محمد الغنيم

أكدت وزارة الصحة على تحملها علاج المواطنين في مستشفيات القطاع الخاص على نفقتها في (3) حالات محددة في حال عدم توفر أسرة بمستشفيات الدولة وقت الاحتياج.

وشدد المتحدث الرسمي لوزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني في تصريحه ل"الرياض" على حرص الصحة على عدم إثقال كاهل المواطنين بنفقات العلاج، وذلك بالتنسيق مع القطاع الخاص للمشاركة في تقديم الخدمة المطلوبة وذلك بموجب نظام دقيق يستند إلى النظام الصحي والأوامر الملكية والتعاميم الوزارية المنظمة لذلك.

وقال متحدث الصحة إن الحالات التي يشملها هذا النظام هي أولاً (الحالات الطارئة والحرجة) التي تحتاج إلى تنويم في العناية المركزة بمختلف أنواعها (الكبار والأطفال وحديثي الولادة) عند عدم توفر سرير في المستشفيات الحكومية في المنطقة في ذلك الوقت،وثانياً (الحالات الاسعافية الطارئة) التي تستقبلها مستشفيات القطاع الخاص عن طريق سيارات الهلال الأحمر السعودي لقرب الموقع الجغرافي للمستشفى من مكان الحادث (في حالة عدم وجود تغطية تأمينية للمصابين)، مشيراً في هذا الصدد إلى أن الوزارة وجهت بقبول الحالات الاسعافية المنقولة من الهلال الأحمر فوراً في جميع المرافق الصحية بما فيها القطاع الخاص حسب الموقع وعند وصول حالة اسعافية أو حرجه إلى أقسام الطوارىء في مستشفيات وزارة الصحة يتم استقبالها وإجراء اللازم لها لحين استقرار الحالة وفي حالة وجود حاجة للتنويم في العناية المركزة ولا تتوفر أسرة في ذلك الوقت لدى مستشفيات المنطقة فيتم تحويلها إلى مستشفيات القطاع الخاص التي يتم اختيارها ضمن معايير دقيقة لضمان جودة الخدمة المقدمة.

وحول آلية التنسيق في مثل هذه الحالات أوضح د.مرغلاني أنه يتم التنسيق لذلك من خلال مكاتب تنسيق إحالة الحالات الطارئة في كافة المستشفيات والتي ترتبط بمكتب تنسيق إحالة الحالات الطارئة بإدارة الطواريء بمديرية الشئون الصحية في كل منطقة والمرتبطة أيضاً بمكتب التنسيق الرئيسي بالإدارة العامة للطواريء، حيث تعمل مكاتب التنسيق بكافة مستوياتها على مدار الساعة وتتحمل الوزارة تكاليف علاج هذه الحالات عند رفع المستندات الخاصة بذلك حسب النظام المتبع.

وأضاف أن الحالات الثالثة التي يشملها هذا النظام أيضاً هم (مرضى الإقامة الطويلة) في مستشفيات الوزارة، مبيناً أن وزارة الصحة تقدم الخدمات الصحية لمرضى الإقامة الطويلة بمستشفياتها على مختلف درجاتها، وتمتد هذه الخدمة في بعض الأحيان إلى سنوات للكثير من المنومين بهذه المستشفيات مما يترتب عليه حجز سرير لمريض لسنوات قد تطول ويمنع الاستفادة من هذه الأسرة طوال العام لعدد كبير من المرضى الآخرين ونظراً لأهمية وضع حل دائم لمشكلة إشغال أسرة المستشفيات العامة والتخصصية بحالات مزمنة سواء في الأجنحة أو العنايات المركزة بمستشفيات الوزارة عند الحاجة إليها قامت الوزارة بالتعاون مع القطاع الخاص لإستئجار خدمة تقديم الرعاية الصحية لمرضى الإقامة الطويلة وذلك في المدن التي تعاني من هذه المشكلة.

وأفاد د. مرغلاني في سياق تصريحه أنه بدأ تطبيق هذه الخدمة في مدينة الرياض حيث تم طرح منافسة لإستئجار الخدمة من القطاع الخاص وتم اختيار مستشفى واحة الصحة وبدأ تحويل المرضى بالفعل لهذا المستشفى مشيراً إلى أنه يجري العمل على طرح منافسات لمحافظة جدة والمنطقة الشرقية، وتبلغ المبالغ المعتمدة للمشروع(65)مليوناً و(477)ألف ريال.

الطب الشرعي" يستقبل 294 حالة عنف في الرياض... خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ- 10 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/501679

الرياض - صديق البخيت
كشف استشاري الطب الشرعي في صحة الرياض والمشرف على جناح الطب الشرعي في معرض وزارة الصحة في مهرجان الجنادرية الدكتور حسين صالح باحشوان أن العيادة الطبية الشرعية بالطب الشرعي في الرياض استقبلت العام الماضي 294 حالة اعتداء، مشيراً إلى أنها تنوعت ما بين تعذيب بدني أو جسدي أو إهمال أو عنف أسري.
وقال باحشوان خلال تصريحات له أمس: «العيادة السريرية تعتبر من سمات المجتمعات المتحضرة التي تُعنى بحفظ حقوق كل من المدعي والمدعى عليه من حيث إثبات أو نفي وقوع الجريمة، ويتم من خلالها تحديد نوع الإصابات وكيفية وتوقيت حدوثها والأدوات المحدثة لها والفرق بين الإصابات العرضية والمتعمدة والتفرقة بين الإصابات الجنائية وتلك المحدثة من الشخص نفسه من أجل اتهام الآخرين».
وذكر أن العيادة تعتبر تشخيصية وليست علاجية، إذ يحال لها المعتدى عليهم جسدياً وجنسياً. لافتاً إلى أنها تستقبل السعوديين والمقيمين على حدٍ سواء بشرط إحضار تحويل من الحاكم الإداري، أو القاضي الشرعي، أو هيئة التحقيق والادعاء العام، أو مركز الشرطة. وأضاف أن الطب الشرعي يعتزم درس تجهيز عيادة تأهيلية واستشارية تقوم على التأهيل النفسي والاجتماعي لمرحلة ما بعد الإصابة والاعتداء، والتدرج في عرض تفاصيل الحال على المعنيين.

وافد يصفع طالبة ابتدائية قبل ركوبها حافلته.. ومطالبات بمحاسبته

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ- 10 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/501740

الرياض - سعد الغشام
أثارت صفعة أنزلها سائق حافلة لتوصيل الطالبات (من الجنسية الباكستانية) على خد طفلة سعودية، عندما خرجت من مدرستها للصعود إلى حافلته، استياء الكثير من المغردين في موقع التواصل «تويتر» بعد أن شاهدوا ذلك من خلال مقطع فيديو على «يوتيوب»، وطالبوا إدارة تعليم مدينة الرياض بالتحقيق في الحادثة ومحاسبة السائق.
وكان المغردون تداولوا التعليق والاستهجان لموقف أحد سائقي الحافلات من الجنسية الباكستانية لنقل طالبات المدارس، الذي ضرب طالبة ابتدائية في غرب مدينة الرياض على خدها فور خروجها من المدرسة، قبل أن تقوم بالركوب في الحافلة، وطالبوا بالتحقيق في الحادثة من إدارة التربية والتعليم في العاصمة الرياض، ومحاسبة السائق على تصرفاته المسيئة. من جهتها، أكدت مديرة الإعلام التربوي في إدارة تعليم منطقة الرياض ليلى الأحيدب لـ«الحياة» رفضها التعليق

على الموضوع، وكانت الأحيدب أبدت تذمرها من نشر إحدى وسائل الإعلام موضوع خبر بيع صناديق ملفات لتعليم المنطقة في الحراج، وخلال يوم واحد من نشر المقطع على «يوتيوب» بلغ عدد مشاهدته أكثر من 70 ألف مشاهدة.
وكانت «الحياة» اتصلت كثيراً بالمتحدث باسم وزارة التربية محمد الدخيني للتعليق على الموضوع، إلا أنه لم يرد.
وحاولت «الحياة» بدورها الاتصال على مالك الحافلة، إلا أنه لم يرد على الاتصالات.

حافز" يوظّف 117 ألفاً و1.658 مليون عاطل" استفادوا من الإعانة"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ- 10 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/501785

الرياض - فهد المورکي
أظهرت إحصاءات البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن العمل (حافز) أنه تم توظيف 117 ألف مسجل في قواعد بيانات «حافز» حتى الآن. وتم توظيف 87 في المئة منهم في القطاع الخاص، و 13 في المئة في القطاع العام. وأوضحت الإحصاءات أن 1.658 مليون من الباحثين والباحثات عن عمل استفادوا من الدعم المالي منذ انطلاق البرنامج العام الماضي، إذ بلغت نسبة الذكور منهم 14 في المئة، والإناث 86 في المئة.
ويذكر أن برنامج «حافز» يعطي الأولوية لخطط البرنامج للتوظيف والتدريب والتأهيل، لتعزيز فرص المستفيدين للحصول على وظيفة تضمن لهم حياة كريمة، إضافة إلى مساعدة منشآت القطاع الخاص الراغبة في رفع معدلات التوطين بها، من خلال الاستفادة من قاعدة البيانات والمعلومات المسجلة لدى «حافز»، والسير الذاتية للباحثين عن عمل، بما يتوافق مع حاجات القطاع الخاص والوظائف المناسبة المعروضة.
وشهد الجناح المشترك لوزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) في مهرجان «الجنادرية 28» إقبالاً كبيراً على مبادرة التوجيه المهني التي يقدمها الجناح للأطفال خلال فترة المهرجان، وتعنى المبادرة بتوجيه الأطفال والتلاميذ الصغار لاختيار المسار التعليمي والمهني، بما يتلاءم مع ميولهم وقدراتهم وإرشادهم بالسلوكيات الشخصية والاجتماعية التي تخدم مسارهم المهني. كما يهتم البرنامج بتطوير مواهب الأطفال، وتحويلها لاحقاً إلى مهن يخدمون من خلالها مجتمعهم ووطنهم.

العدل" توافق على عمل أول محامية سعودية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ- 10 ابريل 2013م
http://alhayat.com/Details/501784

الرياض - ماجد الخميس
أعلنت وزارة العدل أمس أنها منحت السعودية أروى بنت طلال الحجيلي أول «شهادة تعريف للمحامي المتدرب»، في أول خطوة من نوعها، تمهيداً لحصولها على رخصة مزاولة مهنة المحاماة، بعد استيفائها أعوام الخبرة. وقالت الوزارة إنها ستمنح أي سعودية استوفت شروط «شهادة تعريف محام»، الشهادة المذكورة خلال يومين من طلبها، والتي تخولها الترافع في عدد غير محدود من القضايا أمام المحاكم.(للمزيد)

وذكر المتحدث باسم وزارة العدل الدكتور فهد البكران أنه يمكن للمرأة الحصول على رخصة المحاماة خلال الأيام المقبلة بعد أن تنشئ الوزارة رابطاً في موقعها الإلكتروني تُرسل عبره الوثائق والمستندات لعرضها على لجنة القبول التابعة للوزارة، ومن ثم يتم منحها رخصة مزاولة المهنة. واعتبر محامون أن خطوة وزارة العدل بمنح السعودية الحجيلي أول شهادة تعريف للمحامي المتدرب «إيجابية على رغم أنها تأخرت كثيراً»، إذ ظلت المرأة تنتظرها منذ نحو 21 عاماً. ودعوا إلى تسريع تطبيق «نظام المحاماة الذي صدر قبل 21 عاماً، ونص على حق مزاولة الجنسين مهنة المحاماة، ولم يفرّق بين الرجل والمرأة في هذه المهنة»، غير أنهم اعتبروا أن «إقرار هذه الخطوة وإن جاء متأخراً خير من ألا يأتي، أو يتأخر أكثر من ذلك، خصوصاً أن المملكة وقعت على اتفاق منظمة التجارة العالمية قبل 7 أعوام، وينص على تمكين مواطني الدول من العمل وفق الأنظمة».

وأوضح البكران أن وزارة العدل أصدرت أول «شهادة تعريف للمحامي المتدرب» لامرأة سعودية الاثنين الماضي، وتخولها أن تصبح وكيلة عن مكاتب المحاماة، والترافع في عدد غير محدود من القضايا في المحاكم. وأكد أن «حصولها على شهادة التعريف يعد تمهيداً لحصولها على رخصة مزاولة مهنة المحاماة بعد ممارسة للمهنة عامين أو ثلاثة».

يوم في الأشياب: نساء يحملن أدوية الضغط ووجوه تتصبب عرقاً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ- 10 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130410/Con20130410588962.htm

فالح الذبياني (جدة)

وأنت تتجول في أشياب جدة يبدو المشهد مختلفاً تماماً، وجوه تتصبب عرقاً، سيدة حملت دواءها، وأخرى اصطحبت حليب أطفالها، وثالثة فضلت أن تتزود بعبوة مياه، فهناك حيث الصفوف المتراصة والعيون الشاحبة والجباه التي يكسوها العرق، لا أمل في العودة مبكرا، فالأزمة باقية والوعود زوبعة في فنجان، وكأنها باتت كذبة أبريل.

هكذا واقع النسوة اللاتي في المدينة بعدما تركن نصف أبنائهن في المنازل، واصطحبن النصف الآخر ممن لا يقوون على تحمل العطش، علهم يجدون القطرات في رحاب «بيت الماء»، لكنهم على النقيض من ذلك وجدوا «الداء»، إذ تصرخ إحداهن بالأمس بعدما أعياها الانتظار، واكتوت بنيران الحرمان من المياه، وانخدعت بكلمات وتصريحات وأقاويل ليس من شأنها تعديل الأوضاع ولا تعيد المياه لمجاريها «هكذا يسقوننا داء بعد داء، هذا هو دوائي أقراص من الإنسولين لمواجهة السكري، ونسوا أن مرضي يقتله العطش، صحيح أنني قويت على الوصول إلى هذه الأشياب، لكن الأصح أن غيري كثيرات لا يستطعن الوصول وربما حملهن الإسعاف إلى المستشفيات، وبعد كل هذا العناء يوعدوننا بوعود زائفة ويروجون لنا بضاعة زائفة ويريدون أن نصدقهم».

ترفع السيدة التي رفضت ذكر اسمها أياديها إلى السماء، لكنها رفضت الانزواء في الخفاء سوى بالتستر بـ«غطوة» معلنة أنه لا يهمها أن تظهر علنا، فيما لا يهم الناس اسمها، فهي ابنة جدة ولها حقوق على شركة المياه التي لم يعتد منها أحد إلا على الوعود الزائفة فيما الحقيقة لا مياه تروي عطش العروس، مضيفة: «منذ الصباح وأنا على أقدامي من موقع لآخر وأملي أن أصطحب وايت مياه، لكنني أنتظر عدة ساعات بلا أمل، وكأن المياه في الداخل نضبت، فليقولوا لنا أنه لا توجد مياه حتى نشرب من البحر».

تتوارى تلك السيدة عن أنظار الكاميرا بعدما التقطنا لها صورة تعبر من خلالها عن حالها وألمها ومعاناتها، فيما لم يختف المشهد المأساوي داخل الأشياب عن الأنظار، فهناك أم حملت طفلها الذي يصرخ بملء فيه، لكن الصرخات بالكاد تظهر في وسط الصالة، فيما الأم تربت على أكتاف صغيرها عله يعطيها الفرصة للحديث، وتقول بصرخات حتى تسمعنا وسط

الضجيج المتعالي: «ما ذنب صغيري، وهل هذه الصور لا تصل إلى مسؤولي المياه، أم أنهم حجبوا الصورة عن أعينهم فلا رقيب ولا حسيب ولا أحد يزور الأشياب ليعرف واقعنا المؤلم، فالمياه مقطوعة من منزلنا في شمالي جدة منذ أسبوع، ولا أمل في عودتها ولا حل أمام احتياجات الصغار إلا بمراجعة الأشياب، ويوميا لا يطالعنا المسؤولون إلا بكلام وكلام، فيما الأفعال لا نراها، والدليل هذه الصفوف التي تمتد ساعة بعد ساعة ويوما بعد يوم، فماذا حدث في جدة؟ والصيف لم يولد بعد، كما أن الحوامل لم يضعن مواليدهن فجأة ليتضاعف العدد السكاني بلا مقدمات، فهل من المعقول أن تنام جدة على وفرة مياه وتستيقظ على أزمة، هل نزل السكان من السماء ليقاسمونا المياه، أم أن هناك خللا يجب الاعتراف به من كل المسؤولين والعمل على حله، بدلا من تخديرنا بزيف الحديث، وما نريده فقط أن يخدرونا بجرعة مياه تكفينا وأبناءنا».

ولأنهن نسوة استحال البقاء وسطهن إلى حد سماع كل المعاناة، بعدما زاد الألم وتقاطرت الدموع من العيون، وبات ما يمكن أن يحتمل لا يحتمل، الأمر الذي جعلنا نتحول إلى اتجاه الصفوف الرجالية فربما عندهم من الصبر ما يقويهم على عرض المعاناة بثبات.

هناك وقف المواطن والسائق الخاص والعامل ورب الأسرة، يتقاسمون الصفوف المتراصة، ويتعاونون في «بر» ممثلا في قطرات ماء تنساب من قارورة تباع خارج الأشياب، ليضعوها على وجه من بدا يفقد أقدامه وتخر قواه من طيلة الوقوف، يصيحون «رشة ماء»، فيتخلون عن الإحساس بأي نوع من الأنانية رغم أن جميعهم يبحث عن هذه القطرة، فيتسابقون بكل ما تجود به أنفسهم، بعضهم يقدم الماء، والآخر يرفع «غترته» ليحرك الهواء على قلته ويرطب الطقس حول أخيه في الصف، والثالث فرد ذراعيه ليتكئ عليها الرجل الذي وهن من طيلة الوقوف، بعدما تضاعف عدد ساعات الانتظار لتصل إلى أكثر من ثماني ساعات، فيما الأمل في الحل لا يزال معلقا.

سألنا عنه فاتضح أنه مريض سكري، أودعوا في جوفه قطرتي ماء وقطعة من الحلوى، وبدا المشهد يتغير، فالكل يعود إلى دوره مجددا، ما الذي يحدث، وكأنها الأزمة التي ترفع سقف التعارف إلى حد التعاضد، سألناهم عن المعاناة، فأعادوا الإجابة إلى صورة المشهد: «بعضنا يحمل قوت يومه من الصباح، وبعضنا لا يعرف حال أسرته منذ فارقهم بالأمس، وبعضنا اضطر للنوم بجوار الأشياب».

جدة تعطش و عكاظ تكشف إهمال محطة بـ3.75 مليار

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ- 10 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130410/Con20130410588961.htm

فالح الذبياني (جدة)

في وقت بلغت أزمة المياه في جدة مستويات قياسية دفعت المواطنين للمبيت بجوار الأشياب للحصول على وايت ماء، تكشفت لـ«عكاظ» حقائق جديدة مفادها أن محطة التحلية الثانية التي بلغت تكلفتها 3.75 مليار ريال جاهزة للعمل منذ أكثر من 60 يوما، وأن تأخر شركة المياه الوطنية في توفير قناة لربط أنابيب النقل كان وراء تعطل ضخ 240 ألف متر مكعب من الماء إلى جدة.

وبحسب المصادر فإن المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة أتمت إنجاز المحطة قبل شهرين، إلا أن شركة المياه الوطنية المعنية بنقل المياه من المحطة إلى نقاط وشبكات التوزيع والخزانات لم تستكمل المطلوب منها، وحاولت «عكاظ» استجلاء الحقيقة من المهندس عبدالله العساف مدير شركة المياه الوطنية الذي اكتفى بالقول «لا تعليق على هذه النقطة تحديدا، ما أود قوله أننا تفادينا كل الأمور الفنية».

وتعرضت كميات المياه التي تضخها محطة تحلية المياه في الشعيبة 3 إلى النقص بسبب أعمال صيانة ضرورية لبعض وحدات المحطة واستمر انخفاض الكمية ثلاثة أيام فقط قبل أن تعود إلى معدلاتها الطبيعية، وبحسب المصادر فإن الكميات التي يتم ضخها هذه الأيام إلى جدة تصل إلى نحو 980 ألف متر مكعب وهو أقل من الكميات المطلوبة بنحو 70 ألف متر مكعب.

وفي شأن نقص المياه، أقر العساف بوجود مشكلة حقيقية، مؤكدا أنها في طريقها إلى الانفراج، حيث يتم الآن ضخ 930 ألف متر مكعب وهو أقل من حاجة جدة الفعلية في أوقات الذروة والمقدر بنحو 1.050 مليون متر مكعب.

المهندس العساف، كشف عن توجه الشركة الوطنية إلى توفير الخزن الاستراتيجي للمياه المحلاة، حيث سيتم إنشاء 6 خزانات كبرى بطاقة 1.5 مليون متر مكعب، ضمن خطة تستهدف تخزين 12 مليون متر مكعب من المياه يومياً.
وكشف لـ«عكاظ» أنه تم ترسية أول عقود إنشاء الخزانات في منطقة بريمان بطاقة 1.5 مليون متر مكعب وبتكلفة تصل إلى 600 مليون ريال وسيتم أيضا إنشاء خزان آخر في نفس المنطقة يوفر نفس الكمية من المياه.
العساف خلص إلى القول «الأمر يخضع لمتابعة دائمة من أمير منطقة مكة المكرمة ومن محافظ جدة ووزير المياه، وقريبا ستصلنا كميات إضافية من المياه، والأزمة في طريقها إلى الانحسار، ونحن نشعر بمعاناة الناس لكننا نبذل أقصى طاقاتنا».

السفارة الأمريكية لـ الشرق: إعفاء السعوديين من نقاط التفتيش في المطارات بدايةً من يونيو2014

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ 10 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/10/797410

الدمام – ياسمين آل محمود
قال المتحدث باسم سفارة الولايات المتحدة في الرياض، مفيد الديك، إنه لا يوجد سعوديون على اللائحة الأمريكية السوداء، مؤكداً «تجاوزنا أزمة 11 سبتمبر 2001، وتخلصنا من شوائبها كلية».
وحدد مفيد الديك، في تصريحاتٍ لـ «الشرق»، شهر يونيو من العام 2014 موعداً لبدء تفعيل اتفاقية «المسافر الموثوق به» الموقَّعة مؤخراً من قِبَل وزير الداخلية في المملكة، الأمير محمد بن نايف، والجانب الأمريكي.
وأوضح أن الاتفاقية ستمنح السعوديين المترددين باستمرار على الولايات المتحدة حق الإعفاء من الانتظار في طوابير طويلة داخل صالات المطارات ونقاط التفتيش في الولايات المتحدة، مضيفاً أن المملكة هي الدولة العربية الوحيدة التي استحقت الحصول على هذه الميزة لمواطنيها بالإضافة إلى دولٍ من قارتي أوروبا وآسيا.
وتطرق الديك للحديث عن اشتراطات الحصول على تأشيرة الدخول إلى الأراضي الأمريكية، وقال إن المظهر العام والملبس «حرية شخصية ولا يُلتَفت إليه أثناء إجراء المقابلة الشخصية التي تسبق الحصول على التأشيرة».
وقدَّر نسبة طلبات حصول السعوديين على تأشيرة للولايات المتحدة المُوافَق عليها بـ 92%، وذكر أنها تصدر في أربعة أيام فقط، وتابع «أما الـ 8% المتبقية فتُرفَض إما لعدم قدرة المتقدمين بها على إقناع ممثلي السفارة بعدم نيتهم الهجرة أو لنقص وثائقهم المطلوبة».
لكنه استدرك « 75% من الطلبات المرفوضة يتم إعادة النظر فيها والموافقة عليها بعد أسبوعين أما الـ 25% المتبقية فتستغرق مدة أطول نتيجة عدة أسباب في مقدمتها تشابه أسماء المتقدمين ما يعني تعقيد الإجراءات».
ورفض الديك القول إن الولايات المتحدة تحرم بعض المتقدمين بطلبات دخول الأراضي الأمريكية من التأشيرة بسبب زياراتهم دول الثورات أو لأسباب سياسية، وشدد «أمريكا لا تنظر إلى عقيدة أو مذهب أو انتماء، وهي توافق على منح التأشيرة للمتقدم في ثلاث دقائق ومن خلال الإجابة عن ثلاثة أسئلة»، غير أنه لفت إلى رفض القليل من طلبات الحصول على تأشيرة لكون المتقدمين دون السن القانونية، وهو ما يفرض مرافقة ولي الأمر عند استخراج التأشيرة وفقاً للقوانين السعودية.
وعن المبتعثين، بيَّن الديك أن السفارة الأمريكية في المملكة لا تملك إحصاءات تحوي أرقاماً دقيقة عمن بقي منهم في الولايات المتحدة بعد انتهاء دراسته لأنها مهمة إدارة الهجرة والجوازات الأمريكية.

أما الصعوبات التي تواجه ذوي بعض المبتعثين الساعين لزيارة الطلاب في الولايات المتحدة أثناء الدراسة فأرجعها المتحدث باسم سفارة واشنطن في الرياض إلى إما عدم تحديث المبتعثين بياناتهم على سجل « svis» أو تدني درجاتهم أو الانتقال من جامعة إلى أخرى دون إخطار إدارة الهجرة، وأكمل «التأشيرات تُمنَح بسلاسة لمَنْ يلتزم بالتحديث المستمر للبيانات». ونبَّه إلى احتلال المملكة المرتبة الرابعة في قائمة الدول التي تبعث طلابها للدراسة في الولايات المتحدة بعد الصين والهند وكوريا الجنوبية، مقدراً نسبة الطالبات بـ 25% من إجمالي عدد المبتعثين السعوديين.
وبسؤاله عن صعوبات استخراج تأشيرة خادمة أو عاملة منزلية للمبتعث/ المبتعثة، قال إن السبب هو اختلاف القوانين بين الولايات المتحدة والمملكة فيما يتعلق بعدد ساعات العمل وحرية ممارسة الطقوس الدينية وطريقة دفع الأجر، وأفاد بأن الموافقة على هذا النوع من التأشيرات يتطلب من كفيل الخادمة التوقيع على طلب رسمي يتوجب عليه التقيد بمضامينه أثناء إقامته في أمريكا «وهو ما لا يوافق عليه السعوديون غالباً»، وفق قوله.

دبلوماسي سعودي: تلقينا إفادة عراقية بوقف تنفيذ إعدام عبدالله عزام

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ 10 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/10/797427

عرعر – عبدالله الخدير
أكد مصدرٌ دبلوماسي سعودي لـ«الشرق» أن سفارة المملكة في عمّان تلقت من جهة عراقية رسمية رفيعة المستوى ما يفيد بوقف تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق السجين السعودي عبدالله عزام القحطاني، ليحسم المصدر بذلك الجدل الدائر منذ الخميس الماضي عن وقف تنفيذ الحكم من عدمه.
وكانت رئاسة الادعاء العام في العراق وجّهت وزارة العدل في بغداد بوقف تنفيذ حكم إعدام عبدالله القحطاني للبت في إمكانية إعادة محاكمته بناءً على طلب دفاعه، إلا أن شقيقه مسفر القحطاني أبدى تخوفه، في تصريح لـ«الشرق» أمس الأول، من إمكانية عدم الأخذ بتوجيه الادعاء العام، مذكراً بإعدام السعودي مازن ناشي المساوي في العراق في نهاية أغسطس الماضي رغم إعلان دفاعه صدور تعليمات بوقف الحكم.
وذكر ذات المصدر رفيع المستوى، الذي طلب حجب اسمه، أن السفارة السعودية في عمّان تتابع إجراءات سفر وفدٍ يمثل ست جهاتٍ في المملكة وذوي سجناء إلى العراق، موضحاً أن برنامج عمل الوفد، الذي من المفترض أن يزور العراق قريباً، سيشمل لقاءً برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، على أن يرافق وزير العدل في حكومته، حسن الشمري، الوفد.
في سياقٍ متصل، علمت «الشرق» أن السفارة السعودية في عمّان كلفت محامياً بمتابعة قضية السجين السعودي نايف الحازمي (سبعون عاماً)، الذي اعتقلته السلطات العراقية بعد دخوله أراضيها قبل عدة أشهر بطريقةٍ نظامية، إذ يعمل سائق شاحنة لدى إحدى شركات النقل الإماراتية.
وقال مصدرٌ إن المحامي المكلَّف لم يعثر على الحازمي داخل السجون العراقية ومراكز الاحتجاز الشُرَطِية، ما دفع السفارة إلى مخاطبة الصليب الأحمر والجانب العراقي لمعرفة مكان توقيفه.
من جانبها، أشارت مسؤولة الشؤون الإعلامية والناطقة الرسمية لبعثة الصليب الأحمر في العراق، سمية بلقيسة، إلى وجوب توجه عائلة السجين الحازمي إلى مقر البعثة الدولية للصليب الأحمر في الكويت وإحاطتها بالمعلومات المتوفرة وإبلاغها برغبتها في معرفة مكانه «حتى نستطيع التدخل والبحث عنه»، وفق تأكيدها. ونبّهت بلقيسة، في تصريح لـ«الشرق»، إلى أن تعامل الصليب الأحمر مع قضايا الاحتجاز سواء في العراق أو في دولٍ أخرى يظل ثنائياً بين الهيئة وأسرة السجين. أما السجين بتال عميش فأحيل، بحسب مصادر مطلعة على الملف، من سجن التاجي إلى سجن بغداد بعد تأجيل محاكمته. إلى ذلك، زعم ناشطٌ حقوقي عراقي مقيم في بريطانيا أن حكومة المالكي أعدمت خلال الشهر الماضي

37 سجيناً بينهم سجناء عرب، وذكر أن «اعترافات جميع السجناء السعوديين في العراق انتُزعَت بالإكراه وبعد التعذيب، مدللاً بتطابق التهم الموجهة لهم مع الاعترافات».
وعدَّ الناشط العراقي، تحتفظ «الشرق» باسمه، تضارب تصريحات المسؤولين العراقيين بشأن اتفاقية تبادل السجناء مع المملكة مؤشراً يقلّل من التفاؤل بإمكانية تنفيذها. ولفت إلى اطّلاعه على معلومات من قِبَل بعض المحامين المكلفين بالترافع عن السجناء في العراق مفادها «أنه تم توقيع اعترافات موكليهم على أوراق بيضاء»، مضيفاً أن «المعلومات تشير إلى إجبار بعضهم على الاعتراف بالتورط في تفجيرات وقعت قبل دخولهم إلى العراق بعامين». ونبَّه إلى «إمضاء سعوديين فترة حبس تصل إلى تسعة أعوام رغم أن عقوبة تجاوز الحدود وفقاً للأنظمة العراقية تتراوح ما بين ستة أشهر إلى عام».

التوحُّديون.. ضياع حقوق وعدم اعتراف واستغلال من القطاع الخاص

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ 10 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/10/797103

الرياض – فهد الجهني
يعاني التوحديون في المملكة من عدم وجود جهة ترعاهم وتدعمهم وتتحدث باسمهم، سوى دعم محدود جدا من جمعية أسرة التوحد التي ليس لها فروع إلا في الرياض فقط، الأمر الذي حرم التوحديين في المدن الأخرى من خدماتها، و»الشرق» التقت عديدا من أسر التوحديين التي طالبت بإيجاد مراكز متخصصة، وإيواء وتأهيل ومراكز ترفيهية واجتماعية، وبرامج تدخل مبكر وتفاعل الجهات المسؤولة، والجمعيات المختصة، وبطاقات تعريفية خاصة بهم، وتعاون الجهات الأمنية والقضائية، وتحمل المسؤولية المادية، وتكاليف المراكز المتخصصة الأهلية في مدن ومحافظات المملكة المختلفة، وتساءلت: لماذا لا يتم بناء مراكز تأهيل داخلية للتوحديين؛ ليكون المصاب بجانب أهله وأسرته؟ وتساءلت عن كيفية دفع تكاليف من يتم ابتعاثهم خارج المملكة، واستشهدت بوجود 730 حالة في الأردن، إضافة إلى من هم موجودون في مصر والكويت وغيرها، كما طالبت بضرورة دمجهم في المجتمع.

نظرة المجتمع
تقول أم فيصل (يعاني ابنها الأكبر من التوحد)»بحمد الله إن ابني استطاع حفظ القرآن، وحصل على جائزة سلطان بن سلمان، وجائزة محمد بن صالح، ولا نتلقى أي دعم سوى دعم مادي محدود من الشؤون الاجتماعية، وهذه الفئة تحتاج دعم الجميع، حيث تنقصنا المراكز التأهيلية، ومراكز تدريب للكبار، ومراكز الترفيه والإيواء، مشيرة إلى معاناة بعض الأسر التي لديها أكثر من حالة، كما أضافت «نعاني من نظرة المجتمع لأبنائنا، ونحتاج إلى توعية بهذا الخصوص، وكذلك استغلال المراكز الأهلية الخاصة التي تتعامل مع التوحدي كأنه كنز !!» فيما قال «الملحم» ابني مصاب بالتوحد ويستطيع قراءة وتلاوة القران وترتيله على أكثر من قراءة ، ونريد دعما ماديا ومعنويا واجتماعيا ونطالب بزيادة الدعم المادي الذي لا يفي بحاجاتهم.

اجتهادات شخصية
وبين حلاص القحطاني (أب لولدين توحديين) أنه ليس هنالك أية جهات تقدم الدعم أو التوجيه والإرشاد، وكل ما يتم هو اجتهادات شخصية، مبينا أن أسرة التوحدي تعاني أشد المعاناة سواء في التعامل مع الابن على حساب الأبناء الآخرين، ونظرة المجتمع وطريقة تعاملهم معه، وعدم وعيهم له، لافتا إلى أن البطاقة التي يحملها الطفل لم تفعل، وقال «نعاني من الوقوف والانتظار طويلا في المستشفيات وغيرها من الأماكن، والجهات الحكومية والأهلية ليس لها أي دور يذكر في

خدمة هذا المعاق» مضيفا أنهم بحاجة إلى اختصاصيين ومتخصصين في مجال التوحد وتأهيل الأسر، مقللا من دور الشؤون الاجتماعية الذي لا يتعدى الدعم المادي فقط، وقال «إن الطفل التوحدي لدينا بحاجة إلى الدعم المادي والمعنوي والأسري والمجتمعي، ومراكز تأهيل وتدريب وتفعيل الدمج الكامل في المدارس» لافتا إلى أن من يرسل لخارج السعودية يجد الدعم أكثر ممن هو بداخلها مستشهدا بوجود 730 حالة في الأردن فقط، ناهيك عن الموجودين في مصر والكويت، مشيرا إلى معاناتهم مع طول وإجراءات «الفيزة» سواء للسائق أو الشغالة التي تمنح للمعاق، مستغربا عن اشتراط تسجيلها باسم الطفل، وهو لا يحمل بطاقة أحوال، ومتسائلا لماذا لا يتم تسجيلها باسم الأب؟ وقال «إن جمعية أسرة التوحد تقدم بعض الدعم المحدود في الرياض فقط».

تفريغ الطاقات

وقال حسن الدهيمان (أب لمعاقين مصابين بالتوحد عمر سبع سنوات وأربع سنوات) «نعاني قلة الدعم والاهتمام، ومن نظرة المجتمع، وكل ما نقوم به جهود ذاتية، ونتطلع لدور وزارة التربية والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية والقطاع الخاص والحكومي . مبينا أنهم لم يستفيدوا من البطاقة التي يحملها المعاق. فيما قال الفنان التشكيلي إبراهيم النغيثر (متطوع في جمعية أسرة التوحد إنه يقدم في الجمعية كل يوم ثلاثاء عملا تطوعيا لمدة ساعتين في التلوين وتفريغ الطاقات، وطالب النغيثر بالأعمال الخيرية التطوعية لهذه الفئة، مشيداً بقدرتهم العالية على الاستيعاب.

اعتراف ودعم

وأكد الإعلامي المهتم بفئة التوحديين الدكتور محسن الشيخ آل حسان على ضرورة الاعتراف بهم ودعمهم إعلاميا وماديا ومعنويا من رجال الأعمال والقطاع الخاص، وقال «على جمعية التوحد أن تطرق كل الطرق، وتذهب في كل مكان؛ لتفعيل دورها، والوصول للمصابين أينما كانوا، وإذا لم تستطع الجمعية أن تقدم لهم شيئا فعليها البحث عمن يقدمون الخدمة لهذه الفئة المهمة من المجتمع، وعلى الجمعية ألا تعتمد على الآخرين، بل عليها الاعتماد على نفسها وعلى طرق وسائل إبراز جهودها.»

إمكانيات متخصصة

وقالت رئيسة جمعية أسر التوحد صاحبة السمو الأميرة سميرة بنت عبدالله الفيصل آل سعود «إن الجمعية عاجزة عن تحقيق مطالب كثير من هذه الفئة، لأنها تحتاج لإمكانيات متخصصة، ومراكز تدريب، ونحن في الجمعية غير قادرين عليها» وأضافت «أن كل ما تقوم به الجمعية حالياً هو تدريب الأسر ونشر الوعي ودعم القضايا، والتعريف بحقوقهم، وتوفير دعم مادي من المتبرعين، ومسجل لدى الجمعية أكثر من 700 ملف، ودربت أكثر من 500 أسرة، وقد تم الأسبوع الماضي دعم أكثر من سبعين أسرة، إضافة إلى كفالة عدد منهم، والصرف عليهم، كما قامت الجمعية بإرسال بعض الطلاب إلى الأردن للتدريب» مؤكدة أن ذوي الاحتياجات الخاصة لا يجدون الرعاية الكافية والاهتمام المأمول، ولا الخدمات المساندة التي يحتاجونها، وكثير من حقوقهم مهدورة، مؤكدة معاناتها كأم لطفل توحدي ومجسدة ما تعانيه أسرة التوحد قائلة «إنها رسالة يجب أن يعيها المجتمع والجهات المسؤولة، ورسالة كل أب وأم توحدي.

والمطالبة بالدعم الإعلامي والمادي والمعنوي، والقطاع الخاص والحكومي ورجال الأعمال بدعم هذه الفئة، وطالبة دعم رجال الإعمال في بناء الأوقاف التي تمتلكها الجمعية في مناطق المملكة، وافتتاح فروع في أنحاء ومناطق المملكة لخدمة هؤلاء».

إعانات مالية

وأوضح مدير الخدمات الطبية في وزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور طلعت حمزة الوزنة أن الوزارة تمنح المصابين بالتوحد إعانات مالية حسب شدة الإعاقة ابتداءمن 833 إلى 1666 ريالا شهريا، إضافة لبطاقة تعريف بمرض التوحد لتسهيل حركتهم في العيادات والأسواق وغيرها، وبطاقات تخفيض والمواقف والتسهيلات المرورية، مشيرا إلى أنه تم إعداد برنامج دبلوم فني توحد بإشراف المركز الوطني للبحوث والدراسات الاجتماعية، وبالتعاون مع الجمعية السعودية الخيرية للتوحد، وتخرج دفعتين 40 خريجة والمعترف به من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، وتم تعيين الخريجات في جدة والدمام والرياض.

وحدات تأهيلية

وقال الوزنة إنه تم إنشاء وحدات تأهيلية للتعامل مع حالات التوحد المتوسط والشديد المقيمة في مراكز التأهيل الشامل في مركز الإناث بالملز، وجدة والدمام مضيفا أنه تم افتتاح مركز الأمير ناصر بن عبدالعزيز للتوحد في الرياض في آخر العام 1432هـ وأكد الوزنة أنه تمت التراخيص لمراكز التوحد الأهلية والإيوائية التي تقدم خدماتها للفئات من التوحد أن تدخل ضمن نظام إشراف الوزارة والمتابعة والتقييم.

خادمة وسائق

فيما قال المتحدث باسم وزارة العمل حطاب العنزي «نمنح أي معاق تثبت إعاقته بتقرير من وزارة الشؤون الاجتماعية، خادمة وسائقا دون دفع أية رسوم، كما نحسب الفرد منهم بأربعة في السعودة في القطاع الخاص، شريطة أن يسند إليه صاحب العمل أعمالا تتناسب مع إعاقته ويمارسها فعلياً، ومن يقوم بالتوظيف فقط للحصول على الميزة دون أن يمارس عمله فهذا يسمى «سعودة وهمية» يحاسب عليها القانون والنظام، وفي حالة اكتشاف مثل هذه الحالات سيتم محاسبة صاحب العمل.

مساع هندية لتمديد مهلة "المخالفين"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ 10 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=141066&CategoryID=2

أبها: مهاب الأعور
كشف كبير وزراء الهند أومان تشاندي أول من أمس عن أن حكومته ستطلب من المملكة تمديد فترة العفو التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز 3 أشهر إضافية، وذلك من خلال مقترح سيقدم إلى وزارة العمل يهدف لوضع حد نهائي لمشكلة العمالة.
وأشار تشاندي، إلى أنه غير قادر على التدخل في القرارات السيادية للمملكة، ولكنه سيستعمل القنوات الدبلوماسية لإقناع السعودية لمنح ثلاثة أشهر إضافية قبل تنفيذ برنامج نطاقات.
وأضاف، أنه تبعا للمقترح الذي ستتقدم به الهند، فإنها ستطلب إمكانية انتقال العامل من كفيل لآخر، إضافة لإمكانية تغيير المهنة ومكان الإقامة لمرة واحدة فقط، وأن تسمح وزارة العمل السعودية بتصحيح الوثائق المخالفة للعمالة العاملين لدى كفيل مختلف أو تحت مسمى وظيفي مخالف.
وأوضح أن السفارة ستمنح إذن السفر للعمالة التي سجل بحقها بلاغات هروب من قبل الكفلاء أوأولئك الذين يرغبون بالعودة إلى بلادهم إذن سفر، شريطة ألا يكونوا متورطين بقضايا جنائية،

"القضاء" يفتش عن أوراق مفقودة لمتهمين في "سيول جدة".. و"الأمانة".. لا تجيب

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ 10 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=141155&CategoryID=5

جدة: نسرين نجم الدين
أبدى قضاة المحكمة الإدارية بجدة أمس استغرابهم من اختفاء مرفقات ضمن مخاطبات على درجة عالية من الأهمية، ومحل دعاوى قضائية بأمانة جدة، مؤكدين على مرأى من الجميع أن المحكمة خاطبت أمانة جدة عدة مرات للاستفسار عن حيثيات اختفاء هذه المرفقات، ولكنها لم تجد تجاوبا من الأمانة.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن المرفقات المفقودة التي استوضحت عنها المحكمة الإدارية من أمانة جدة تخص قضية أمين سابق ووكيليه للمشاريع والتشغيل والصيانة، ومتهمين باتهامات مباشرة تتعلق بالتسبب في كارثة سيول جدة.
المحكمة الإدارية ذكرت خلال جلسة المحاكمة التي عقدتها أمس أنها خاطبت أمانة محافظة جدة عدة مرات ولكنها لم تتحصل على إجابة، موجهة ممثل الادعاء في دعوى هيئة الرقابة والتحقيق لإحضار مرفقات الخطاب محل الدعوى في مخطط فرج المساعد شرق جدة، وتحديد قطع الأراضي التي ذكر الادعاء أنها تقع في مجرى السيل، والإجابة عن سؤال حول تمكين المواطنين من الاستفادة منها والبناء عليها بموجب الخطاب محل الاتهام، فيما طلبت المحكمة من المتهمين تقديم طلباتهم مكتوبة حتى يتسنى للادعاء العام الرد عليها في الجلسة القادمة التي حددتها في 26 رجب المقبل.
وأبدى وكيل أمين سابق للتشغيل والصيانة ارتباكا لدى سؤال المحكمة له عن أقواله في التحقيقات التي ذكر فيها أنه ليس له صفة فيما يتعلق بمشاريع الأمطار والسيول، وأنه قدم فكرته بناء على توجيه الأمين، ووجهت له المحكمة سؤالها حول المرفقات المفقودة.
الأمين السابق كرر إنكاره لأقواله في التحقيقات، مدعيا تعرضه للقسوة في التحقيق، وأنه لم يسئ الاستعمال الإداري ولم يتجاوز الأوامر والتعليمات السامية بعدم السماح للمواطنين بالبناء في مجاري السيول وبطون الأودية.
وقال قاضي الدائرة للأمين المتهم إن اشتراطاته التي وضعها للسماح بالبناء في المخطط، تدل على أن لديه علما بأن مخطط فرج المساعد يقع على مجرى السيل، وأن "عدم إعطائك تراخيص بناء في قطع محددة من المخطط، يدل على علمك بأن الموقع في مجرى السيل"، وأجاب بأنه رفع باقتراح أولي متضمنا شرحا لتنفيذ مقترح بديل للإفراج عن القطع وعن المخطط، وأن المسؤول هو من بيده تجاوز المقترح أو تنفيذه، قائلا "المسؤول هو من أجاز القطع وليس الأمين".
وذكرت المحكمة أنه من المفترض أن يرفع الاقتراح إلى استشاري الأمانة، قبل رفعه إلى الجهات الأعلى، وأجاب المتهم بأن أمره لا يتعارض مع الأمر السامي المرفق بقرار الاتهام، وأن شرحه مقيد بما يحفظ النظام.. وحول مساهمة عقارية أجاب رجل أعمال متهم بتقديم رشوة للأمين مقابل سماحه برفع أدوار المخطط الذي يملكه إلى 7 أدوار، بأن مبلغ المساهمة هو 5 ملايين ريال، وأنه قدم للمحكمة شيكات تسلمها من الأمين مذيلة بأنها مبلغ مساهمة، وأنه على مدى 16 عاما أودع أرباح المساهمة في حساب الأمين.

"المدنية" تعترض على تظلم خريجي "الصحية"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ- 10 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=141152&CategoryID=5

الرياض: فاطمة باسماعيل
حضر مندوب وزارة الخدمة المدنية الجلسة الثانية في القضية المرفوعة ضد وزارته من قبل خريجي المعاهد الصحية أمس، وقدم اعتراضين أحدهما شكلي باعتبار القضية من القضايا التي يجب أن يرفع فيها تظلم للوزارة قبل رفعها لديوان المظالم، والاعتراض الثاني موضوعي باعتبار أن قضية الخريجين لها لجنة مشكلة برئاسة وكيل وزارة الداخلية، وينتظر أن تحل خلال فترة وجيزة.
ذكر ذلك محامي الخريجين محمد الجزلاني، وقال لـ"الوطن"، إن القاضي طلب تفصيلات أكثر من مندوب الوزارة، والوقائع والآليات التي تم بموجبها التعيين، إذ أمهل مندوب الوزارة حتى الأسبوع المقبل للرد على عريضة الدعوى.
وتمنى الجزلاني أن يصدر خلال الأسبوع من الوزارة ما يفيد بانفراج الزمة قبل صدور الحكم.

تضم معاهد تدريب ومحطات نقل للموظفات وحاضنات أطفال

هيئة المدن تعلن إنشاء 13 مدينة صناعية نسائية بحلول عام 2020

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ- 10 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/10/article824868.html

الدمام - عبدالمحسن بالطيور

أعلن مدير إدارة المشاريع المكلف في هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية المهندس عبدالله الفصام إنشاء 13 مدينة صناعية مهيأة لعمل المرأة بحلول 2020، مزودة بمبانٍ ادارية وخدمية ومساجد ومراكز أعمال وحاضنات أطفال ومطاعم ومقاهي ومركز تسويق وأندية صحية.

وبين خلال جلسة الفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي، ضمن فعاليات أسبوع عمل المرأة، الذي تنظمه غرفة الشرقية، أن المصانع مجهزة بكافة الخدمات والبنية التحتية، وتقلل التكلفة والجهد، وتوفر الوقت، وتستقطب المشاريع للمناطق الأقل نمواً وتدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مشيرا الى إبرام اتفاقية تعاون لإنشاء مركز تدريب منتهي بالتوظيف والتدريب على رأس العمل والتدريب الإداري والفني لخدمة المشروع، كما سيتم توفير محطات وقوف موزعة داخل المدينة لنقل الموظفات من منازلهن الى اقرب محطة انتظار.

من جانبها، أبانت مديرة القسم النسائي في مصنع الزامل للمكيفات منيرة الزامل ان مصانع المملكة تضم ما يقارب 600 ألف شخص، ولا تتجاوز نسبة النساء بينهم 2% رغم أن المرأة تشكل 51% من حجم السكان، وهناك 4 ملايين إمراة في سن العمل، منهن نسبة كبيرة من المسجلات في برنامج حافز.

وطالبت بخلق فرص وظيفية للفتيات وخفض سن التقاعد، والتركيز على التعليم والتدريب، وتوفير البيئة المناسبة والمريحة والصحية، اضافة الى توعية الباحثات عن عمل بحقوقهن وواجباتهن، وإيجاد حلول سريعة للمعوقات التي تواجههن.

فيما استعرضت مشرفة الفرع النسائي في مركز التنمية الصناعي في الهيئة الملكية في الجبيل نورة الكريديس تجربة حاضنات الاعمال في الجبيل الصناعية، مبدية أسفها على عدم توجه المرأة للاستثمار في القطاع الصناعي.

وقالت: للأسف لا يوجد توجه نسائي نحو الاستثمار الصناعي، بسبب افتقاد المجتمع السعودي لثقافة المشاريع الصناعية النسائية، موضحة أن التحديات التي تواجه القطاع الصناعي تتمثل في نقص الكوادر المؤهلة وبرامج التدريب، والمشاكل الادارية المترتبة عليه.

وأكدت أهمية تلبية مطالب تحسين البيئة الاستثمارية للسيدات، كإنشاء مدن صناعية نسائية داخل المدن والأحياء بدلا من عزلها في أماكن بعيدة وأن يتم منح أراض صناعية نسائية لإقامة منطقة للصناعات الخفيفة مساندة ومكملة للصناعات الأساسية.

تخصصات المحاسبة والسكرتارية والاستقبال أصبحت شاغرة

حملات التفتيش ضد المخالفين ترفع طلبات توظيف السعوديين 40٪

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ- 10 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/10/article824865.html

الرياض – فهد الثنيان

شهدت مراكز توظيف السعوديين الأهلية إقبالا متزايدا من قبل شركات القطاع الخاص خلال الأيام الماضية نتيجة الحملات التفتيشية على العمالة المخالفة لنظام العمل، بعد تمادي الكثير من شركات القطاع الخاص في الاستعانة بالعمالة السائبة طيلة الفترة الماضية، حيث لجأت الكثير من الشركات والمؤسسات للاستعانة بالسعوديين لتغطية النقص الكبير في أعداد العمالة المخالفة نتيجة نجاح الحملات التفتيشية التي أعادت جزء من هيبة النظام الذي أعطى فرصا عديدة لتصحيح أوضاع المخالفين.

وقال أخصائي التوظيف في أحد مراكز التوظيف بالرياض هادي الفالح: شهدت مراكز التوظيف طلبا متزايدا على توظيف السعوديين في أكثر من 30 مهنة يتمركز فيها الأجانب بشكل كبير وتشمل البائعين في مراكز التجزئة ومشرفي مبيعات وسائقي عمومي وخصوصي ووظائف إدارية وفنية متعددة في قطاعات الإنشاء والنقل ومنافذ البيع التجارية.

وأضاف أن اللافت للنظر هو طلبات العديد من الشركات والمؤسسات لشغل وظائف إدارية في المحاسبة والسكرتارية والاستقبال وخدمة العملاء التي من المفترض سعودتها كونها وظائف جاذبة وجيدة للمواطنين.

وأكد الفالح أن التوجيه الملكي لوزارتي الداخلية والعمل بإعطاء فرصة للعاملين المخالفين لنظام العمل والإقامة لتصحيح أوضاعهم في مدة أقصاها ثلاثة أشهر سيمكن القطاع الخاص من تصحيح أوضاع العمالة المخالفة ويعطي درسا بأن توظيف المواطنين والمواطنات سيعود بالنفع على الاقتصاد المحلي وان الاعتماد على العمالة المخالفة سيجلب العديد من المتاعب والمصاعب لهذه القطاعات.

من جانبه، قال أستاذ المحاسبة بجامعة الطائف الدكتور سالم باعجاجة: التنظيمات الأخيرة لسوق العمل ستنعكس ايجابيا على زيادة توظيف السعوديين والسعوديات في القطاع الخاص بنسبة 20 إلى 30% عن الفترة الماضية مما سيخفض معدلات البطالة في البلاد.

وطالب شركات القطاع الخاص ان تلتزم بالسعودة مع التركيز على تدريب وتأهيل السعوديين والسعوديات حتى يستطيعون تطوير مهاراتهم بشكل يتلائم مع متطلبات سوق العمل، متوقعا أن تنعكس التنظيمات الأخيرة على زيادة توظيف المواطنين في قطاعات التجزئة والمقاولات والسياحة والتعليم الخاص.

أحكام الاستئناف واستقلال القاضي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ 10 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/10/article824767.html

محمد بن سعود الجذلاني*

في تحديد مدلول الاستقلال والمعنى الصحيح له، فإن من أبرز معانيه ألا يتدخل أحد لفرض اجتهاد معين على القاضي، وحمله على الحكم بغير ما يعتقد أو بخلاف ما استقر في وجدانه، سواء من ناحية إثبات الواقعة محل النزاع، أو من ناحية التطبيق الصحيح للحكم الشرعي أو القانوني عليها
من الصعب كثيراً التمييز بين استقلال القضاء مرفقاً، وبين استقلال القاضي فرداً من الأفراد العاملين في هذا المرفق. ولهذا فمن الصعب تصور استقلالٍ تامٍ للقضاء دون توافر نفس مستوى الاستقلال لدى القاضي.
وبالرجوع إلى نصوص نظام القضاء التي كرّست مبدأ استقلال القضاء، نجدها مزجت في التعبير عن ذلك بين عبارتي (القضاء) و(القاضي) معاً، إذ نصّت المادة الأولى من نظام القضاء على أن:
(القضاة مستقلون لا سُلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية وليس لأحد التدخل في القضاء).
إلا أن هناك مشكلة كبرى تثور عند تقرير هذا المبدأ، وهي الآلية المتبعة حالياً لدى محاكم الاستئناف، سواء التابعة لوزارة العدل أو الاستئناف الإدارية، وتتمثل هذه المشكلة في إعادة الحكم الصادر عن القاضي أو الدائرة القضائية إليها مصحوباً بملاحظات موضوعية أو شكلية مؤثرة لاحظتها محكمة الاستئناف على الحكم.
ورغم أن آلية العمل في محاكم استئناف وزارة العدل تختلف عنها في ديوان المظالم، وذلك بأن استئناف وزارة العدل تسير على طريقة إصدار قرار يسمى (قرار بالملاحظة على الحكم) ولا يتضمن هذا القرار أي نقض للحكم، بحيث يمكن لاحقاً أن يجيب القاضي عن ملاحظات الاستئناف، وتكون إجابته مقنعة، فتتم المصادقة على حكمه (وهذا نادراً ما يحدث) أما في ديوان المظالم فلا يصدر عن محاكم الاستئناف إلا حكم إما بالتأييد أو بنقض حكم الدائرة وإعادته إليها متضمناً ملاحظات الاستئناف. وفي هذه الحال يعتبر الحكم المنقوض كأن لم يكن، ويجب على الدائرة إن هي رأت التمسك بقناعتها إصدار حكم جديد بذلك.
إلا أن هذا الاختلاف بين المنهجين لا يؤثر كثيراً على المضمون، ولا على المشكلة التي أود هنا مناقشتها، وهي أنه في كثير من الأحكام يحدث نوع من الضغط على القاضي أو الدائرة القضائية مصدرة الحكم الابتدائي، وذلك لتغيير قناعتها والعدول عن الاجتهاد الذي أخذت به، بل حتى وصلت الحال في بعض أحكام الاستئناف إلى استعمال ألفاظ توحي بالتوبيخ، وأحد الأحكام التي أحتفظ بصورة منها تضمن أيضاً تهديد القاضي وجاء في نص قرار الاستئناف: "وبدراسة القرار وصورة ضبطه ولائحته الاعتراضية تقرر إعادتها لفضيلة حاكمها لملاحظة أن الإجابة غير مقنعة وفيما ذكر في إجابته فينبغي مراجعة تعليمات التمييز وفي حال عدم الإجابة سنضطر آسفين للرفع للمجلس الأعلى للقضاء لعدم تجاوب فضيلته لما وجه به.."!!
كما أن العمل في استئناف ديوان المظالم يجري على إلزام الدوائر القضائية بملاحظات محكمة الاستئناف الشكلية المتعلقة بالاختصاص والقبول الشكلي ونحوها، حتى ولو كان خالف ذلك اجتهاد الدائرة القضائية. وذلك عملاً بتعميم صادر في وقت سابق. وهذا التعميم محل نظر لمخالفته الواضحة لقواعد المرافعات أمام ديوان المظالم مما يستدعي صدوره بنفس الآلية التي صدرت بها قواعد المرافعات، لأنه يعتبر مقيداً لعمومها.
إذاً فآلية العمل الحالية في محاكم الاستئناف بنوعيها تتضمن شبه إلزام للقاضي بالأخذ أو الحكم بما لا يتفق مع قناعاته أو اجتهاده، وحتى يتمسك القاضي بقناعته ويُصرّ على الحكم باجتهاده، يحتاج إلى مزيد شجاعة وثبات لمواجهة ما قد

يتعرض له من انزعاج محكمة الاستئناف أو حتى استعمال ذلك في غير صالحه عند إدارة التفتيش القضائي، بوصفه غير متجاوب مع مرجعه (على حد تعبير أحد ملاحظات المفتشين القضائيين).
وهذا الواقع الذي تُكرّسه نصوص نظام المرافعات، لا يمكن أن يُنظر إليه إلا بأنه تدخل في عمل القاضي واجتهاده، ونيل من استقلاله في ذلك الاجتهاد، الذي يجب أن يكون فيه حُرا لا يقيده إلا أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، ومتى كان اجتهاد القاضي سائغاً وتسبيبه صحيحاً وتكييفه للواقعة سليماً، فإن حق الاجتهاد ألا يُنقض باجتهاد مثله.
وحتى لا يكون تناولي لهذه المشكلة بعيداً عن الواقع، فإنه لا يفوت علي أن هناك مشكلة أخرى مرتبطة بالمرحلة الحالية للقضاء السعودي، وقد تكون مبرراً لتدخل محاكم الاستئناف القوي لتوجيه أحكام القضاة الابتدائية، وهذه المشكلة هي وجود نسبة كبيرة من القضاة المُعينين حديثاً الذين ينقص بعضهم الكثير من الخبرة والدراية، مما يجعل الحمل كبيراً على محاكم الاستئناف في ضرورة التدقيق بشكل أكبر على الأحكام احتياطاً لحقوق الناس.
إلا أن هذه المشكلة يمكن معالجتها بما يلي:
أولاً: أن تكون إعادة القضية للقاضي أو الدائرة القضائية مرةً واحدة فقط، وفي حال أجاب القاضي أو الدائرة عن ملاحظات الاستئناف بما يتضمن تمسكه باجتهاده فتحال القضية إلى دائرة أخرى أو قاض آخر لنظرها.
ثانياً: أن يكون ضمن عمل محاكم الاستئناف رصد جوانب الضعف أو القصور لدى القضاة، والتوصية بزيادة تأهيلهم فيها، بالتعاون مع إدارة التدريب القضائي في وزارة العدل، بطريقة تحفظ للقاضي مكانته، ويكون الغاية منها زيادة تأهيله ورفع مستوى كفاءته، دون أدنى مساس باستقلاله أو حقوقه. ولا تحميله وزر الخلل الحاصل في المنظومة القضائية.
* القاضي السابق في ديوان المظالم والمحامي حالياً

سوق العمل ومكافحة الاتجار بالبشر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ- 10 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130410/Con20130410589061.htm

ماجد محمد قاروب

التوجيه الكريم من خادم الحرمين الشريفين لوزارتي الداخلية والعمل بإعطاء فرصة ثلاثة أشهر للعاملين المخالفين لتصحيح أوضاعهم ومن ثم يطبق بحقهم النظام، هو مكرمة تضاف إلى مكرماته العديدة حفظه الله. لذلك يجب على الجميع التعامل بكل نزاهة وموضوعية مع هذه المكرمة بما يحقق المصالح العامة والخاصة، كما ويجب أن يعلم كل مكفول بأنه ليس أسيرا لدى كفيله وأنه يحق له التقدم بطلب نقل الكفالة إلى وزارة العمل. ويجب أن يحذر كل من يوظف العمالة غير النظامية بأنه علاوة على أنه يخالف أنظمة العمل وأنظمة الإقامة والجوازات فإنه قد يرتكب جريمة الاتجار بالبشر سواء كان يدري أو لا يدري وخاصة شركات ومؤسسات المقاولات والتشغيل والصيانة ومحلات البيع بالتجزئة المسؤولة عن توظيف 80 % من العمالة الوطنية والأجنبية فهي معنية وبصورة كبيرة عن مراعاة شروط العمل والتوظيف التي يجب أن تتفق وصحيح القانون، كما أن تشغيل وإيواء المخالفين لقانون العمل أو الإقامة بما في ذلك متخلفي الحج والعمرة قد يقع تحت هذا المحظور بل أن هذه الشركات والمؤسسات قد تكون مسؤولة عن ممارسات منظمات تصدير العمالة الأجنبية بشروط يتحقق فيها الإخلال بالقانون ومن ثم المشاركة في جريمة الاتجار بالبشر هذه الجريمة البشعة التي تخالف قيم الإنسانية ومبادئ شرعنا الحنيف. وقد أحسنت وزارة الداخلية والجوازات ووزارة العمل في التصدي لظاهرة انتشار عمل المرافقين في القطاعات الصحية والتعليمية ومحلات التجزئة ذات العلاقة بالمرأة لما فيها من مخالفة قانونية كبيرة ومخاطر أمنية واقتصادية على سوق العمل ولما فيها من تستر تجاري ومهني وقد ظهر ذلك في ظاهرة التسول والبيع في الشوارع وعند إشارات المرور أو لدى الغير في المطاعم والمشاغل والأندية النسائية وقاعات الأفراح.
وجريمة الاتجار بالأشخاص هي استخدام شخص أو نقله أو إيواؤه من أجل إساءة الاستغلال، وتكون الجريمة دولية إذا ارتكبت في أكثر من دولة أو جانب كبير من الإعداد أو الإشراف عليها جرى في دولة أخرى أو إذا ارتكبت في دولة

وشارك في ارتكابها جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة. ويحظر القانون الدولي والمحلي الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال بما في ذلك الإكراه أو التهديد أو باستغلال الوظيفة أو النفوذ من أجل الاعتداء الجنسي أو العمل أو التسول أو الخدمة قسرا، ويعاقب بالسجن مدة 15 سنة وبغرامة مليون ريال وتشدد العقوبات إذا ارتكب الجريمة جماعة إجرامية منظمة أو إذا ارتكبت ضد امرأة أو من ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأطفال، أو إذا استعمل سلاحا أو هدد باستعماله، أو إذا كان مرتكبها موظفا من موظفي الأمن أو الضبط. ولا يعتد برضا المجني عليه في أي جريمة من جرائم الاتجار بالبشر.

ويعاقب بالسجن خمس سنوات وبغرامة 200 ألف ريال كل من يحرض على الإدلاء بشهادة زور، أو يتدخل في ممارسة أي مسؤول قضائي. كما يعاقب بالسجن كل من علم بارتكاب جريمة، أو بالشروع فيها، ولم يبلغ فورا الجهات المختصة، ولو كان مسؤولا عن السر المهني مثل المحامي أو الطبيب أو المهندس فلا يجوز لهم التغاضي عن معرفتهم بالجرائم.

ويجوز للمحكمة استثناء الأقارب من العقوبات، كما يعاقب بعقوبة الفاعل كل من أسهم في ارتكاب إحدى الجرائم، ويعاقب كذلك كل من حاز أشياء متحصلة من إحدى الجرائم أو أخفى شخصا من الذين اشتركوا فيها بقصد معاونته على الفرار من العدالة. ويعاقب على الشروع في الجريمة بعقوبة الجريمة التامة، ويجوز للمحكمة مصادرة الأموال الخاصة بالشركة أو المؤسسة بغرامة 10 ملايين ريال ويجوز للمحكمة كذلك أن تأمر بحلها أو إغلاقها إذا اشتركت بأي صورة في هذه الجرائم.

ربما - التحرش بالنساء جريمة ثقافية لا جنسية!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ- 8 ابريل 2013م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/500851

بدرية البشر

عليك أن تنظر إلى التعليقات التي يتركها القراء في صحيفة بريطانية تحت خبر التحرش بطفلة أو امرأة، بعضهم يطالب بإعادة عقوبة الإعدام لهؤلاء المجرمين، وبعضهم يسمّيهم «الشياطين» الذين يجب التخلص منهم وردع أمثالهم بأشد العقوبات، ثم قارن بينهم وبين ما يتركه بعض قراء الصحف في بعض الدول العربية، ستجد أنهم ينقسمون بين من يسأل «كيف توجد امرأة في هذا المكان وتتوقع أن لا أحد يتحرش بها؟ ماذا كانت تلبس؟ ما الذي فعلته كي تثير غريزة المتحرش؟»، هناك دائماً بحث عن تبرير للجريمة، أو البحث في منطقة الضحية لا في منطقة المجرم، لكن في كلا الحالتين يكون تبرير الجريمة أسبق من إدانة المجرم. وهذا إن دلَّ على شيء إنما يدل على أن جرائم التحرش في بلادنا العربية هي في المقام الأول جريمة ثقافية قبل أن تكون جنسية، لأن المتحرش نفسه والمدافعين عنه لا يقولون الكلام نفسه ولا يفعلون الشيء نفسه لو وُجِدُوا في أكثر الأماكن تعرياً، لكن في فرنسا أو أميركا، لن يجرؤ أحد منهم على مد يده، بل ولا حتى لسانه ليسأل ماذا تفعل الفتاة هنا؟ فما الذي جعلهم «أوادم» حتى على الشواطئ هناك، ووحوشاً في بلادهم حتى وهم في الشوارع العامة والميادين الممتلئة بالبشر؟

التحرش بالنساء، وفوقه جريمة الدفاع عن المتحرشين بالنساء، هما الطريقة المثلى لدى قطاع من جمهور الإسلاميين المتشددين اليوم لإقناع النساء بأن المكان الآمن الوحيد لهن هو البيت، ومتى ما خرجت منه فإن لا أحد يتحمل مسؤولية ما يحدث لهن. هذا المنطق يقال حتى في مصر بعد هذا التاريخ للمرأة والتجربة الرائدة في تقدمها ونيل حقوقها، وبعد أن وقفت المرأة في الثورة المصرية في الصفوف الأولى محركة للهمم وزارعة للأمل ودفعت الثمن، وبعد أن نجحت في أن تصبح سفيرة ووزيرة وطبيبة، وإن كان البعض لا تقنعه هذه الأمثلة، ظناً منه أن التحرش بالنساء ضريبة خروجهن لا مؤشر لاختلال ميزان الأخلاق التي شجّع بعض الوعاظ عليها حين برروا جريمة التحرش بالنساء فجعلوها ذنب المرأة لا

ذنب الرجل، فعندي لهم قصة أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها قبل زواجها بالرسول صلى الله عليه وسلم، وكانت متزوجة من ابن عم لها سبقها بالهجرة إلى المدينة وتخلفت عنه يوم منعها أهلها، لكنها قررت أن تلحق به ومعها طفل صغير، فقابلها عثمان بن طلحة وكان من المشركين فقال: «إلى أين يا بنت أبي أمية؟»، قالت: «أريد زوجي بالمدينة». قال: «أوَمَا معكِ أحد؟»، قالت: «لا والله، إلا الله وبُنَيٌّ هذا». قال: «والله ما لك من مترك». «فأخذ بخطام البعير فانطلق معي يهوي بي، فوالله ما صحبت رجلاً من العرب قطُّ أرى أنه كان أكرمَ منه». هذه هي أخلاق العرب قبل الإسلام، وما جاء الإسلام إلا كي يتممها، فلا تصبح المرأة بعده أكثر تهديداً بين المسلمين وأكثر أماناً في فرنسا وأميركا. سيقول قائل - كالعادة- إن قضايا التحرش موجودة حتى في أميركا وأوروبا، وهذا صحيح، لكنها حين تحدث لا أحد يخرج ليقول إن المرأة «تستحق ما حدث لها»، ولا يسألها القانون «ماذا كنت تفعلين في تلك الساعة بين المتحرشين؟» فيحمّلها جزءاً من العقوبة!

تطـرف مستنكـر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ 8 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130408/Con20130408588280.htm

عبدالله ابو السمح

في خبر صحافي أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر «بحائل» منعت المصورين والإعلاميين من الاقتراب من أماكن النساء المشاركات في برنامج الأسر المنتجة والذي يقام من ضمن الفعاليات المصاحبة لرالي حائل، وقال المتحدث الإعلامي بالهيئة في حائل إن بعض الصحافيين يتحدثون مع النساء الحرفيات في السوق الشعبي.. مشيرا إلى حرمة التحدث إلى النساء الأجنبيات، أكرر حرمة التحدث إلى النساء الأجنبيات!!. كما أضاف إلى أن المنع يطول المصورين خوفا من أن يتم إظهار بعض عورات النساء بمحض صدفة الصور الملتقطة، وقال: على المصور أن يقوم بتصوير البضاعة المباعة دون النساء الصانعات ... مؤكدا أنه تم استدعاء عشرين عضوا من الهيئة وللتأكد من عدم التهاون. (انتهى عن جريدة المدينة 28/3/2013).

هذا خبر فضيحة لا يجوز حدوثه في عصر التنوير الذي يرعاه الملك عبدالله (حفظه الله)، وكيف يجوز هذا التطاول بالتحريم بعدم جواز التحدث إلى الأجنبيات، فماذا كان يفعل الصحابة نساء ورجالا.. هل كان الحديث معهن بالإشارة، ألا يعلم عضو الهيئة أن التحريم أمر خطير كفداحة الشرك، وهل نحن جميعا نرتكب خطيئة التحدث للأجنبيات وجميع أماكن العمل تغص بالموظفات؟، ألم يقرأ جنابه بتعيين سيدات فاضلات في مجلس الشورى يتحدثن ويناقشن ويخطبن بآرائهن في المجلس، إن تصريح بل وفعل وإجراءات الهيئة في حائل تستوجب من الرئاسة العامة الشجب والاستنكار وإعادة تثقيف هذا «المسؤول» ومحاكمته واتخاذ اللازم حيال تجاوزاته الضارة بالدين والوطن، وتجاوزه على حقوق الإنسان فمن حق النساء الصانعات الإشادة بهن عبر وسائل الإعلام بالصوت والصورة وتقديمهن لمصنوعاتهن. وبالله.. أي عورة قد تظهر في التصوير وهن نساء محجبات من حقهن إظهار الوجه والكفين والزينة الظاهرة ... إلخ.

إن صدور مثل هذا التصريح (الطامة) وما تبعه من إجراءات خاطئة فيه إساءة لمسيرة التنوير ومنهج الاعتدال الذي تتبعه المملكة، لقد كان المتوقع أن تتدخل الإمارة هناك لإيقاف هذا التشدد المشين الذي يعرقل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، فنرجوكم لا تتساهلوا في ذلك، وهذا الكلام موجه مع التحية والتقدير أيضا لمعالي الرئيس العام وفقه الله لغرض التنوير والاعتدال.

على صفيح ساخن !

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 جماد الاول 1434 هـ 4 ابريل 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20130406/Con20130406587634.htm

عبده خال

بسبب سياسة الاستقدام المفرطة تشبعت المملكة بحوالي 8 ملايين وافد (وهم النظاميون، بينما غير النظاميين لا يمكن معرفة أعدادهم)، وجل العمالة المتواجدة في البلد عمالة متواضعة لا تتمتع بمهارات عالية تم الزج بها في كل المواضع التي نحتاج فيها إلى الأيدي الماهرة، ومع التسيب وعدم تطبيق القوانين التي تحمي حقوق العامل ورب العمل حدث هروب جماعي للعمالة بحثا عن الأجور الأعلى، أو الاشتغال بمهن لا يجيدها العامل إلا انها تدر عليه دخلا يفوق الدخل الذي يتقاضاه من كفيله.

وفي فترة زمنية كانت التأشيرات محل استثمار ضخم، حيث يمكن لفرد واحد أن يحصل على آلاف (الفيز) ويبيعها، فنشأ سوق خاص باستخراج الفيز وبيعها وتسريح عمالها داخل البلد كيفما اتفق.

هذه المشكلة كان يعرفها الكبير والصغير، ولم يكن لها من حل، فكلما نهضت الجوازات بحملة يكون نصيبها الفشل، وكان لا بد من تطبيق قرار صارم ينهي هذه المعضلة المتجددة في كل حين.

وما حدث خلال الأسبوع الماضي من انتشار لحملات التفتيش كشف لنا عمق المشكلة التي نعيشها، إذ توقفت كثير من المدارس الخاصة والمستوصفات والبقالات والمطاعم، وحدث خلل في عمل المولات وتوقف البناء في كثير من المباني، وأغلقت بعض ورش الحدادة والنجارة وورش تصليح السيارات وكثير من الأعمال ارتبكت.

كل ما حدث أثبت لنا أننا نعيش مشكلة حقيقية يجب التنبه لها لمن يريد للبلد أن تسير في مسار صحي، كما أن الحملة كشفت لنا أننا نعيش بصورة غير قانونية وعند محاولة تطبيق القانون توقفت أمور كثيرة.

إلا أن تعطل كل هذه الأعمال لا يعني التوقف عن الحملة، فهي حملة تصحيحية يجب استمرارها وأن لا يحدث تراخ أو تراجع، كما ألفنا ذلك في حملات الجوازات المنفردة، مع ملاحظة وجوب إيجاد خطط مساندة لإنجاح الحملة، فلكل قاعدة استثناء، أي العمل في ظل وجود بدائل للحالات التي تستوجب إصلاح أوضاعها، وأن لا يتم قص وثيقة رسمية (الإقامة) لمجرد أن يوجد العامل في مكان غير عمله، إذ أنها وثيقة رسمية لها احترامها وقانونيتها التي تحميها من القص، حتى ولو كان الأمر من الجهة المصدرة لها، كما أن هناك حالات تستوجب استيضاح عن الوضعية التي يكون عليها المكفول (فهو عبد المأمور)، والمأمور هنا هو الكفيل!

وكما نعلم أن هناك أفرادا ليس لهم عمل سوى أنه كفيل آلاف من العمال (من تجار الفيزا)، مثل هذا النوع يتم توزيع عماله على المحتاجين للعمالة (والطالبين لاستقدام عمالة) من غير مقابل، وهذا يستدعي إيقاف الاستقدام لبعض الوقت حتى يتم توزيع تلك العمالة وتسكينها في مواقعها الجديدة.

ويعاب على الحملة عدم قيامها بتوعية المواطنين عما سوف يحدث مسبقا، ولأن هذا العيب قد حدث، فلا ضير من مواصلة الحملة مع إشعار الكفلاء والمكفولين بسرعة تكيف أوضاعهم القانونية، بشرط أن تتفاعل الجوازات وتعجل بذلك التكيف.

وقد تكون العناوين البارزة لهذه الحملة: أننا نعيش بصورة غير نظامية، وأن البلد في خطر لو توقفت العمالة عن العمل، وهذا يستوجب خلق عمالة وطنية بأي صورة كانت، وأن المشاكل التي نتركها بلا حل قد تتحول إلى خطر ماحق، والتماهي في تركها بلا حلول يحمل البلد أخطارا لا يمكن التنبؤ بنهايتها.

نحن والعمالة الوافدة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ 7 ابريل 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/04/07/article823875.html

عبد العزيز المحمد الذكير

الكل يُثمن الهبّة التي قامت بها سلطات الضبط لمتابعة المخالفين من الوافدين، ووعدت بالاستمرار بها (بعد المهلة) لإيقاف تجارة التهريب والإيواء لوافدين دخلوا البلاد بطريقة غير نظامية، أو تخلفوا أو هربوا من كفلائهم.

لا أعلم عن أي بلد في العالم يترك عمالة غير نظامية حرة طليقة تعمل ما يحلو لها من امتهان الأنظمة والقوانين والعرف والأمن. وقد أوجدت اتفاقات ومعاهدات بين دول أوروبا على سبيل المثال بإتاحة الفرص لعمالة جنوب أوروبا باستلام أعمال في شمالها إبان كانت بحاجة إليهم، لكن تلك الاتفاقات والمعاهدات روجعتْ بين فترة وأخرى حسب الحاجة والمصلحة، ولم تكن الاتفاقيات القديمة حائلا أو عائقا دون تعديل أو محو أو إبطال أو حتى إلغاء ما لا يراه البلد – أي بلد - في مصلحته ومصلحة أهله. ولدينا في أوروبا أكوام من الاتفاقات التي روجعت

وخطوة تعقب المخالفين لأنظمة العمل والإقامة الأخيرة، لم يكن الهدف الأول للدولة هو قطع أرزاق من جاء ليعمل بشرف وأمانة وصدق نية، لكنها أو جزء كبير منها حركة محببة للشعب والحكومة في وضع الأشياء بمكانها الطبيعي والشرعي، المبني على جعل الوافد يحس بالأمان في ذهابه إلى العمل وتنقله في المملكة العربية السعودية، دون أن يجد نفسه موضع كل شبهة والخضوع لتحقيق مطوّل بين يوم وآخر.

وليس مذهبا جديدا، ولا من خوارق العرف أن تقوم المملكة بالحملات التدقيقية للبحث عن ظاهرة التخلف والتخفي للعمالة الهاربة أو التي دخلت البلاد عبر التهريب (وهذا بحد ذاته جريمة تُعاقب عليها كل الأعراف).

ويوم الأربعاء الماضي جاء في هذه الجريدة أن قوة المهمات والواجبات الخاصة بشرطة منطقة الرياض أطاحت باثنين من مخالفي نظام الإقامة من المتخلفين إثر تورطهما في بيع الأسلحة بحي منفوحة وسط الرياض، من ضمنها مسدسات مع عدد من الطلقات الحية عيار 9 ملم، والمتهم فوق ذلك لا يحمل أوراقا نظامية.

ويهون الأمر لو كان المقبوض عليهم جاؤوا لطلب الرزق الحلال، وربما وجد من يقوم بكفالته وتعديل وضعه. لكن أولئك جاؤوا للتخريب بلا شك.

والمطلوب الآن من منظمات حقوق الإنسان أن لا تستعجل بجعل قضية العمالة السائبة والمهرّبة عناوين لأقوال صحفية لا تعرف ما نعانيه وما نشتكي منه وما هي طريقة العلاج المتبعة في تسوية الوضع.

هكذا نتحكم في "واتس أب وسكايب وتويتر"

المصدر: جريدة الوطن الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ- 7 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=16212

علاء ناجي

يحرص كل مسؤول أن يبقى في منصبه مع أقل قدر ممكن من الانتقاد لأداء إدارته أو وزارته أو الجهة التي يقوم عليها، ويحرص كل مسؤول أيضا على أن يسمع عن أدائه ما يثلج الصدر، لأن مؤدى ذلك هو الاستمرار مدة أطول وخدمة الوطن أكثر فأكثر، والسبيل لذلك واحد من اثنين: إما أن يقل في العمل والظهور وإما أن يكون من المجيدين المتقنين من وجهة نظر الشريحة المناط به خدمتها.

ربما في زمن انحصار القنوات الإعلامية في الإعلام الرسمي كان من الممكن أن يسعى المسؤول لأن لا يصل عن عمله إلى وسائل الإعلام سوى ما يتحدث به هو أو من ينيبه، كما أن وسائل التعبير عن الرأي المقابل كانت محدودة في ذات القنوات الإعلامية ولهذا لم تكن المساحة كافية لأن تشمل جميع الأصوات لتعبر عن رأيها، ولهذا فإن تلك المساحة والقنوات لم تكن تسمح لأن ترينا الوضع على حقيقته أو أن تمكننا من تقييمه بالشكل الصحيح مهما كان حرجا وحساسا.

في السنوات الأخيرة تبدل الحال وأصبح فضاء العالم الافتراضي متاحا للجميع للتعبير عن رأيه، وكأن زاوية الهايدبارك الأحدية (ركن الخطباء) التي كانت تتيح للعامة أن يتحدثوا فيما يشاؤون كيفما يشاؤون يوما واحدا في الأسبوع قد كبرت لتشمل العالم كله على مدار الساعة دون قيد أو شرط، أصبح لكل شخص أن يقول ما يشاء كما يشاء في أي وقت يشاء، وأصبح غاية ما هنالك من قيود على هذا الفضاء الرحب هو ما في يد الإنسان ذاته من قيم أخلاقية، وما يفرض عليه القانون احترامه عند التعبير والحديث إن كان هنالك قانون في هذا الباب.

من خلال هذا الفضاء الرحب عبر "تويتر وفيس بوك وواتس أب ويوتيوب" وغيرها من البرامج والتطبيقات، أصبح من المستحيل على المسؤول أن يتعامل مع الانتقادات ومع التعليقات المرتبطة بأدائه بذات العقلية التي كان يتعامل بها في زمن قنوات الإعلام الرسمي المحدودة والمحصورة، وغدا من المستحيل أن يتم حصر هذه القنوات وحجبها جميعا أو منع الناس من استخدامها، فكلما غاب تطبيق أو موقع ظهرت العشرات غيره، إذاً ما آلية التعامل مع هذه المواقع ومع الإعلام الجديد عموما؟

في تصوري الخاص هنالك عدة أمور مهمة لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار للتعامل مع الإعلام الجديد وهي كالتالي:

1) يجب على كل مسؤول أن يجود في أداء مرفقه وأن يرتقي بالخدمات إلى المستوى الذي يدفع الناس لشكره بدلا من انتقاده، فالعامة مرايا المسؤول الأصدق سواء انتقدوا أداءه أو شكروه عليه.

2) يجب أن يدرب المسؤول نفسه والمتحدثين عن مرفقه على آليات التعامل مع الإعلام الجديد، فبدلا من صيغة النفي والتكذيب أو رمي التقصير على جهة أخرى كما كان الحال قديما، الذي أصبح لا يغني ولا يسمن من جوع، فإن الأجدى والأجدر أن يقر المسؤول بخطئه إن أخطأ وأن يصدق مع الناس في كيفية تعديل هذا الخطأ، وأن يجود أداءه كما أسلفنا.

3) رفع مستوى الثقافة لدى العامة بحيث تتعلم الفرق بين حرية التعبير عن الرأي وبين إساءة الأدب في التعبير، وأن تتعلم الفرق بين نقد الواقع وبين اختلاق القصص والأراجيف ووضع البهارات على الحادثة الصغيرة لتكبر وتعظم وتنتشر الإشاعات والأكاذيب، فبقدر ما يكذب الناس بقدر ما يضيقوا على أنفسهم مساحة التعبير المتاحة.

4) وضع الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بحيث يعرف كل شخص حقه ومستحقه وحدوده، ويعرف كل شخص إلى أي مدى يمكن أن يمد ذراعه وإلى أي مدى يمكن أن يمد أنفه بحيث لا تضربه يد أخرى لتجاوز أنفه الحدود المتاحة، ويجب أن تكون تلك الأنظمة مبينة للحدود دون إثقال في القيود، ويجب أن تكون المخالفات والعقوبات المتعلقة بها واضحة بما لا يدع مجالا للخطأ في التطبيق وفي إيقاع العقوبة، ويجب أن تفرق تلك الأنظمة أو القوانين بين قداسة الموضوع وبين قداسة الذوات، فلا يؤخذ انتقاد المسؤول مهما علت مرتبته على أنه إرجاف وإساءة وتجاوز وإن كان الموضوع المطروح

يستحق النقد فعلا، ويجب أن تكون إجراءات التحقيق ومدد التوقيف واضحة المعالم؛ بحيث يكون توقيف الأشخاص المسيئين أو المستحقين للتحقيق وفقا لنظام الإجراءات الجزائية من حيث مدد التوقيف وآليات التحقيق.
في عالم الإعلام الجديد أصبح من المستحيل أن نتحكم في المحتوى وفقا للطرق التقليدية، وأصبح من غير اللائق أن نتعامل معها بذات العقلية والمنهجية التي كنا نتعامل من خلالها مع قنوات الإعلام الرسمي، ولهذا فلا بد من مواكبة هذا الانفتاح والإفادة منه بدلا من مواجهته ومحاولة إيقافه.
موجز القول؛ إنه بقدر ما تمنح من مساحة وبقدر ما تقنن أداءها وتثقف أشخاصها بقدر ما تتحكم في تلك المساحة وتوجهها التوجيه الصحيح، وبقدر ما تتعامل مع الجديد بعقلية القديم بقدر ما تكون التبعات سلبية والنتائج عكسية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

دقّت ساعة أنظمة الإقامة والعمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ 9 ابريل 2013م
http://www.aleqt.com/2013/04/09/article_745805.html

كلمة الاقتصادية

ليست الحملة الأولى التي تقوم بها وزارة العمل من أجل مكافحة وجود العمالة غير النظامية، ولكنها الحملة الأكثر تأثيراً وصرامة ويمكننا معها أن نقول: لقد دقت ساعة التطبيق الشامل لمخالفي أنظمة العمالة والإقامة، فقد لاحظ مَن يرتاد الأسواق أن هناك محال تجارية تمّ إغلاقها، بل لم يعد هناك حضورٌ للعمالة التي تعرض خدماتها في الأماكن المعروفة لمَن يطلب عمالاً على مدار الساعة، والأهم اختفاء العمالة المجهولة من الأحياء وأماكن تركزهم قريباً من الجسور أو محال بيع مواد البناء وغيرها من الأماكن التي يعرفها المواطن والمقيم، حيث تركز نشاط الحملات المشتركة بين وزارة العمل والجوازات التي تستطيع بما لها من قوة ميدانية وصلاحية أمنية أن تعالج الأوضاع غير الصحيحة للمقيمين.
ومَن يعرف سوق العمل السعودية لا يخفى عليه أن العمالة غير النظامية تمرّست على التعامل مع الحملات وتعلّمت الدرس تلو الآخر، بل أصبحت تلوذ بالجبال والأودية وتهجر المدن حتى تخف وطأة الحملة وتعود الأمور إلى مجاريها الطبيعية؛ لتخرج من مخابئها وتمارس نشاطها مع مَن كانت تعمل لديه أو تعود لتعمل لدى أشخاص آخرين يستطيعون توفير فرص العمل لهم بأجور زهيدة بعيداً عن أعين الرقيب، وخصوصا الجوازات التي تطبق تعليمات الترحيل والمغادرة على المجهولين أو أي عمالة غير نظامية تستحق الترحيل بموجب التعليمات المحدّدة من وزارة الداخلية، وهي في سياق أنظمة الإقامة والعمل السارية المفعول في المملكة.
إن الأرقام التقديرية للعمالة غير النظامية في المملكة متضاربة وغير دقيقة، لكنها تؤكد أن هناك نسبة عالية جداً وأنها تشكل خطراً أمنياً في بعض الحالات، وأصبحت بتكتلها وأوكارها تتكسّب رزقها من الجريمة لأنها لا تستطيع العمل تحت أي مظلة نظامية ولا بد لها أن تغطي احتياجاتها بشكل يومي، ولذا فهي عمالة تعيش على هامش الحياة وبصورة مستمرة ورغم ما تمّ ترحيله من هذا التكدُّس العمالي غير النظامي، فإنها تظل متجدّدة ودائمة، مما يفرض على الجهات الرسمية التعامل مع هذا الخطر بصفته دائماً، فالحملات المفاجئة محدودة الأثر ويجب أن تتصف بالاستمرار لكي تؤتي ثمارها وتوصل الرسالة النظامية إلى مَن يشغّلون تلك العمالة ويعتمدون عليها.
لقد تناول البعض من مناقشي ملف العمالة غير النظامية سلبيات عدم وجود أيد عاملة كافية لسد احتياج السوق السعودية، ومنهم مَن يرى أن سبب وجود هذه العمالة غير النظامية جملة من التعقيدات وصعوبة الاستقدام وغير ذلك من الشروط التي يرونها تعجيزية في حقهم، والواقع أن هناك عناصر أخرى مؤثرة لا يمكن تجاهلها، فسوق العمل السعودية غير متجاوبة بالشكل الكافي لبرامج السعودة من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الأيدي العاملة السعودية المؤهلة والمدربة غير موجودة في بعض الأعمال، بل هناك تراخٍ شديد من الأيدي العاملة السعودية في سد احتياج السوق، خصوصاً في المهن والحرف والأعمال الصناعية والتجارية والزراعية.
وبما أن هناك تعدداً في الأسباب وتراكماً في مكونات هذا الملف، بل تعدداً في العناصر المؤثرة في بقائه حتى اليوم دون حلول جذرية، فإن الهدف الذي يجب أن نركز عليه وألا نحيد عنه هو إعطاء الفرص مهما كانت يسيرة للأيدي العاملة

السعودية، وتحويل مجرى الطلب إليها قدر الإمكان ثم ضمان تواجد العمالة النظامية فقط، ومكافحة أي تواجد للعمالة الزائدة أو غير النظامية مهما كانت طبيعة المخالفات، فقد آن الأوان أن تفرض وزارة العمل رؤيتها وبرنامج عملها وتنظف هذا الكم من الركام لمشكلات العمالة غير النظامية التي أصبحت تؤثر في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية وتمس الأمن الوطني أيضاً.

المدينة

وثيقة مناهضة العنف ضد المرأة والأحكام المسبقة!

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ- 9 ابريل 2013م
رابط الخبر

د. سهيلة زين العابدين حماد

العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية، فطبقًا لإحصائيات الأمم المتحدة فإنّ سبع نساء من أصل كل عشر نساء في العالم أبلغن عن تعرضهن لعنف بدني ، أو نفسي، في مرحلة ما من حياتهن بصرف النظر عن اعتبارات الدخل والطبقة والثقافة، ومن خلال تحليل التكاليف المترتبة على العنف ضد المرأة الذي أجري في العديد من البلدان، منها أستراليا، وإنكلترا وويلز، وكندا، وأمريكا، تبيّن أنّ التكلفة السنوية لهذا العنف قد تتراوح بين 16.1 بليون دولار و32 ،٩ بليون دولار.
ويتعرّض النساء والفتيات في مجتمعاتنا العربية والإسلامية إلى شتى أنواع العنف من بدني ونفسي ومالي، ولكن لم تتحرّك برلماناتها ومنظماتها الحقوقية لإصدار أنظمة وقوانين تُجرِّم هذا العنف ضدهن، بل نجد بعض القضاة في بعض المجتمعات لا يحكمون بالقصاص على الأب القاتل لولده أو بنته عمدًا مستندين على حديث ثبت ضعفه، وهو حديث» لا يقتل الوالد بولده»، بل بعضهم لا يحكم بالقصاص على قاتل زوجته بدعوى أنّ له ولداً منها، ولا يحكمون بالرجم حتى الموت على الزاني بإحدى محارمه، وهو متزوج ، رغم ثبوت ارتكابه لفاحشة الزنا، ويكتفون بسجنه ب ضع سنوات ،ولا يُعاقب من يعضل ابنته البالغة الرشيدة ويحرمها من حق الزواج، أو يزوجها كارهة لمن يُزوّجها له، أو من يقتل ابنته أو أخته لشكه في سلوكها دون أن يتثبت من ذلك، بدعوى الثأر لعرضه، ولم يوكل عقابها للجهة المنوطة بذلك ليطبق عليها حد الزنا طبقًا لشرع الله بعد ثبوت ارتكابها له طوعًا، ولا يُعاقب من يعاشرزوجته ، وهو مخمور أو متعاطي مخدرات، أو يمارس عنفًا بدنيًا ضدها ، ولا يُعاقب من يحرم المرأة من حقها في الميراث، ولا يُعاقب من يحرم النساء والفتيات من حقهن في التعليم والعمل، بل تُعطي هذه المجتمعات لمن يُسمى بوليها حق منعه لها من التعليم والعمل، ممّا أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية والفقر والبطالة بين النساء والفتيات في العالم.
رغم كل هذا العنف الأسري والمجتمعي الذي تتعرض له النساء والفتيات في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، ورغم صمت تلك المجتمعات عن هذا العنف المُمارس ضدهن تعالت أصوات المعارضة باسم الإسلام على وثيقة مناهضة العنف ضد المرأة التي أصدرتها الأمم المتحدة 15 مارس عام 2013م قبل صدورها، بل قبل اجتماع لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة الذي عقد في الفترة من 4-15 مارس 2013م، بل نجد بعض الأساتذة الأكاديميين كتبوا مقالات معارضة للوثيقة، وهم لم يقرأوها؛ إذ اكتفوا بما قرأوه من اعتراضات عليها، بدليل ذكرهم احتواءها على بنود ليست فيها، واطلاقهم عليها اتفاقية، وهي مجرد وثيقة لا تحتاج إلى توقيع أو تصديق من البرلمان ولكن بالتصويت من قبل الوفود المشاركة، ومثل هذه الوثائق الدولية تعتبر ملزمة أدبياً من الأمم المتحدة وليست إجبارية بعقوبة قانونية، بينما يخضع مضمونها لسيادة الدولة وقوانينها وتشريعاتها، والوثيقة لم تتطرّق إلى موضوعات خاصة بتشريعات الزواج والطلاق والتعدد والمهر والنسب وزواج المسلمة من غير المسلم، ومنح الفتاة الحرية الجنسية، بالإضافة إلى حرية اختيار جنسها وحرية اختيار جنس الشريك وتوفير وسائل منع الحمل للمراهقات وتدريبهن على استخدامها مع إباحة الإجهاض للتخلص من الحمل غيرالمرغوب فيه تحت اسم الحقوق الجنسية والإنجابية. ، ومساواة اللقطاء بالأبناء الشرعيين مساواة كاملة في كل الحقوق. وإعطاء الشواذ كافة الحقوق وحمايتهم واحترامهم، والتساوي التام في تشريعات الزواج مثل: إلغاء كل من

التعدد، والعدة، والولاية، والمهر، وإنفاق الرجل على الأسرة، وغير ذلك من القضايا التي وردت في البيانات المعارضة للوثيقة قبل بدء النقاش فيها، والتي لم تنص عليها الوثيقة الصادرة رسميًا 15 مارس عام 2013م من لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة.

هذا وإن تقدمت بعض الدول الغربية ودول أخرى بمقترحات تضمين بعض القضايا التي تهم هذه الدول في الوثيقة ومنها على سبيل المثال موضوع الإجهاض واختيار نوع الجنس ونشر استخدام وسائل منع الحمل بين الفتيات والعنف الممارس من الصديق الحميم في العلاقة غير الزوجية، إلا أنّ الدول النامية والإسلامية تمسكت برفض تناول هذه القضايا بالوثيقة.

وقد جرت المفاوضات بين الأطراف إلى آخر لحظات مدة اجتماع اللجنة، إلا أنّ وفود الدول الغربية ومن يساندهم من الدول الأخرى تنازلت عن إصرارهم في تضمين هذه القضايا بالوثيقة نظراً لتمسك الوفود العربـية والإسلامية المشاركة بعدم وجودها، وبالتالي أمكن الوصول إلى توافق الآراء حول الوثيقة بصورة شبه نهائية، وهذا يؤكد لنا على أهمية المشاركة في مثل هذه الملتقيات الدولية بشخصيات متمكنة قانونًا وحقوقيًا وشرعيًا بعيدة عن الغلو والتطرّف ليكون لنا تأثير في صياغة مثل هذه الوثائق أو الاتفاقيات الدولية بما يتفق مع ديننا بفهمه الصحيح، أمّا الانسحاب أو المقاطعة وعدم المشاركة، وإصدار الأحكام المسبقة فهذا يعطي فرصًا أكبر للشواذ ودعاة الحرية الجنسية فرض رؤيتهم ومطالبهم على المجتمع الدولي، فنحن أعضاء في الأمم المتحدة ولابد أن يكون لنا دور إيجابي وفعّال في صياغة ما يصدر عنها من اتفاقيات ووثائق.

لقد أردتُ توضيح هذه الحقائق قبل قراءتي للوثيقة، علمًا بأنّ منظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة أصدرت بياناً في 11 مارس 2013 حول أعمال لجنة وضع المرأة جلسة 57 الخاصة بمنع العنف ضد المرأة، أشادت فيه بأعمال اللجنة، وأشارت إلى الجهود التي تبذلها المنظمة في مناهضة ومكافحة العنف ضد النساء في العالم الإسلامي، كما أكدت على أنّ منع التمييز ضد المرأة والنهوض بأوضاعها وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً إحدى الوسائل الأساسية لمنع ومكافحة العنف ضدها، وكذلك التصدي للممارسات والعادات والتقاليد التي تمارس باسم الد ين كزواج الأطفال والختان بينما هي في حقيقة الأمر مخالفة للدين الإسلامي الذي كرم المرأة.

تركيا تتبنى قانونا حول حقوق المهاجرين

المصدر: جريدة الشروق الجمعة 24 جماد الاول 1434 هـ- 5 ابريل 2013م
http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=05042013&id=a42a753f-dccc-4058-a6dd-8bdf74deb323

أنقرة – الفرنسية
تبنى البرلمان التركي، مساء الخميس، قانونا يعزز حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء، طالب به منذ مدة الاتحاد الأوروبي في إطار عملية انضمام تركيا للاتحاد.
ويكلف القانون الجديد إدارة خاصة بتولي شؤون المهاجرين التي تتولاها حتى الآن الشرطة، وسط غموض تشريعي تنتقده بانتظام جمعيات الدفاع عن حقوق الانسان.
وينص القانون بالخصوص، على حق كل أجنبي يصدر بحقه قرار طرد التظلم في أجل 15 يوما أمام محكمة إدارية، وأن يحظى بمحام يتم تسخيره للدفاع عنه.
كما يحدد ستة أشهر مدة احتجاز الأجانب أثناء مرحلة الطرد في "مراكز الطرد"، وينص على أن إيداعهم في مثل تلك المراكز يجب تبريره وتقييمه كل شهر من السلطات مع إمكانية التظلم للقضاء.
وينص القانون، على حق المحتجزين في العلاج المجاني ومقابلة محام وممثل عن قنصلية بلدهم أو المفوضية العليا للاجئين.
كما يعفي القانون الجديد، المهاجرين من الكلفة الباهظة لتجديد إقاماتهم، وينص على الحصول على ترخيص عمل كاف لمنحهم الإقامة في تركيا.
غير أن القانون الجديد، لا يمنح وضع اللاجئ بالكامل لطالبي اللجوء القادمين من بلدان خارج الاتحاد الأوروبي، وهو موقف قديم لأنقرة التي تخشى أن تتحمل بمفردها تكاليف استقبال اللاجئين القادمين بكثافة من دول الجوار مثل العراق وسوريا.

المفوضة العليا لحقوق الانسان نافي بيلاي تدعو إلى إغلاق معتقل غوانتانامو

المصدر: BBCالعربية الجمعة 24 جماد الاول 1434 هـ- 5 ابريل 2013م
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/04/130405_pillay_guantanamo.shtml

دعت المفوضة العليا لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة نافي بيلاي الجمعة "جميع الاجهزة في الحكومة الامريكية الى التحرك معا" من اجل إغلاق معتقل غوانتانامو، قائلة إن سجن كثير من المحتجزين إلى أجل غير مسمى دون توجيه اتهام أو محاكمة ينتهك القانون الدولي.
وقالت في بيان إن ابقاء عدد كبير من السجناء في الاعتقال لأجل غير محدود يوازي "الاعتقال التعسفي" ويعتبر "انتهاكا للقوانين الدولية".

وأضافت في بيان: "انا محبطة بشكل خاص من كون الحكومة لم تنجح في اقفال غوانتانامو بالرغم من تعهداتها المتكررة".
وقالت بيلاي إن الإضراب عن الطعام الذي بدأه بعض المحتجزين في المعتقل الواقع في الطرف الجنوبي الشرقي لكوبا "عمل يائس" لكنه "لا يثير الدهشة".
واشارت الى إن حوالى نصف المعتقلين الـ 166 الذين لا يزالون في غوانتانامو خضعوا للمحاكمة مع امكانية اطلاق سراحهم او ارسالهم الى دولهم الاصلية او الى اي بلد اخر.
ومضت تقول "هناك اخرون قيل انهم وضعوا رهن الاحتجاز الى أجل غير مسمى. بعضهم يقبع في هذا المركز منذ اكثر من عقد."
ومن بين المحتجزين وعددهم 166 سجينا، فإن تسعة فقط وجهت لهم اتهامات أو أدينوا.
وبعد ان تطرقت الى الاضراب عن الطعام الذي ينفذه بعض هؤلاء السجناء، ذكرت بيلاي بانها تشجع دائما على "استعمال وسائل احتجاج اقل خطرا"، ولكن "نظرا الى ان هذا الاعتقال يبدو بدون نهاية فليس من المفاجيء ان يلجأ السجناء الى وسائل يائسة".
واضافت أن لا احد يطلب من الولايات المتحدة مراعاة "اشخاص ارتكبوا جرائم او فظاعات. القانون الدولي لا ينص على الافلات من العقاب حيال هذه الجرائم. ومع ذلك فان حقوق الانسان كونية وتنطبق على الجميع بما في ذلك على الذين يشتبه بانهم ارتكبوا ابشع الجرائم مثل الاعمال الارهابية".
وطالبت بدخول خبراء من مجلس حقوق الانسان الى غوانتانامو.
وقال متحدث عسكري امريكي في غوانتانامو ان 40 سجينا دخلوا اضرابا عن الطعام احتجاجا على سجنهم لأجل غير مسمى. وفقد بعضهم وزنه بشدة إلى درجة اجبارهم على تناول مواد غذائية سائلة.

رئيس الحكومة الهندية يدعو إلى تسريع عمل القضاء لمواجهة العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ- 8 ابريل 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/04/07/794312

نيودلهي – ا ف ب
دعا رئيس الحكومة الهندية مانموهان سينغ الاحد الى بذل المزيد لمواجهة العنف الذي تتعرض له المرأة في بلاده وحض القضاء على تسريع عمله لوقف التجاوزات في هذا الاطار.
وقال المسؤول الهندي خلال مؤتمر ضم وزراء ونوابا عامين في نيودلهي ”هناك اليوم اكثر من 30 مليون ملف تنتظر محاكم البلاد للبت فيها، وبينها 26% تعود لاكثر من خمس سنوات“.
واوضح ان الكلفة المرتفعة للدعاوى القضائية تحد ايضا من التقدم في هذه الملفات بسبب الفقر المستشري في الهند حيث لا يزال قسم كبير من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر.
ودافع سينغ عن عمل حكومته بعد تعرض طالبة للاغتصاب في نيودلهي في كانون الاول/ديسمبر 2012 ما سلط الاضواء على الاعتداءات الجنسية التي تتعرض لها النساء في الهند بشكل واسع.
ولجأت الحكومة بعد سلسلة اعمال اغتصاب اثارت ضجة كبيرة في البلاد، الى تشديد العقوبات الخاصة بالاغتصاب. الا ان المسؤول الهندي اعتبر انه ”لا يزال من الضروري القيام بالكثير“ في هذا المجال.

وتعرضت سائحة سويسرية في مارس الماضي للاغتصاب من قبل عدة رجال في ولاية ماديا براديش في وسط البلاد، كما قام صاحب فندق بتخدير نزيلة قبل اغتصابها في الولاية نفسها في يناير الماضي.
واصيبت سائحة بريطانية في الثلاثين من العمر بجروح بسيطة بعد ان قفزت من الطابق الاول للفندق الذي كانت تقيم فيه في مدينة اغرا اثر اقتحام رجلين غرفتها ليلا.

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

دول مجلس التعاون وحقوق الإنسان

المصدر: الشرق الاوسط الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ- 8 ابريل 2013م
http://aawsat.com/leader.asp?section=3&article=723778&issueno=12550#.UWJYzqI73Jg

عائشة المري

تبحث دول مجلس التعاون إصدار «إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية»، في خطوة تعني تبني دول التعاون لخطاب حقوق الإنسان كملف رئيسي من ملفات المجلس، في الوقت الذي أصبحت فيه الضغوطات السياسية تمارس باستخدام ورقة حقوق الإنسان أو بتزييف الحقائق حولها ممارسة سياسية شائعة تواجهها دول المجلس بشكل مستمر من قبل الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية، فهل هذا يعني تبني دول مجلس التعاون إنشاء نظام إقليمي فرعي لحقوق الإنسان؟.. وما هي انعكاسات توحيد لغة حقوق الإنسان خليجيا على ملفات حقوق الإنسان في دول التعاون؟
لقد أصبحت حماية حقوق الإنسان مكونا رئيسيا في سياسات المنظمات الدولية والإقليمية، فمنذ أن أصدرت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 تصاعدت حركة حقوق الإنسان العالمية، فتزايدت الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وتنوعت الفئات والقضايا التي تشملها، وأصبح المجتمع الدولي معنيا أكثر برصد «انتهاكات حقوق الإنسان» في الدول.
تاريخيا لطالما عُد التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى خرقا للأعراف والتقاليد الدولية، ولكن مع بداية الألفية الجديدة وتغير بنية النظام الدولي أصبح التدخل في الشؤون التي كانت تعتبر من صميم الأعمال السيادية للدولة أمرا ليس مقبولا فقط، بل يستند إلى «الشرعية الدولية»، وأصبح الحديث عن ملفات وقضايا داخلية خاصة كقضايا حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية من قبل الدول والمنظمات مكونا أساسيا في السياسة الدولية. وتخضع دول مجلس التعاون منفردة ومجتمعة لضغوطات من الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكذلك منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بخصوص ملفات حقوق الإنسان.
فقضايا العمالة الوافدة والاتجار بالبشر وقضايا البدون والمطالبات بالإصلاحات السياسية أصبحت عناوين رئيسة للدول وللمنظمات والدول في علاقاتها مع هذه الدول، وبغض النظر عن التقدم التشريعي والواقعي المحرز في معظم هذه القضايا بدرجات متفاوتة من دول الخليج فإن هذه الملفات ستظل سيف ابتزاز مسلطا على الحكومات الخليجية في علاقاتها الخارجية، بغض النظر أيضا عن مدى عدالة أو زيف تلك القضايا.
إن مسألة عالمية مبادئ حقوق الإنسان قد أصبحت اليوم أمرا واقعا، فقد تمت عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان والديمقراطية على المجتمع الدولي باعتباره المفهوم الأصلح والأقدر على البناء للبشرية تحت شعارات اعتبرت تراثا مشتركا للإنسانية جمعاء لا تراث حضارة بعينها، وأخفيت وراء ذلك حقيقة أن هذا الأمر يعكس نتائج تغيير موازين القوى. فمنذ عهد الرئيس الأميركي كارتر تنظر الولايات المتحدة إلى حقوق الإنسان كمصلحة قومية وكمكون أساسي من مكونات السياسة الخارجية الأميركية، وقد واكبت حقبة التسعينات من القرن العشرين الدعوات من قبل العديد من باحثي العلاقات الدولية في الولايات المتحدة إلى أن تلعب أميركا دورا رئيسا في نشر الفهم الغربي لحقوق الإنسان من خلال الدبلوماسية الهادئة والمساعدات، وحتى من خلال العمل العسكري إن لزم الأمر. فانتهاك حقوق الإنسان أصبح من الاتهامات الرئيسة التي توجهها الولايات المتحدة لأعدائها بينما تختار السكوت عنها في الدول الصديقة.

حقيقة، إن الاختلافات الحضارية والثقافية والدينية تعني واقعيا استحالة التوصل إلى فهم محدد في مجال حقوق الإنسان، وهو ما انعكس في التحفظات التي تبديها الدول حال انضمامها لاتفاقيات حقوق الإنسان الدولية موضحة فيها أسباب التحفظ على بعض المواد، وهو ما يجد تفهما لدى معظم الدول. وفي ظل النظام الدولي تقوم الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان بدور حيوي في ترسيخ وتدعيم حماية حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، فالنظم الإقليمية لحقوق الإنسان ترتكز قوتها على وجود موروث ثقافي وحضاري مشترك بين دولها، كما هو الحال بالنسبة لأوروبا التي أبرمت الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في نوفمبر (تشرين الثاني) سنة 1950، وكذلك جاء الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، فقد تم إعداده في ظل منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1981 ليعكس التاريخ السياسي والثقافي للشعوب الأفريقية.

يتفرد النظام العربي الخليجي بعوامل مشتركة، حيث تتشابه البنى السياسية والقانونية لدوله، والتقارب الجغرافي والحضاري، وتتشابه الأوضاع الاقتصادية، لهذا فأن تبني نظاما إقليميا خليجيا لحقوق الإنسان يبدو خيارا منطقيا أكثر لأنه سيعكس التوافق الحضاري والثقافي والديني بين دول المجلس بشكل منسجم، فالاتفاقيات الإقليمية تتيح للدول الأعضاء أن تعكس خصوصيتها الثقافية ومفاهيمها الخاصة بحقوق الإنسان.

تدرك دول مجلس التعاون أن قضايا حقوق الإنسان غدت أداة لتجاوز السيادات وللتدخل في الشؤون الداخلية ولممارسة الضغوطات من أجل الحصول على تنازلات في الملفات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، فحقوق الإنسان أصبحت لعبة في السياسة الدولية بعد أن أُفرغت للأسف من قوالب المثالية والأخلاقيات والمبادئ السامية التي صيغت من أجلها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، فدراسة ملفات حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية على أرض الواقع، وبعيدا عن الشعارات البراقة المطروحة حول حقوق الإنسان، تقودنا إلى التأكيد على انتقائيتها.

وبدءا مما كنا قد انتهينا عنده، يتطلب تبني مفاهيم حقوق الإنسان الدولية إقليميا تبني عملية تغيير للبنى القانونية لدول التعاون في إطار عملية تغيير وتحول نحو بناء دولة قانون ترتكز على مبادئ حقوق الإنسان وتعمل على معالجة خروقات حقوق الإنسان في إطار النظام الخليجي في ظل مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي، كي لا تصبح هذه الخروقات في ما بعد وسيلة من وسائل التدخلات الخارجية وفرض الضغوطات بحجة حماية حقوق الإنسان أو أخرى. إن تجاوز الأزمات الداخلية الراهنة لدول المجلس لن يتأتى إلا من خلال العمل المشترك على حلها داخل المنظومة الخليجية، مما يعكس تماسك دول «التعاون الخليجي» في مواجهة التحديات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

1 ٪ نسبة الإعاقة في دول مجلس التعاون

مسؤول: قانون موحد لحقوق ذوي الإعاقة في الخليج

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 28 جماد الاول 1434 هـ- 9 ابريل 2013م
http://www.aleqt.com/2013/04/09/article_745944.html

مويضي المطيري من الدمام

أوضح لـ "الاقتصادية" محمود حافظ مدير إدارة الشؤون الاجتماعية في المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، أن قضية الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة ومشكلاتهم، احتلت مكانة كبيرة في سياسات وبرامج وأنشطة دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى مختلف المستويات الرسمية والأهلية والخاصة، حيث غدت الخدمات التأهيلية والصحية والتعليمية وغيرها المقدمة لهم، محل إشادة دولية دائمة، نظرا لجودة وارتفاع مستوى الخدمات المتوافرة لهم في البيئة العربية الخليجية.

واستغرقت دول مجلس التعاون الخليجية ما يقارب ستة أعوام للوصول إلى قوانين متطورة لذوي الإعاقة في المنطقة، سعيا لتوحيدها على مستوى الدول الخليجية.

ولفت إلى أن النسب الإحصائية في دول المجلس لا تظهر الإعاقة حتى في النسبة العالمية المقررة التي رصدتها بنسبة 10 في المائة، مشيرا إلى أن جميع دول مجلس التعاون لا تتجاوز نسبها 1 في المائة.
وأضاف "قد تمكن المكتب التنفيذي من إعداد دراسة حول قوانين رعاية المعوقين في دول المجلس، من خلال مقارنة قانونية وصفية حول ما هو مشترك ومختلف فيما بين دول المجلس في التعريفات والهياكل والإجراءات والحقوق، وقد انتهى المجلس أيضا من اعتماد قانون موحد استرشادي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة واحتياجات ومتطلبات الإعاقة في البيئة الاجتماعية الخليجية من جهة أخرى".
وبين حافظ، أن دول مجلس التعاون صادقت على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منذ إقراره في 2006، وذلك إيماناً من دول المجلس بأن قضية الإعاقة هي قضية حقوقية وتشكل مكونا أساسيا من مكونات السياسة الاجتماعية لدولة القانون والمؤسسات، بوصف المعوقين مواطنين لهم الحق في المشاركة الكاملة والمساواة في الحقوق والواجبات، حيث إن حقوق المواطنين هي واجبات ومسؤوليات على الدولة تجاههم، مضيفا "حقوق الدولة ما هي إلا مسؤوليات وواجبات على المواطنين، هذه هي المواطنة المتساوية بكل فئاتها الاجتماعية دون استثناء لأحد من المواطنين".
وأشار إلى انه تم اعتماد سياسات اجتماعية تخصصية تشمل الفئات الاجتماعية على مستوى دول مجلس التعاون حيث هناك سياسة اجتماعية داعمة تمكينية لكبار السن في دول مجلس التعاون، وسياسة اجتماعية خليجية لرعاية الطفولة، وسياسة اجتماعية خليجية للرعاية الاجتماعية، وسياسة اجتماعية للأسرة الخليجية، وميثاق إعلان إعلامي للتنشئة الاجتماعية الخليجية يتم العمل وفقها.
وقال إن المكتب ينفذ برامج في بناء القدرات الاجتماعية متخصصة وموجهة للعاملين والمستفيدين منها في مختلف ميادين العمل الاجتماعي كمؤسسات المجتمع المدني الأهلي في بناء قدراته، كما حدث أخيراً في تنظيم ورشة تدريبية حول التشبيك الإلكتروني بين الجمعيات الأهلية الخليجية، وتنفيذ ورشة حول الرعاية الأسرية للطفل المعوق، وورشة تدريبية حول إدارة المخاطر الاجتماعية ومشكلاتها في دول مجلس التعاون، والورشة الحوارية حول السياسات الاجتماعية الخليجية ومتطلباتها، وتأهيل العاملين في الإرشاد والتوجيه الأسري وفق البرنامج التدريبي السنوي الذي يقدمها للمكتب التنفيذي، لافتا إلى أنه تتم إقامة مهرجانات وملتقيات اجتماعية: ينظم المكتب التنفيذي بشكل دوري تنفيذ مهرجان سنوي خليجي للعمل الاجتماعي، إضافة إلى مهرجان مسرحي للإعاقة، بجانب ملتقى تعاوني حول موضوع تعاوني، مشيرا إلى أنه يجري حاليا الإعداد لأن يكون هناك ملتقى خليجي دوري لمناقشة موضوع من موضوعات الساعة في المجتمع المدني الأهلي وجمعياته.

السجن لسعودي 15 عاما في البحرين

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 29 جماد الاول 1434 هـ- 10 ابريل 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=141143&CategoryID=3

أبها: مهاب الأعور
أصدرت المحكمة العليا البحرينية أول من أمس حكما بالسجن 15 عاما بحق شاب سعودي تورط بتهريب 3 كيلوجرامات من المخدرات عبر منفذ الملك فهد إلى البحرين. وأشارت صحيفة "جلف بيزنس" إلى أن الشاب وشي به للشرطة من قبل أحد أصدقائه الذي اغتنمها فرصة لتخفيض فترة حكمه التي يقضيها في السجن.
وأصدرت المحكمة قرارها بسجن السعودي 15 عاما، وتغريمه 5 آلاف دينار بحريني.
وكانت الشرطة تلقت معلومات حول التاجر البحريني المتعامل مع الشاب واثنين من زملائه.
وبعد القبض عليه وافق على التعامل مع الشرطة مقابل تخفيض مدة سجنه، فما كان منه إلا أن اتصل بتاجر المخدرات السعودي وأخبره برغبته في شراء كيلوجرامين من الحشيش، فألقي القبض عليه في منطقة الجفير وبحوزته 3 كيلوجرامات من الحشيش.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة السبت 25 جماد الاول 1434 هـ 6 ابريل 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/500342

المصدر: جريدة الوطن السبت 25 جماد الاول 1434 هـ 6 ابريل 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4490

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ 7 ابريل 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20130407/cartoon.htm?pic=tal.jpg&nam=%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%B4%D8%A7%D8%B9&sms=9284

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 26 جماد الاول 1434 هـ 7 ابريل 2013م

http://www.aleqt.com/2013/04/07/article_745292.html

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ 8 ابريل 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4492

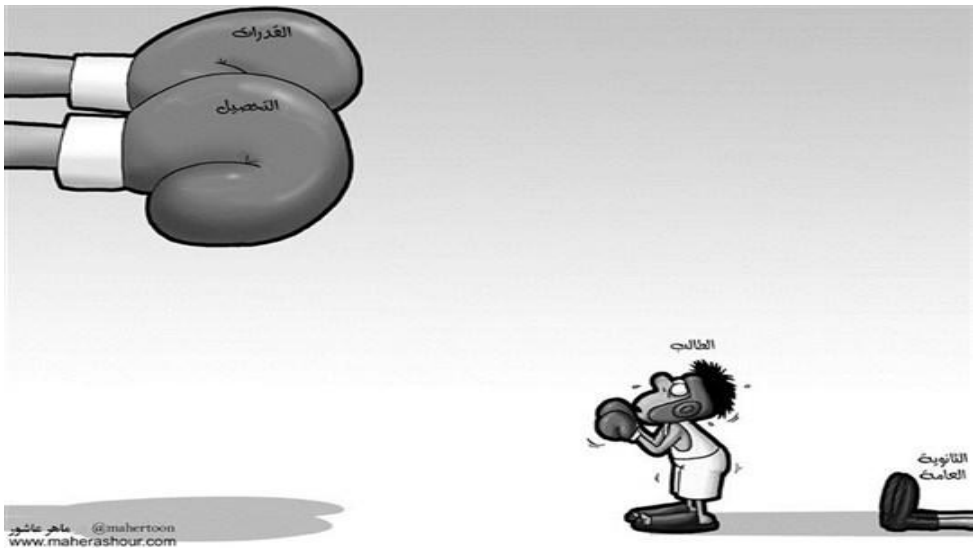

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 27 جماد الاول 1434 هـ 8 ابريل 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/500932

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء
28 جماد الاول 1434 هـ 9
ابريل 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4497

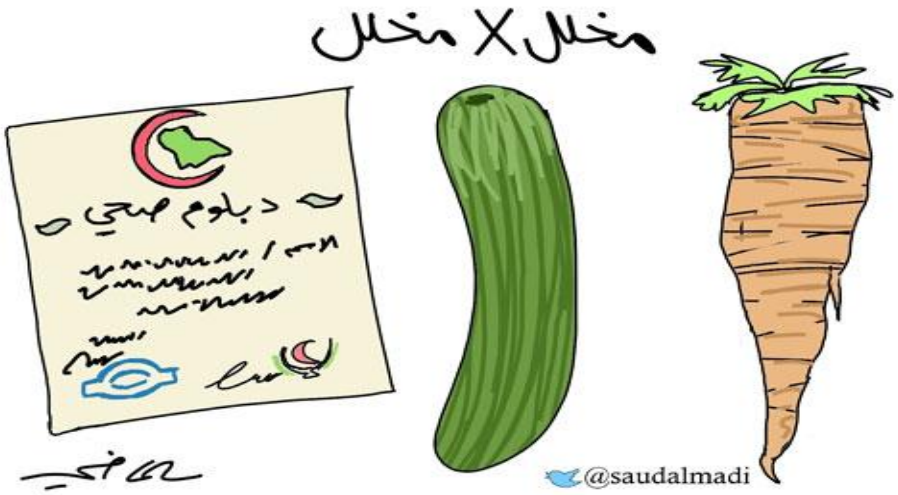

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء
28 جماد الاول 1434 هـ 9
ابريل 2013م

http://www.al-jazirah.com/2013/20130409/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=%D9%87%D8%A7%D8%AC%D9%80%D8%AF&sms=6567

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء
29 جماد الاول 1434 هـ 10
ابريل 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/501693

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء
29 جماد الاول 1434 هـ 10
ابريل 2013م

http://www.al-jazirah.com/20130410/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=%D9%87%D8%A7%D8%AC%D9%80%D8%AF&sms=6567